وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف–

-UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID -El Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية: 2025/2024

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

نموذج CAMELS كآلية لتقييم الآداء المالي للبنوك التجارية

–دراسة حالة بنك الاردن–

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

إعداد الطالب:

بن تومي عبد النور

تحت إشراف:

الدكتورة: لعشوري نوال

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS وذلك من خلال تحديد مواطن القوة والضعف لكل مؤشر من مؤشرات النموذج، عبر تحليل بيانات أحد البنوك الأردنية كنموذج تطبيقي خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام البيانات المالية السنوية المستخرجة من التقارير الرسمية، مع الاستعانة بالمؤشرات المالية لاختبار الفرضيات

توصلت الدراسة إلى أن نموذج CAMELS يوفر أداة فعّالة وشاملة لتقييم أداء البنوك من مختلف الجوانب. ووفقاً لتصنيف البنك الأردني محل الدراسة، فقد حصل على الترتيب الثاني، مما يدل على امتلاكه كفاءة جيدة في الأداء المالي، وذلك على الرغم من انخفاض الحجم والسيولة النقدية، وارتفاع استجابة البنك لمخاطر السوق. كما أظهرت النتائج أن تصنيفه في المعيار الرابع يعكس محدودية قدرته على التكيّف مع تقلبات السوق والمخاطر المالية .وتشير النتائج إلى أن البنك يتمتع بقدر معقول من الجودة والاستقرار، مع الحاجة إلى تحسين بعض المؤشرات لضمان استدامة أدائه وتعزيز سلامته المالية على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: بنوك تجارية، الأداء المالي، كفاية رأس المال، جودة الادارة، الربحية، جودة الأصول، حساسية المخاطر.

Abstract

The study aims to evaluate the performance of commercial banks using the CAMELS model by identifying the strengths and weaknesses of each indicator within the model. This is achieved through the analysis of data from a Jordanian bank as a practical example during the period from 2019 to 2023.

In this study, a descriptive analytical approach was employed, utilizing annual financial data extracted from official reports, alongside financial indicators to test the hypotheses.

The findings indicate that the CAMELS model provides an effective and comprehensive tool for assessing bank performance from various perspectives. According to the classification of the Jordanian bank under study, it achieved a second-place ranking, reflecting good efficiency in financial performance, despite a decrease in size and cash liquidity, and a heightened sensitivity to market risks. The results also showed that its ranking in the fourth criterion reflects a limited ability to adapt to market fluctuations and financial risks. Overall, the bank demonstrates a reasonable level of quality and stability, though there is a need to improve certain indicators to ensure the sustainability of its performance and enhance its financial soundness in the long term.

keywords: banks, financial performance, capital adequacy, management quality, governance, asset quality, parishability Mucosal sensitivity.

إهـــــداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله وكرمه تيسر العلم والسعي. شكرًا لك يا رب على التوفيق والعون في هذه الرحلة. أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وينفع به.

اهدي ثمرة جهدي...

إلى من كانوا سندي في هذه الرحلة العلمية، إلى من منحوني الدعم بلا حدود...

إلى والديّ العزيزين، اللذين لم يبخلا عليّ بالدعاء والتشجيع...

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين نهلت من علمهم وتوجيهاتهم...

إلى زملائي وأصدقائي، الذين كانوا خير رفاق الدرب...

إلى كل من كان له أثر في مسيرتي العلمية...

بن توهي

عبد النور

شكر وعرفان

قال صلى الله عليه وسلم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

فمن لم يشكر الناس لم يشكر الله فالله الحمد والمنى للوصول إلى هذه المرحلة، وهذا من فضل ربنا ثم فضل كل من ساهم في هذا العمل من قريب وبعيد.

يسعدنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الكريمة لعشوري نوال على تكرمها والإشراف على هذا العمل التي لم تبخل علينا بالرأي والنصح والكلمة الطيبة فلكي كل الامتنان والتقدير والاحترام.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء اللجنة على مناقشتهم لهذا العمل وإلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين قدموا لنا يد المساعدة.

وإلى كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل وأبدى لنا النصح والإرشاد.

شكرا جزيلا

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	ميزانية البنك التجاري	37
1-2	مخطط هيكلي يوضح تقييم الأداء المالي	50
1-3	الهيكل التنظيمي لبنك الأردن	87

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-2	يوضح تصنيف نموذجCAMELS	62
2-2	نتائج مؤشر كفاية رأس المال	65
3-2	مؤشر جودة الأصول	68
4-2	مؤشر جودة الادارة	71
5-2	نتائج مؤشر ربحية	74
6-2	مؤشر السيولة لدى البنك	76
7-2	مؤشر حساسية البنك لمخاطر السوق	79
1-3	أماكن الشركة الجغرافية	86
2-3	تقييم كفاية رأس المال لبنك الأردن	96
3-3	تقييم الاصول لبنك الاردن	97
4-3	عدد الموظفين لبنك الاردن	104
5-3	برامج التدريب لبنك الاردن	105
6-3	تصنيف نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية	107
7-3	نسبة وتصنيف مؤشر السيولة	109
8-3	نسب وتصنيف حساسية لمخاطر السوق	110

قائمة المختصرات

الرمز	المدلول باللغة الفرنسية	المدلول باللغة العربية
C	capital adequacy	كفاية رأس المال
A	Assetquality	جودة الأصول
M	Management quality	جودة الادارة
L	Liquidity	السيولة
E	Earnings	الربحية
S	Sensibility	الحساسية لمخاطر السوق
ROA	Return On Assets	العائد على الأصول
ROE	Return On Equity	العائد على حقوق الملكية
WCR	Weighted Credit Rating	التصنيف الائتماني المرجح

فهرس المحتويات

المحـــــــــتوى	الصفحة
الملخص	I
Abstract	II
إهداء	III
شكر وعرفان	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الجداول	VI
قائمة المختصرات	VII
فهرس المحتويات	VIII
مقدمة	أ–ط
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية	
تمهيد	11
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	12
المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وتعريفها	12
المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية وخصائصها	14
المطلب الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية	19
المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهدافها	25

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية	**25**
المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية	**29**
المبحث الثالث: ميزانية البنوك التجارية والمبادئ التي تحكمها	**33**
المطلب الأول: موارد البنوك التجارية	**33**
المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية	**36**
المطلب الثالث: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك التجارية	**38**
خلاصة الفصل	**40**
الفصل الثاني: الإطار الفكري لنموذج CAMELS وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	
تمهيد	**42**
المبحث الأول: لمحة عن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	**43**
المطلب الأول: تعريف الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه	**43**
المطلب الثاني: تعريف تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه	**48**
المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي والمصادر اللازمة لها	**52**
المبحث الثاني: مدخل نظري الى نموذج CAMELS	**57**
المطلب الأول: ماهية نموذج CAMELS	**57**
المطلب الثاني: أهمية نموذج CAMELS ومقوماته	**58**
المطلب الثالث: مميزات وعيوب نموذج CAMELS	**62**

المبحث الثالث: أسس استخدام نموذج CAMELS في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وتصنيفها	**64**
المطلب الأول: قياس وتصنيف كفاية رأس المال	**64**
المطلب الثاني: قياس وتصنيف جودة الاصول	**67**
المطلب الثالث: قياس وتصنيف جودة الادارة والربحية	**70**
المطلب الرابع: قياس وتصنيف سيولة البنوك وحساسيتها لمخاطر السوق	**75**
خلاصة الفصل	**81**
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي	
تمهيد	**83**
المبحث الأول: عموميات حول بنك الأردن	**84**
المطلب الأول: لمحة عن بنك الأردن	**84**
المطلب الثاني: الأنشطة والانجازات المحققة	**88**
المطلب الثالث: أهداف الخطة المستقبلية لبنك الأردن	**92**
المبحث الثاني: تقييم أداء بنك الأردن بإستخدام نموذج CAMELS	**95**
المطلب الأول: تقييم أداء بنك الأردن باستخدام مؤشر كفاية رأس المال، جودة الأصول، وسلامة الإدارة	**95**
المطلب الثاني: تقييم أداء بنك الأردن باستخدام مؤشر الربحية	**107**
المطلب الثالث: تقييم أداء بنك الأردن باستخدام مؤشر السيولة	**108**

المطلب الرابع: تقييم أداء بنك الأردن باستخدام مؤشر الحساسية لمخاطر السوق	**110**
خلاصة الفصل	**112**
الخاتمة	**113**
قائمة المراجع	**117**

مـقدمة

عرف الاقتصاد العالمي تحولات جذرية بما في ذلك النظام البنكي، وهذا خاصة بعد دخول الألفية الثالثة، والذي يُعرف باسم الألفية للعولمة أدى إلى تغييرات عميقة في عمل البنوك والأداء المالي، وأصبح أداء النظام البنكي في أي بلد قضية إستراتيجية حيوية لضمان استقرار النظام المالي. لذلك أصبحت عملية تقييم نشاط البنوك أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على سلامة النظام البنكي، خاصة مع تطور أعمال البنوك وتنوع منتجاتها ومما أدى إلى زيادة المخاطر البنكية، نتيجة لذلك يتعين على المؤسسات البنكية تطوير أساليب تقييم جديدة وملائمة، حتى تتمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف لديها، والتنبيه عن أي عارض يعترض نشاطها، والعمل على تعزيز استقرار النظام المالي.

ويتم استخدام نماذج متعددة لقياس أداء البنوك، تختلف حسب طبيعة النشاط الاقتصادي وخصائص المؤسسات والمعايير المتبعة. هذه النماذج تعتمد على مجموعة من النموذجات التي توفر رؤية واضحة ودقيقة حول أداء البنوك، مما يساهم في حمايتها وتجنب الفشل. ومن بين هذه النماذج نموذج CAMELS الأمريكي أحد النماذج الرائدة في تقييم أداء البنوك.

ينقسم نظام التصنيف البنكي الأمريكي CAMELS إلى ست نموذجات رئيسية، وتتطلب أي عملية تطبيق لهذا النظام فهمًا دقيقًا لكل هذه النموذجات، بالإضافة إلى توفير المعلومات اللازمة لتحديد قيم المعايير المتعلقة بكل نموذج. وقد تم تطبيق هذا النظام في دراستنا للوضعية المالية لبنك الأردن.

ومن خلال هذه الدراسة تحليل الأداء المالي للبنوك التجارية وقياسه باستخدام مجموعة من الأساليب والمؤشرات المالية، مع التركيز بشكل خاص على تطبيق معيار CAMELS كأداة تقييم رئيسية.

1. إشكالية الدراسة

ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يعد نموذج CAMELS آلية فعالة لتقييم الأداء المالي لبنك الأردني؟

2. الأسئلة الفرعية

ومن خلال هذه الإشكالية، يمكن أن تبرز الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي مكونات نموذج CAMELS، وما مدى أهميته في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية؟
- ✓ كيف تساهم كفاية رأس المال وجودة الأصول في دعم الاستقرار المالي لبنك الأردن؟
- ✓ ما هو دور جودة الإدارة في تحسين كفاءة الأداء المالي للبنك؟
- ✓ ما مدى تعبير مؤشرات الربحية والسيولة عن فعالية الأداء المالي لبنك الأردن؟
- ✓ ما مدى تأثر الأداء المالي لبنك الأردن بمستوى الحساسية تجاه تقلبات السوق؟

3. فرضيات الدراسة

للإجابة عن التساؤلات الفرعية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ مكونات نموذج CAMELS تشكل إطارًا مرجعيًا متكاملًا يساهم بفعالية في قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.
- ✓ كفاية رأس المال وجودة الأصول تلعبان دورًا محوريًا في تعزيز قدرة بنك الأردن على تحقيق الاستقرار المالي في ظل التحديات البنكية.
- ✓ جودة الإدارة تمثل عاملًا فاصلًا في رفع كفاءة الأداء المالي للبنك من خلال تحسين اتخاذ القرار وجودة التخطيط الاستراتيجي.
- ✓ مؤشرات الربحية والسيولة تعكس بدرجة عالية مدى نجاعة وفعالية الأداء المالي لبنك الأردن في بيئة بنكية تنافسية.
- ✓ ارتفاع درجة الحساسية تجاه تقلبات السوق يؤثر سلبًا على استقرار الأداء المالي لبنك الأردن، ويزيد من مخاطر تعرضه للاضطرابات الخارجية.

4. أسباب اختيار الدراسة

- ✓ الميولات الشخصية للدراسة وتحليل هذا الموضوع.
- ✓ تماشى الموضوع مع طبيعة التخصص الدراسي.
- ✓ المكانة البارزة التي يحتلها القطاع البنكي في أي دولة كانت، وحساسية دورة وتأثيره الاقتصادي جعل من الضروري الاهتمام بقياس أدائه المالي.

5. أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من:

اهمية العلمية:

- ✓ يحتل القطاع البنك يمكانة اقتصادية هامة في النظام المالي للدولة، حيث يساهم في توطيد الثقة في السياسة المالية الوطنية.
- ✓ تتميز التقييمات المالية للبنوك بحساسيتها تجاه التطورات الداخلية والخارجية، مما يجعلها ضرورية لفهم الأداء المالي بدقة.
- ✓ يُعتبر نموذج CAMELS من الأساليب لتقييم أداء البنوك، لما له من أهمية تطبيقية كبيرة.
- ✓ يساعد تقييم CAMELS المستثمرين على معرفة الوضع الحالي للبنوك، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة وفي الوقت المناسب.
- ✓ تسعى الدراسة إلى تقديم إطار نظري متكامل لتطورات البحث في مجال البنوك التجارية، مما قد يشكل مرجعاً مهماً للأبحاث المستقبلية.

الأهمية العملية:

- ✓ معرفة أوضاع بنك الاردن وتطور أدائه وفق نموذج CAMELS.
- ✓ تحديد نقاط الضعف في العمل البنكي في الاردن، واقتراح أساليب لمعالجتها وتحسين الأداء.
- ✓ معرفة نتائج البحث والتوصيات التي قدمها الباحث.

6. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ فهم وتطبيق أحد أهم المؤشرات الدولية في تقييم أداء البنوك، وهو نموذج CAMELS، من خلال دراسة تطبيقية على أحد البنوك التجارية.
- ✓ تحديد مدى ملائمة نموذج CAMELS لتقييم أداء بنك الاردن.

7. منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع فإنه سيعتمد في هاته الدراسة على:

- ✓ **المنهج الوصفي التحليلي:** تم الاعتماد عليه في الجانب النظري لوصف وتحليل التعاريف المتعلقة كل من البنوك التجارية ونموذج CAMELS.
- ✓ **دراسة حاله:** ذلك بإسقاط موضوع الدراسة على بنك الأردن.

8. حدود الدراسة

- ✓ **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة على بنك الأردن.
- ✓ **الحدود الزمنية:** تتمثل في الفترة الممتدة [2019- 2023]حيث سيتم حساب مختلف المؤشرات التي يتطلبها نموذج CAMELS خلال السنوات الخمس للدراسة.

9. صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات في هذه الدراسة كالتالي:

- ✓ صعوبة الحصول على التقارير المالية الخاصة بالبنوك التجارية الجزائرية، يدعي التحفظ على المعلومات الخاصة بالجانب المحاسبي والمالي للبنوك. لذا تم التطبيق على بنك الأردن لإمكانية الحصول على المعلومات من موقعه الالكتروني بكل سهولة.

10. الدراسات السابقة

حضي موضوع تقييم أداء المالي للبنوك التجارية باهتمام بالغ من قبل الباحثين في الميدان الاقتصادي بصفه عامة والميدان المالي بصفه خاصة، وقد توالت الدراسات أكثر في هذا الموضوع يعد التصاعد حدة المخاطر البنكية وتداعيتها السلبية على اقتصاديات العالمية، لذا قام الباحثون على دراسة مختلف النماذج التي تم التوصل إليها في مجال تقييم أداء المالي للبنوك التجارية، لكن سوف يتم التركيز فقط على نموذج لأنه محور هاته الدراسة، سيتم عرض بعض الدراسات كمايلي:

الدراسة الأولى: حسين المحمود (2014)، إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية، رسالة لنيل الماجستير في المصارف والتأمين،

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إمكانية استخدام نظام التصنيف الائتماني في تقييم جودة الربحية في البنوك الإسلامية، بهدف تعزيز الثقة في هذه البنوك وتحسين أدائها. تم اختيار هذا النظام لقدرته على تحليل الجوانب

المالية في البنك وتحديد نقاط القوة والضعف. تضمنت الدراسة عينة من بنك إسلامي في منطقة الشرق الأوسط، وتم تحليل القوائم المالية خلال ثلاث سنوات باستخدام البرنامج الإحصائي. أظهرت النتائج أن نظام التصنيف الائتماني يمكن استخدامه في البنوك الإسلامية وتصنيفها إلى خمس فئات من حيث جودة الربحية: قوي، مرضي، وسط، حدي، وغير مقبول. وتم استخدام ثلاثة مؤشرات للربحية: العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، والعائد على الودائع الاستثمارية. أظهرت النتائج أن هذه المؤشرات كانت مناسبة لتصنيف البنوك الإسلامية إلى الفئات الخمس المذكورة. وتعد هذه الدراسة محاولة لتقييم الأرباح في البنوك الإسلامية من وجهة نظر أصحاب الودائع الاستثمارية، وليس فقط من وجهة نظر البنك.

الدراسة الثانية: شريف محمد يحي (2017)، تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقات الدولية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك التجارية في جمهورية مصر العربية باستخدام نظام CAMELS، بهدف تحديد أهمية تقارير التفتيش المصرية في تحسين أداء البنوك. كما تهدف الدراسة إلى التعرف على كيفية تحسين الكفاءة البنكية في إدارة الأصول والخصوم. وقد اعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل المتمثل في البنوك التجارية التي تطبق عليها شروط الدراسة، واستخدم العديد من الأساليب الإحصائية مثل الانحراف النموذجي والمتوسط الحسابي وتحليل التباين الأحادي للتحليل الإحصائي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تحليل شامل للبيئة الداخلية للبنك من خلال مواطن القوة والضعف البنكية، تحسين الكفاءة البنكية في إدارة الأصول والخصوم، عدم التوازن بين الربحية والسيولة، مما يظهر عدم وجود كفاءات قادرة على استغلال مهارات للوصول إلى أفضل توظيف لقدرات البنك.

الدراسة الثالثة: بدر وليد بدر الراشدي (2019)، اختبار سلامة القطاع البنكي التجاري باستخدام نظام CAMELS دراسة مقارنة في عدد من الدول العربية للمدة 2013–2017، رسالة الدبلوم العالي التخصصي في العلوم المالية،

تناولت هذه الدراسة تقييم السلامة البنكية للقطاعات البنكية في الدول العربية خلال الفترة من 2013 إلى 2017 باستخدام نظام CAMELS. وقد أظهرت النتائج أن هناك مجموعة من الدول العربية التي احتلت

التصنيف الأول (قوي) في السلامة البنكية، في حين أن هناك مجموعة أخرى احتلت التصنيف الثاني (مرضي) والثالث (متوسط). وتوصي الدراسة بتطوير القطاعات البنكية لتحقيق السلامة البنكية لها.

الدراسة الربعة: محمد عبد الفتاح العشماوى (2022)، محمد عبد المقصود احمد، سارة يوسف على كاشف، دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء البنكي دراسة حالة على بنك الاهلي المصري، المجلة العلمية للبحوث التجارية،

ركز هذا البحث على دراسة دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء البنكي، من خلال دراسة حالة البنك الأهلي المصري. سعى البحث إلى تحقيق عدة أهداف، منها دراسة وتحليل الجوانب المحاسبية في مجال الأداء البنكي ومؤشرات تقييمه، وتقييم العلاقة بين مؤشرات CAMELS والأداء البنكي. ولتحقيق هذه الأهداف، تم اختبار مجموعة من الفرضيات التي أدت إلى نتائج مهمة، منها وجود تأثير كبير لبعض المتغيرات على الأداء البنكي للبنك الأهلي، مثل نسبة القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، وغيرها. كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط بين بعض المؤشرات المالية والأداء البنكي. بناءً على هذه النتائج، اقترح الباحث مجموعة من التوصيات، منها ضرورة تطبيق تقييم الأداء البنكي بشكل دوري على جميع البنوك المصرية، وتفعيل دور الرقابة الداخلية لاكتشاف نقاط القوة والضعف وتصحيح الأخطاء. كما أوصى الباحث بمتابعة التطورات في التحليل المالي للبنوك، خاصة النماذج والنظم المتخصصة مثل CAMELS.

الدراسة الخامسة: حدو آمال (2023)، تقييم اداء البنوك باستخدام نموذج التقييم الامريكي CAMELS في ضل جائحة كورونا –دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري وبنك الخليج الجزائر– ، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة،

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام نموذج CAMELS، من خلال تحليل البيانات المالية للبنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي خلال الفترة الممتدة حتى عام 2020، في ظل جائحة كورونا. اعتمدت الدراسة على التقارير المالية السنوية لكلا البنكين. ووفقًا لنتائج الدراسة، حصل البنك الوطني الجزائري على التصنيف الثالث، وهو التصنيف المتوسط، بينما حصل بنك الجزائر الخارجي على التصنيف الثاني، وهو التصنيف الجيد والمناسب. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية

في أداء البنكين خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى ضرورة سعي كلا البنكين لتحسين أدائهما وتحقيق التصنيف الأول.

- **أهم ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة**

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو أن معظم، إن لم يكن جميع، الدراسات السابقة كانت تركز على بنوك في دول مختلفة. وقد تبين لنا أنها تفتقر إلى الدقة في استخلاص النتائج، ونظرًا لأهمية الموضوع، رأينا ضرورة نقل التجربة الأمريكية إلى الاردن للاستفادة منها. وبالتالي، تهدف دراستنا إلى التعريف بنموذج تقييم الأداء المستخدم من قبل السلطات الأمريكية المعروف باسم CAMELS. وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها اعتمدت على بيانات أكثر حداثة مقارنة بدراسات السابقة، مما يساعد ويسمح بتقييم الاداء البنكي في ظل التطورات الاقتصادية الأخيرة، كما تم إدخال مؤشرات داعمة لنموذج CAMELS مثل مؤشر الحكومة مما يوفر تقييما أكثر دقة.

11. هيكل الدراسة

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على إشكالية الدراسة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، سبقتهم مقدمة وتنتهي الدراسة بخاتمة.

في الفصل الأول، تناول دراسة نظرية للبنوك التجارية، تتضمن ثلاثة مباحث في المبحث الأول تم تخصيصه للحديث عن ماهية البنوك التجارية، حيث تم تقديم تعريفات ومفاهيم حول البنوك التجارية، أما في المبحث الثاني عن وظائفها وأهدافها، وفي المبحث الثالث عن ميزانية البنوك التجارية والمبادئ التي تحكمها.

الفصل الثاني، كان بعنوان الإطار الفكري لنموذج CAMELSوتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، فقسم الى ثلاثة مباحث في المبحث الأول لمحة عن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، أما المبحث الثاني مدخل نظري الى نموذج CAMELS، ويشمل المبحث الثالث أسس استخدام نموذج CAMELS في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وتصنيفها.

في الفصل الثالث، دراسة تطبيقية للموضوع، حيث يتضمن هذا الفصل مبحثين في المبحث الأول عن عموميات حول بنك الأردن، وفي المبحث الثاني تقييم أداء بنك الأردن بإستخدام نموذج CAMELS.

وتشمل هذه الدراسة مقدمة وستعقبها خاتمة لكل فصل، بالإضافة إلى مقدمة عامة للدراسة وخاتمة تتضمن تلخيصًا عامًا وعرضًا للنتائج التي توصلنا إليها، وتقديم توصيات وتحليلات حول كيفية تحسين أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS.

الفصل الأول: الإطـــار المفاهيمـــي للبـــنوك التجـــــارية

تمهيد

للبنوك التجارية دور جد هام في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحفيز الاقتصاد، وهذا من خلال دورها في جمع المدخرات والموارد المالية المعطلة من قطاع العائلات أو الأعمال أو الحكومة، واعادة توجيهها وتشغيلها عن طريق ضخها للاقتصاد على شكل تمويلات الأمر الذي يحفز النمو الاقتصادي للبلد، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهدافها

المبحث الثالث: ميزانية البنوك التجارية والمبادئ التي تحكمها

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

سيتم في هذا المبحث التطرق الى الجانب النظري للبنوك التجارية من خلال تحديد الإطار التاريخي لنشأة البنوك التجارية وتعريفها مع ذكر أهم خصائصها وأنواعها، والعلاقة التي تحكمها مع البنك المركزي وهذا في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وتعريفها

من خلال هذا المطلب سيتم محاولة التطرق الى جذور نشأة البنوك التجارية وأهم المحطات التي مرت بها والتي ساهمت في تطورها مع إعطاء تعاريف مختلفة لهذه البنوك.

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

كانت التطورات التي شهدتها المجتمعات في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، وأيضا تطور النقود عاملا جد مهما في نشوء البنوك التجارية وتقدمها، في عام 3500 ق.م وبالضبط في بلاد الرافدين شهدت هذه الحضارة العريقة أول شكل من أشكال البنوك، كما اعتبرت المبادئ والقواعد التي وضعها حمورابي عام 1675 ق.م في شريعته من أعرق النصوص في التاريخ، التي تنظم عمليات الإيداع، والتسليف، والفوائد، والضمانات. ومع ازدهار التجارة بين مختلف الشعوب وتطور مفهوم النقود ونشاط التجار، شرع أصحاب الثروات في إيداع ما يفيض عنهم من نقود، ومعادن نفيسة، وحلي كودائع من أجل حمايتها والمحافظة عليها مقابل عمولة إلى من يحميها اعتبرت هذه الظاهرة أولى أشكال التعامل البنكي في المجتمع، حيث استمر هذا الحال لحقبة من الزمن الى غاية ظهور شكل جديد من التعامل مارسه شخص عرف بالصراف، وهو الذي كان يكسب دخله مقابل مبادلة العملات ببعضها البعض بين رجال البحارة والتجار. ومع مرور الزمن لاحظ الأشخاص الذين يحتفظون بودائع الناس، أن بحوزتهم مبالغ نقدية كبيرة، وثروات كثيرة مكدسة ومعطلة، وأن القليل من أصحاب هذه الأموال من يأتي بعد فترة قصيرة لاسترداد أمواله، لهذا فكروا في امكانية التصرف فيها والاستفادة منها عن طريق اقراضها للآخرين بضمانات معينة مقابل فائدة، دون أن يتم كسر قاعدة الثقة معا لمودعين والقدرة على مواجهة طلبات السحب في حالة إذا ماجاء من يرغب في استعادة امواله، عن طريق عدم التصرف في جزء من الأموال وتخصيصه لطلبات السحب، والذي يعرف في وقتنا الحالي بالاحتياطي القانوني وهنا بدأت البنوك بالجمع بين وظيفة الايداع ووظيفة الاقراض. وحسب

المؤرخين يعتبر أول بنك ظهر بشكله الحديث كان عام 1557 بمدينة البندقية في إيطاليا، ثم تلاه بنك آخر عام 1587 بنفس المدينة سمي بنك ريالتو، وبعدها بدأت البنوك في الانتشار في كامل اوروبا والتي عرفت مجموعة من البنوك مثل بنك امستردام بهولندا عام 1609، وبنك هامبورغ بألمانيا عام 1619، وبنك انجلترا عام 1694. **(عبد الباقي، 2016، ص ص11 –12)**

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية

توجد عدة تعاريف للبنوك التجارية منها:

إن كلمة بنك أو bank هي كلمة مشتقة من الكلمة الأصلية banco وهي كلمة ايطالية تعني مقعد أو مصطبة، ويقصد بالمصطبة التي كان يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، بعد ذلك تطور المعنى وأصبحت تعني المنضدة وهي التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، إلى أن أصبحت تعني هذه الكلمة المكان الذي يوجد فيه تلك المنضدة وتتم فيه عملية المتاجرة بالنقود. **(المغربي، 2018، ص 72)**

تعرف البنوك على أنها: " مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها: الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما". (**الصيرفي، 2013، ص 13)**

البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الاساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع. توصف البنوك التجارية على أنها مؤسسات مالية نقدية والسبب ليس أنها الوحيدة دون غيرها التي تتعامل بالنقود، بل أن هذه المؤسسات هي الوحيدة المؤهلة لإنشاء نقود الودائع. (**لطرش، 2010، ص12)**

البنوك التجارية هي:" مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع اساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل، ويطلق على هذه البنوك تسمية بنوك الودائع خاصة في انجلترا، وتعرف كذلك بالودائع خاصة في الدول الاوروبية. **(حمودي و دريد، 2019، ص7)**

أيضا البنوك التجارية "هي تلك المؤسسات التي تتخصص في تلقي الودائع ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المكملة مثل شراء أو بيع أوراق تجارية وتحصيل كبوناتها، وتحصيل الأوراق التجارية، وخصم الكمبيالات وقبولها شراء وبيع العملة الأجنبية وفتح اعتمادات مستندية، وإصدار خطابات الضمان، وتأجير الخزائن الحديدية.. الخ". **(قوادرية، قاضي، راجف، 2022، ص5)**

ومنه نستنتج من التعاريف السابقة يمكن اعتبار أن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات تتاجر في النقود عن طريق جمع الودائع من جهات مختلفة، وتحويلها الى توظيفات مختلفة وقروض قصيرة الأجل بالأساس مقابل فائدة مع تقديم مختلف الخدمات البنكية المتنوعة من عمليات الصرف والخصم وغيرها.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية وخصائصها

في هذا المطلب سيتم تحديد مختلف أشكال البنوك التجارية وأهم خصائصها.

الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية

1. البنوك الفردية

هي عبارة عن بنوك صغيرة الحجم نسبيا، مملوكة من قبل أفراد أو شركات الأشخاص عادة هذه البنوك تنشط في المناطق الصغيرة وذات الكثافة السكانية المنخفضة كما أن اعمالها عادة ما تقتصر في استثمار مواردها المالية في اصول عالية السيولة مثل الأوراق المالية، والأوراق التجارية المخصومة، وكل الأصول التي تتحول إلى نقود سائلة في أقل مدة زمنية ممكنة بدون خسائر أو خسائر طفيفة إن وجدت، فهذا النوع من البنوك التجارية يحاول قدر المستطاع تجنب المخاطر العالية التي لا يمكن لها أن تتحملها، وهذا راجع إلى حجمها الصغير الذي يعكس امكانياتها المالية الصغيرة. **(عبد الباقي، 2016، ص 142)**

2. بنوك الفروع

هذه البنوك ذو حجم أكبر من البنوك الفردية، وهي عبارة عن بنوك تمتلك فروعا لها في مناطق جغرافية مختلفة، أي أنها لا تنشط في منطقة واحدة فقط بل عدة مناطق من خلال إنشاء فرع في كل منطقة، يتم ادارة هذه الفروع عن طريق ادارة مركزية رئيسية، بواسطة مجلس ادارة واحد، كما يتم ادارة كل فرع تابع للبنك عن طريق مدير الفرع الذي يعمل وفقا لصلاحيات المخولة له من قبل مجلس الادارة، ويشترك البنك

مع فروعه في ادارة الاحتياطات، والقروض، والاستثمارات والعمليات البنكية الاخرى، وبالرغم أن هذا النوع من البنوك يؤدي الى احتكار العمل البنكي، إلا أنه يحمل الكثير من المميزات والتي يمكن حصرها فيمايلي:(**عبد الباقي، 2016، ص142**)

- انتشارها في مناطق جغرافية متنوعة ومتعددة.
- القدرة على تقديم قروض واستثمارات متنوعة ولكافة القطاعات الاقتصادية.
- تساهم غي تحقيق تنمية اقتصادية متنوعة.
- قادرة على تقليل مخاطر الائتمان من خلال محفظتها الاستثمارية المتنوعة.
- القدرة على منح قروض استثمارية كبيرة وهذا راجع الى امكانياتها المالية وكبر حجم رأس مالها مقارنة بالبنوك الفردية.
- تعتبر بيئة خصبة لتكوين الاطارات والكوادر البنكية.

3. بنوك المجموعة

هي عبارة عن مجموعة من البنوك المختلفة التي تعود ملكيتها إلى شركة قابضة قد تكون هذه البنوك التجارية بنوك فردية، أو بنوك الفروع، أو مزيج من النوعين ورغم وجود الشركة القابضة وامتلاكها لهذه البنوك يحتفظ كل بنك بمجلس ادارته ومديره العام، يعاب على بنوك المجموعة أنها تؤدي إلى الاحتكار البنكي، اضافة أنها قد لا تعمل على تحقيق أهداف بعض الأقاليم المتواجدين فيها إلا أنه في المقابل تتمتع ببعض المميزات وتكمن أهم المزايا فيما يلي: (**عبد الباقي، 2016، ص 143**)

- تماثل خدماتها البنكية في الأقاليم المختلفة.
- ارتفاع الحد الأدنى للإقرار.
- زيادة قاعدة ملكية الأسهم.
- امكانية انتقال الأموال من اقليم لآخر.
- الاستفادة المشتركة للأجهزة والمعدات المملوكة فيما بينهم.

4. بنوك السلاسل

نشأ هذا النوع من البنوك مع نمو وتزايد حجم البنوك التجارية، وتضخم حجم أعمالها، تستمد بنوك السلاسل أنشطتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن مصارف منفصلة عن بعضها اداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي يقوم بتولي رسم السياسات العامة والتنسيق بينها، وتعود ملكية هذه المصارف إلى شخص طبيعي واحد، أو عدة أشخاص طبيعيين وليس شركة قابضة. **(عبد الباقي، 2016، ص144)**

5. البنوك المراسلة

ظهرت الحاجة لبنوك المراسلة نتيجة رغبة المصارف في إيجاد نظام لتحصيل الصكوك المسحوبة من قبل الزبائن على مصارف من مناطق اخرى، وكانت المصارف في المدن الكبيرة تتنافس فيما بينها في الحصول على ودائع المصارف الصغيرة في الأرياف والقرى وتدفع لقائها فوائد مغرية أو خدمات مصرفية مجانية، وحتى بعد تطور علاقة المراسلة في الآونة الأخيرة فإن مصارف المراسلة لا تعتبر هيكل لمصرف ذو فروع، إنما مصارف متعاونة فيما بينها في مجالات معينة بهدف تحسين الخدمات البنكية وتنويعها ولم يقتصر هذا التعاون على الصعيد المحلي فقط إنما امتدد لخارج الحدود الجغرافية وبالتالي تعددت وتنوعت الخدمات البنكية لتتماشى مع التحولات في التجارة العالمية الدولية. **(عبد الباقي، 2016، ص144)**

6. البنوك الالكترونية

البنوك الالكترونية أو ما تسمى ببنوك القرن الواحد والعشرين هي تلك البنوك التي تقدم خدماتها البنكية من خلال استخدام الحاسبات الآلية، حيث تعد هذه الوحدات بمثابة منافذ الكترونية تقدم خدمات مصرفية تقدم خدمات مصرفية متنوعة دون توقف، وبدون عمالة بشرية في حين يشير إليها آخرون أنها منافذ لتسليم الخدمات البنكية، قائمة على الحاسبات الآلية، ذات مدى متسع زمنيا ومكانيا أي أنها تقدم خدمات طيلة 24 ساعة، وتمدد لمناطق جغرافية أوسع. **(عبد الباقي، 2016، ص ص144-145)**

7. البنوك المنزلية

طبق نظام البنوك المنزلية الأول مرة عام 1980، وتوسع استخدامها بعد انتشار الحاسبات الآلية الشخصية، حيث امكن ذلك الكثير من الزبائن في استخدام تلك الحواسيب في التعامل مع هذا النظام ويعتمد نظام البنوك المنزلية على ما يعرف بعملية تحويل واعادة تحويل البيانات، حيث يتم ربط آليا بين البنك والحاسوب الشخصي للعميل من خلال وسائط الاتصال، حيث يعمل الحاسوب الشخصي للعميل كمحطة لاستقبال الخدمات البنكية، مثل تمكين العميل من عرض ارصدته البنكية أو طبع كشوف العمليات المالية كما يمكن القيام ببعض العمليات البنكية كأوامر تحويل الاموال والإرسال، تجديد الودائع، وطلب دفتر صكوك جديد. (**عبد الباقي،2016، ص145**)

8. بنوك الجملة

يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى. (**الصيرفي، 2013، ص29**)

9. بنوك التجزئة

هي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم. وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي. (**الصيرفي، 2013، ص29**)

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية

تحمل البنوك التجارية الكثير من الخصائص المختلفة، كما تتمتع بخصائص فريدة من نوعها، والتي تميزها عن غيرها من المؤسسات، تنحصر أهم هذه الخصائص كالتالي:

1. السيولة

تمثل الودائع الجارية أو ودائع تحت الطلب النسبة الأكبر من موارد البنك التجاري، فهي عبارة عن ودائع يمكن لأصحابها سحبها في أي وقت، وبالتالي من الضروري أن يكون البنك التجاري مستعدا وقادراً على مواجهة بعض طلبات السحب المتعلقة بالودائع الجارية، لأنه في حالة ما انتشرت اشاعة معينة عن بنك تزعزع ثقة المودعين وتعرض البنك لعمليات سحب كبيرة من طرفهم، هذا الأمر كفيل بأن يؤدي

بالبنك الى الافلاس، والتاريخ يذكرنا بدروس كثيرة وحالات وقعت من قبل، ففي الوقت الذي يمكن للبنوك الاخرى تأخير أو تأجيل مستحقات معينة لفترة معينة فإن البنوك التجارية لا تتمتع بهذه المرونة في الودائع الجارية. **(كموم، 2018، ص ص33 –34)**

بما أن البنوك التجارية تعتمد اعتمادا كبيراً على مصادر اموال قصيرة الأجل التي يقدمها المودعين، كما أن جزءا كبيرا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك، فهذا يشير الى أن البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبير في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع اجمالي التزامات الديون قصيرة الأجل، ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فإنه لن يتمكن من تحقيق الأرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة دون التعرض للخسائر. **(الصيرفي، 2013، ص19)**

2. الربحية

تعتبر غالبية مصاريف البنك عبارة عن تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد الممنوحة على الودائع، كما تعتبر البنوك التجارية من أكثر المؤسسات التي تتأثر بالرفع المالي، حيث إن نسبة التغير في الأرباح تكون أكبر من نسبة التغير في الايرادات بمعنى اذا ما زادت الايرادات بنسبة معينة ستزيد الأرباح بنسبة أكبر، والعكس صحيح فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة ستنخفض الأرباح بنسبة أكبر. **(كموم، 2018، ص ص32 –33)**

حيث يسعى البنك التجاري إلى الاستثمار في المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك. **(الصيرفي، 2013، ص18)**

3. الأمان

من الواضح أن كلما رغبت البنوك في تحقيق أرباح عالية تعرضت لمخاطر كبيرة، وبما أن البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات فإن البنوك التجارية لا بد أن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل. (**الصيرفي، 2013، ص19**).

كما يتسم رأس مال البنوك التجارية بصغر اذ يمثل نسبة 10% من صافي الأصول وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين فأي خسارة تفوق قيمة رأس مال البنك يعني التهام جزء من أموال المودعين وإفلاس البنك. (**كموم، 2018، ص34**)

4. القدرة على خلق النقود

تعتبر وظيفة خلق النقود من أهم الوظائف التي تتمتع بها البنوك التجارية، وأبرز ما يميزها عن باقي المؤسسات وهذا راجع إلى نوع الموارد المالية المستخدمة، ففي البنك التجاري تمثل الموارد الغير ذاتية نسبة ضخمة من موارد البنك، كما تعتبر الودائع الجزء الأهم من الموارد الغير ذاتية، وبالنظر إلى ودائع البنوك تمثل الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب غالبية الودائع التي بحوزة البنوك التجارية. (**الصيرفي، 2013، ص32**)

المطلب الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية

تربط البنوك التجارية والبنك المركزي علاقة بينهما، من خلال ممارسة البنك المركزي لدوره الهام كونه يعتبر بنك البنوك، ومشرف على السياسة النقدية ويمثل اعلى سلطة نقدية تقع في الهرم البنكي، وهذا من خلال الإشراف والتأطير وممارسة الرقابة على البنوك التجارية.

الفرع الأول: نشأة البنك المركزي

كانت نشأة البنوك المركزية متأخرة بعض الشيء عن نشأة البنوك التجارية التي ظهرت في الدول الأوروبية قبل القرن السابع عشر في العصور الوسطى. ففي بادئ الأمر، كانت البنوك التجارية تقوم

بإصدار النقود وتقبل الودائع وتقدم القروض، وفي ضوء بساطة وتواضع النشاط الاقتصادي والمالي في تلك الفترة، لم تكن هنالك حاجة لوجود هيئة إشرافية تتولى رسم سياسة عامة أو تضع القواعد التنظيمية لعمل البنوك، ولكن إفراط بعض هذه البنوك وتوسعها في إصدار النقود أدى إلى حدوث أزمات مالية انعكست سلباً على الاقتصاد، الأمر الذي استدعى وجود مؤسسة تعنى بتنظيم النشاط البنكي وتنظيم عملية إصدار النقود للتحكم بعرض النقد، وقد أوكلت هذه المهمة في بادئ الأمر إلى أحد البنوك القائمة، ومع تزايد النشاط الاقتصادي وتزايد احتياجات الحكومات للتمويل، وتزايد حركة السلع والأموال عبر الحدود، أصبحت المعاملات البنكية أكثر تعقيداً، حيث ظهرت الحاجة إلى وجود هيئة من خارج البنوك لتتولى عملية الإشراف على عمل تلك البنوك وتنظيم العمل الصرفي، بالإضافة إلى تنظيم عملية إصدار النقد، فكانت نشأة البنوك المركزية، ومن هنا فإن إنشاء البنوك المركزية إنما جاء للتحكم في عرض النقود وتنظيم إصدارها. (**طوقان، 2005، ص2**).

ففي عام 1656 أنشأ بنك السويد و الذي يعتبر أقدم البنوك المركزية و في عام 1694 أنشا بنك انجلترا و في عام 1800 أنشا بنك فرنسا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن كثيرا من قواعد البنوك المركزية في مختلف الدول قد تأثرت بالتطور الذي لحق بنك انجلترا، وهذا راجع لأسبقية النظام البنكي في انجلترا على كثير من الدول، بالإضافة إلى الوضع الخاص للندن كمركز عالمي للمعاملات النقدية خلال القرن التاسع عشر و إلى حد ما في القرن العشرين وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت البنوك المركزية تنتشر في الدول الأوروبية وأصبحت تباشر تدريجيا وضيفتها الرئيسية في الرقابة على الائتمان. (**فشار، 2016، ص306**)

الفرع الثاني: تعريف البنك المركزي

يمكن تعريف البنك المركزي على انه عبارة عن مؤسسة مركزية تمثل السلطة النقدية في أي دولة ويأتي على قمة الجهاز البنكي، وقد اختلف الاقتصاديون في تعريفهم لهوفي هذا الصدد يقول فيرا سميث Vera Smith "هو نظام صيرفي يتولى فيه بنك واحد إما باحتكار كامل أو جزئي لإصدار الأوراق النقدية". كما يرى شاو show أن "البنك المركزي بأنه ذلك البنك المسؤول عن تنظيم حركة الائتمان"، أيضا عرفه داي day بأنه البنك الذي ينضم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام البنكي"، أما سايرز

sayers فقد عرف البنك المركزي بأنه "جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة، وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة"، هذا التعريف ركز على وظيفة البنك المركزي كبنك الحكومة. **(فشار جميلة، 2016، ص306)**

البنك المركزي هو "منشأة مصرفية لا تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تستهدف تدعيم النظام النقدي والاقتصادي في الدولة"، كما يعرف أنه "مؤسسة مصرفيّة تتولى مهمة إصدار النقد والمعاملات البنكية للدولة وتشرف وتراقب سلوك البنوك التجارية في تنفيذ السياسة الاقتصاديّة في الدّولة عن طريق بعض السياسات والأجهزة فيه". (**زعبي وسلطاني، 2020، ص724)**

الفرع الثالث: وظائف البنك المركزي

شهدت وظائف البنك المركزي تطورا كبيرا منذ نشأتها في عام 1694 في انجلترا وحتى العصر الحديث، فقد كانت تقوم البنوك المركزية بكافة الأعمال البنكية التي تقوم بها البنوك التجارية ثم أخذت في القيام بعدد من الوظائف التي ميزتها عن باقي البنوك التجارية. **(عبد الباقي، 2016، ص ص45 –49)**

أولا. وظيفة الإصدار النقدي

تعتبر وظيفة إصدار النقود أولى الوظائف التي منحت للبنوك المركزية والتي ميزتها على البنوك التجارية، كان يطلق على البنوك المركزية في بداية نشأتها بنوك الإصدار، ومن أسباب منح البنك المركزي سلطة إصدار النقود هي:

- تحقيق التماثل في النقد المتداول ومنع تعدد العملات.
- منح البنك المركزي السلطة اللازمة في حجم المعروض النقدي المتداول سواء من خلال حجم الأموال المصدرة أو عن طريق نسبة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية.
- دعم الحكومة للعملة التي يصدرها البنك المركزي يزيد من ثقة الجمهور فيها.

كما مرت عملية الإصدار النقدي بمحطات كثيرة ساهمت في تطورها والتي كانت على النحو التالي:

1. مرحلة الغطاء الذهبي الكامل:

- حيث يرتبط إصدار النقود بحجم الذهب المحتفظ به لدى البنك المركزي حيث يقابل كمية النقود المصدرة احتياطي كامل من الذهب، أي يتم تغطية كامل النقود المصدرة بنسبة كاملة من الذهب.
- تم التخلي عن هذا النظام نظرا لأنه يقيد حرية الدولة في التوسع في إصدار النقود إذ يرتبط ذلك بتوافر الذهب والذي يعتبر هذا الأخير نادر ومحدود الكمية.

2. نظام الإصدار الجزئي الوثيق:

طبقا لهذا النظام يسمح للبنك المركزي أن يصدر نقودا ورقية مغطاة بسندات حكومية إلى حد معين، وما زاد عن هذا الحد يتم تغطيته كليا بالذهب، وقد عملت انجلترا بنظام الإصدار الجزئي الوثيق سنة 1844 إلا أنها تخلت عنه عام 1939 لأنه مثل قيدا على رغبتها في الإصدار للتوسع في النشاط الاقتصادي.

3. نظام غطاء الذهب النسبي

في هذا النظام يتم ربط قيمة النقود الورقية المصدرة بنسبة معينة من الذهب ويغطى الباقي بالسندات الحكومية، وتعد ألمانيا أول من اتبع هذا النظام عام 1875 ثم أخذ في الانتشار لما يتمتع به من مرونة حتى حلول الكساد العظيم فتم التخلي عنه.

4. نظام الحد الأقصى للإصدار

تبعا لهذا النظام لم يعد الإصدار النقدي يرتبط برصيد البلد من الذهب ولكن القانون يحدد الحد الأقصى للإصدار ولا يمكن تغييره إلا بالقانون، وهو الأمر الذي يفقده المرونة الكافية نظرا لطول الإجراءات القانونية وبالتالي لا يمكن الإصدار بالسرعة المطلوبة تبعا لاحتياجات النشاط الاقتصادي.

5. نظام الإصدار الحر

هو أكثر نظم الإصدار مرونة، حيث أن إصدار النقود لا يرتبط بأي غطاء سواء كان ذهبي أو سندات حكومية أو حتى له حد أقصى وإنما يرتبط فقط بمستوى النشاط الاقتصادي، ومدى حاجة الاقتصاد الى النقود وهو الأمر الذي يحدده البنك المركزي.

ثانيا. بنك الحكومة ومستشارها المالي والاقتصادي

تطورت أهداف ومهام البنوك المركزية من دور بسيط يتمثل، في عملية إصدار النقود وتنظيم أعمال البنوك التجارية، إلى دور تنموي دعمته الأدبيات الاقتصادية آنذاك وخاصة تلك الصادرة عن المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق الدوليين، فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر السبعينات، راجت فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهيمنت على معظم الدول فكرة التخطيط الاقتصادي لتحقيق التنمية، وقد فرض هذا الواقع، وخصوصاً في الدول النامية، على البنوك المركزية أن تتجاوز في سياستها النقدية هدف الاستقرار النقدي إلى هدف المساهمة في دعم النمو الاقتصادي. ولتحقيق ذلك كان من الطبيعي أن تتوسع البنوك المركزية في تمويل عجوزات الموازنات العامة للحكومات، وأن تلجأ إلى التأثير على السياسات الائتمانية للبنوك من خلال الإجراءات الانتقائية لتوجيه الائتمان نحو القطاعات التي ترغب الدولة بتنميتها وخاصة قطاعات الإنتاج السلعي كالصناعة والزراعة. (**طوقان، 2005، ص2**).

كما يدير البنك المركزي حسابات الحكومة، وينظمها خصوصا تلك الحسابات والمدفوعات المتصلة بالعالم الخارجي، إذ أنه يعتبر المشرف على الاتفاقيات المالية التي عقدتها الحكومة مع الخارج، وبالتالي فهو يمول الحكومة بالعملات الأجنبية التي قد تحتاج إليها لمواجهة التزاماتها الخارجية. (**فشار، 2016، ص306**).

ثالثا. بنك البنوك والمقرض الأخير للنظام البنكي

- يعد البنك المركزي الملجأ الأخير لإقراض البنوك التجارية والموجه للسياسة الائتمانية.
- تحتفظ البنوك التجارية باحتياطات لدى البنك المركزي.
- يقوم البنك المركزي برقابة والإشراف على البنوك التجارية.

1. عمليات المقاصة

تحتفظ كافة البنوك التجارية بحسابات ودائع لدى البنك المركزي لإيداع الاحتياطات النقدية بها. ومن خلال هذه الحسابات تم عمليات التسوية بين البنوك التجارية عن طريق الترحيل من حساب إلى آخر من حسابات هذه البنوك عن طريق البنك المركزي وهي ما يطلق عليها عمليات المقاصة.

2. المقرض الأخير للبنوك التجارية

نظراً لأن البنك المركزي هو المسئول عن حماية واستقرار الجهاز البنكي في أي دولة فإنه يقوم بحماية ومساعدة البنوك التجارية في الظروف الطارئة التي تتعرض لها هذه البنوك وخاصة عند مواجهتها لأزمة سيولة، ففي هذه الحالات تلجأ البنوك التجارية للبنك المركزي للحصول على السيولة اللازمة لمواجهة هذه الأزمة من خلال حصولها على قروض مقابل ضمانات يحددها البنك المركزي أو نظير خصم أوراق تجارية.

3. ادارة الائتمان

من خلال قيام البنك المركزي بدور الرقيب على البنوك التجارية وهذا عن طريق التحكم في حجم الائتمان الممنوح من هذه البنوك وبالتالي التحكم في حجم السيولة المحلية، ولتحقيق هذا الهدف يمكن للبنك المركزي إتباع أدوات السياسة النقدية.

رابعا. ادارة السياسة النقدية

يقوم البنك المركزي بإدارة السياسة النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المحددة، ويعتبر تحقيق استقرار في الأسعار واستهداف معدلات تضخم منخفضة من أكثر الأهداف التي تضعها البنوك المركزية نصب عينها، فالبنك المركزي هو المسؤول عن تحديد كمية النقود المعروضة في الاقتصاد. **(بنابي، 2017، ص65)**.

يتحكم البنك المركزي في السياسة النقدية عن طريق مجموعة من الأدوات والتي تتمثل في:

- الأدوات الكمية مثل التأثير في معدل اعادة الخصم، أو نسبة الاحتياطي القانوني، أو سياسة السوق المفتوحة.
- التأثير على الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية، وتفضيل قطاعات اقتصادية عن اخرى حسب الرؤية الاقتصادية، وهذا عن طريق التمييز بين القطاعات عن طريق تخصيص معدلات فائدة مختلفة بينها.

- الاقناع الأدبي من خلال اجتماع محافظ البنك المركزي مع البنوك التجارية وتوضيح رؤية وأهداف البنك المركزي التي يسعى اليها والاتفاق على السياسات الواجب اتباعها.
- أدوات الرقابة وتطبيق الأوامر والتعليمات الصادرة من البنك المركزي.
- التيسير الكمي إذا هو قيام البنك المركزي بطباعة كميات جديدة من العملة، واستخدامها في شراء أوراق مالية كالسندات الحكومية لتضاف إلى محفظة الأصول التي يملكها البنك المركزي، فترتفع أسعار هذه السندات وتنخفض معدلات العائد الذي تحصل عليه البنوك من الاستثمار فيها، مما يدفعها للتوجه لزيادة الإقراض وبالتالي تنشيط الاقتصاد، من خلال رفع مستويات الاستثمار والاستهلاك والإنتاج. وبالمقابل يرتفع جانب الأصول في ميزانية البنك المركزي، وتسجل كمية العملة الجديدة التي يصدرها في جانب الالتزامات في ميزانيته، وبذلك يكون جانب الأصول والخصوم في الميزانية قد ارتفعا بقيمة الأوراق المالية التي قام البنك المركزي بشرائها، وبالتالي يزيد حجم ميزانيته، وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة تستخدم في أوقات الأزمات بشكل خاص. **(بنابي، 2017، ص63)**

المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهدافها

مع تزايد التعقيدات في المعاملات التجارية، برز دور البنوك التجارية كحلقة وصل بين الأفراد والمؤسسات لتحقيق التوازن بين الاحتياجات المالية المختلفة، ان دراسة وظائف وأهداف هذه البنوك تتيح فهما أعمق لكيفية تأثيرها في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية

تنقسم وظائف البنوك التجارية الى وظائف تقليدية ووظائف حديثة.

الفرع الأول: الوظائف التقليدية

1. قبول الودائع

تقبل البنوك التجارية الودائع من مختلف الأشخاص، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين أو تابعيين إلى القطاع العام أو القطاع الخاص، حيث تخذ هذه الودائع عدة أشكال تتمثل في: **(كموم، 2018، ص30)**

- الودائع الجارية.
- الودائع تحت الطلب.
- الودائع لأجل.
- الودائع بإشعار.
- الودائع الادخارية.

حيث تسعى البنوك التجارية لجمع ودائع الأفراد والهيئات بكافة أنواعها عن طريق فتح حسابات مختلفة تعكس طبيعة الوديعة والتي تأخذ شكل إما: **(عبد الباقي، 2016، ص69)**

- **حسابات الودائع الجارية**

فهي حسابات لدى البنوك التجارية تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر وقد يتمثل الطرف الآخر في شخص أو أشخاص طبيعيين أو في أشخاص اعتباريين، وتعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك.

- **حسابات صندوق التوفير**

تشجع البنوك التجارية العملاء على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء، حيث تمنحهم بعض المميزات مثل دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات صندوق التوفير وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها، والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ، ومعدل الفائدة السنوية الذي يتعهد البنك بدفعه للعملاء على إبداعاتهم.

- **حسابات ودائع بإخطار**

تعمل البنوك التجارية على جذب المدخرات على اختلاف أنواعها فتقوم بتنويع حسابات الودائع للأفراد والهيئات بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع.

- **حسابات ودائع لأجل**

بعض العملاء في غير حاجة إلى مبالغ معينة لمدة محددة ومعلومة، فيقمون بإيداع هذه المبالغ في البنك لأجل محدد، لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد. تقوم البنوك بتلقي هذه الودائع واستثمارها في نوع الاستثمار الملائم لهذا الأجل المحدد، وتزداد قدرة البنك على توجيه هذه الإيداعات والاستثمارات ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذي تتمكن من استثمار هذه الايداعات خلاله، وكلما زاد أجل الوديعة زاد معدل الفائدة المدفوع عن هذه الوديعة.

2. منح الائتمان

عن طريق امداد مختلف الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة وتوفير لهم التمويل، مقابل ضمانات وأن يتعهدوا في المقابل الالتزام بالالتزامات المالية المتمثلة في دفع المبالغ المستحقة عليهم، والفوائد، والعمولات المستحقة في تواريخ الاستحقاق المتفق عليها. (**كموم، 2018، ص ص30 –31**)

الفرع الثاني: الوظائف الحديثة

تعتبر الوظائف الحديثة هي نتيجة للتطورات والمحطات التي مرت بها البنوك التجارية.

1. التوريق

هو تحويل أصل معين إلى ورقة مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية، حيث تأخذ الأوراق المالية الناجمة عن عملية التوريق عدة أشكال قد تكون سندات،عقود الخيارات أو مستقبليات، أو عقود مبادلة، وفي المجال البنكي تقوم البنوك ببيع أصل مثل قرض معين في أسواق رأس المال على شكل قيم منقولة، كما يعتبر ذلك إجراء يسمح بتحويل كتلة من القروض الى اوراق مالية قابلة للتداول من خلال بيع مجموعة متجانسة من الديون لهيئة خاصة تأخذ على عاتقها مسؤولية إصدار أوراق مالية موجهة إلى المستثمرين في السوق المالية، لقد عرفت تقنية التوريق تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، كما زاد حجم التعامل بها بشكل كبير لدى البنوك التجارية والمؤسسات المالية وذلك بفضل المزايا التي تقدمها، حيث يعتبر التوريق وسيلة لإعادة التمويل، ووسيلة أيضا للتغطية من التقلبات غير المقدرة لحجم الأضرار المتراكمة، كما أنه يساعد على التخفيض من احتمال خطر التعثر، من جهة أخرى يعتبر التوريق وسيلة فعالة للتنويع كون أن الأوراق

المالية الناجمة عن عملية التوريق تكون عديمة الارتباط مع باقي الأوراق المالية، كما يوفر الاستثمار في هذا النوع من الأوراق عائد أعلى مقارنة بباقي الأوراق المالية، وبشكل عام تظهر أهمية عمليات التوريق من خلال كونه يعمل على خفض مخاطرة التمويل، ويعزل هذه المخاطرة عن غيرها، حيث يستطيع الممولين شراء مجموعة منالذمم المدينة الناشئة في قطاع معين للبيع بالتجزئة، كما يعتبر التوريق من أهم الإبداعات المالية والتي أحدثت ثورة في أسواق المال العالمية خلال سنوات السبعينيات، والتي أتاحت خاصة للبنوك والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى إمكانات جديدة لتوفير السيولة بتكاليف قليلة بالإضافة إلى التقليل جزء من المخاطر التي كانت تتعرض لها البنوك وتعرقل نشاطها، ولكن مع الاستعمال المفرط لهذا النوع من الأوراق المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية عادة ما تتعرض هذه الأخيرة بشكل أو بآخر إلى العديد من المخاطر التي قد تتسبب في حدوث أزمات مالية حادة إن لم يتم التعامل معها بشكل فعال، حيث لم تكتفي المؤسسات المالية بذلك التوسع المفرط في التوريق، الأمر الذي أدى إلى وقوع الأزمات المالية الواحدة تلو الأخرى، والدليل على ذلك الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أين تم توريق قروض الرهن العقاري بشكل مبالغ فيه والذي انعكس سلبا على اقتصاديات الدول التي تتعامل في هذا النوع من الأوراق المالية. (**العربي، 2012، ص ص328 –329**)

2. التعامل بالمشتقات المالية

تعتبر المشتقات المالية من الأدوات المالية المبتكرة، وقد ظهرت هذه المشتقات لتوفير ميزات لا توفرها الأدوات التقليدية، فالمشتقات المالية تشير إلى تلك العقود التي تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية أي الأصول موضوع العقد والتي قد تكون إما أوراق مالية أو سلع أو عملات أجنبية، ومن أشكال المشتقات المالية عقود الخيارات، العقود المستقبلية العقود الآجلة والمبادلات وبالتالي فهي أداة مشتقة تتحدد قيمتها من قيمة موجود مالي آخر قد يكون أوراق مالية وغيرها. (**العربي، 2012، ص329**)

كما يوجد العديد من الوظائف الحديثة التي أصبحت البنوك التجارية تقوم بها وهي: (**كموم، 2018، ص31**)

- خدمات البطاقات الائتمانية.
- اصدار خطابات الضمان.

- تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتمادات المستندية.
- تزويد العملاء بالنصائح والارشادات بما يتعلق بالاستثمارات وسير مشاريعهم.
- ادارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معها.
- تمويل مشاريع التنمية ومنح القروض بالصيغ المختلفة.
- التعامل في الأوراق المالية سواء لفائدتها أو لفائدة عملائها.

المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية

تهدف البنوك التجارية إلى تحقيق عدة أهداف، لعل أبرزها ما يلي:

1- **الربحية:** الهدف الرئيسي للبنوك التجارية هو زيادة الربحية لتعظيم العائد على حقوق الملكية، وفي سبيل إنجاز هذا الهدف تتجه إدارة البنوك إلى زيادة نصيب البنك من الودائع، ومن المحتمل أن ينجم عن زيادة الودائع زيادة في الطلب على القروض وارتفاع في هامش الفائدة الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة وتقتضي هذه لأن هذه الاستراتيجية في الوقت الذي تزيد الأرباح يقابلها زيادة في عدد الأسهم وانخفاض في حصة السهم الاستراتيجية زيادة رأس مال البنك للإيفاء بمؤشر كفاية رأس المال، مما يتناقض مع مصالح المالكين العادي من الأرباح المتحققة، كما أن تعظيم ربحية السهم لا يعني بنفس الوقت تعظيم عائد الملاك وذلك لأن تعظيم ربحية السهم لا يأخذ بنظر الاعتبار أمرين مهمين وهما:(**الجنابي، 2015، ص22**)

أ- **القيمة الزمنية للنقود:** وتعني بأن استلام النقود الحالية هو أفضل من استلامها بعد حين، وذلك لأن المبلغ المستلم الآن يمكن استثماره مقابل الحصول على عائد ويتجنب بنفس الوقت مخاطر التضخم التي تؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية عند ارتفاع الأسعار.

ب- **المخاطر:** إن إدارة البنك تفضل إقراض العميل الأول بسعر فائدة أخفض من العميل الثاني الذي يكون على استعداد لدفع فائدة أعلى ولكن المخاطر التي تحيط تقديم القروض له هي أعلى من العميل الأول، فقد تكون التدفقات النقدية الناجمة عن إقراض العميل الثاني ذو المخاطر العالية تسهم بتعظيم ربحية السهم ولكن المخاطر المصاحبة له قد يؤدي إلى عدم قدرة المصرف في

استرجاع القرض بكامله، ولذلك يكون من صالح البنك إقراض العميل الأول رغم انخفاض الفائدة على القرض المقدم له.

- **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية**

- هناك عدة عوامل تواجه البنوك التجارية في إطار تحقيقها أهدافها المسطرة سواء كانت داخلية تتعلق بالبنك ذاته أو خارجية تتعلق بمحيطه والتي يتفاوت تأثيرها على ربحية البنك التجاري ونذكر منها ما يلي: **(زيدان، العلاونة، 2016، ص24)**

- **إدارة البنك:** والتي تتولى مهمة الموازنة بين العائد والمخاطرة؛
- **حجم البنك:** إذ يتناسب طرديا مع العائد أي كلما كبر حجم البنك كانت الأرباح أكبر؛
- **سعر الفائدة:** حيث تزداد ربحية البنك كلما ازدادت أسعار الفائدة الدائنة؛
- **حجم المنافسة** من خلال نقص الموارد المتاحة للبنك وضرورة دفع تكاليف أعلى للحصول على هذه الموارد مما يؤثر سلبا على ربحيتها؛
- مقدار ما توظفه البنوك من موارد حيث كلما زاد التوظيف في القروض والاستثمارات المالية كلما زادت الربحية؛
- تتأثر ربحية البنك بأرباح أو خسائر الأوراق المالية التي يتاجر فيها البنك؛
- أرباح أو خسائر القروض الممنوحة حيث تعتبر القروض من الأنشطة الأساسية للبنوك التجارية.

2- **السيولة:** سيولة البنك تعني قدرته على مواجهة سحوبات المودعين ومواجهة طلب العملاء على القروض فمعظم موارد البنك تمثل ودائع تستحق لفترة قصيرة، ولذلك يجب على البنك أن يكون مستعدا باستمرار للإيفاء بسحوبات المودعين على ودائعهم في أي لحظة، وهي سمة تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال التي تستطيع أن تؤجل ما عليها من مطلوبات أو ديون لفترة معينة، في حين أن البنك أن فعل ذلك وتقاعس في الإيفاء بطلبات عملاءه، فإنه سيفقد ثقة العملاء ويدفع العديد منهم لسحب ودائعهم منه ويخسر بالتالي عملاءه، وبنفس الوقت يجب أن يكون جاهزا للإيفاء بطلبات المقترضين وإلا فإنه يفوت فرصة مناسبة عليه قد تسهم في زيادة إيراداته، وعليه فإن البنك يجب أن يحتفظ بسيولة مناسبة، ويتأثر مبدأ السيولة بعاملين: **(الجنابي،2015، ص ص24-25)**

أ- **درجة ثبات الودائع**: والمقصود به درجة حركة الودائع وسرعتها ومدة بقاء الوديعة في البنك قبل أن يتم سحبها، فالودائع الجارية أكثر سرعة في الحركة من ودائع التوفير وودائع الأجل، وعلى أساس معرفة نسبة هذه الودائع يستطيع البنك أن يحدد حجم السيولة التي يحتفظ بها، فارتفاع نسبة الودائع الجارية، يجبر البنك على الاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة السحوبات المتكررة عليها.

ب- **سيولة العملية الائتمانية**: والمقصود بها هو سرعة وسهولة تحويل العملية الائتمانية إلى نقود، وسرعة العملية الائتمانية هي الفترة الزمنية المحصورة بين منح القرض واستحقاقه، فإذا كانت الفترة قصيرة فإن العملية الائتمانية تتسم بسيولة عالية، وهنا يتطلب عقد قروض تنسجم مع مدة استحقاق الودائع، أما سهولة تحويل العملية الائتمانية، فالمقصود بها قدرة العميل على تسديد القرض في الموعد المحدد له خاصة إذا كانت تلك القروض تمنح للعميل لغرض سد نقص طارئ في مالية المقترض.

3- **الأمان**: يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10%، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك.

إن أمان البنك التجاري يعني ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات البنكية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن ومن أجل ذلك يجب عليها أن تضع قواعد محددة للإقراض تقلل قدر الإمكان مقدار المخاطر البنكية الممنوحة، منها ما يلي:

- سمعة العميل المقترض و مدى انتظامه في الوفاء بالتزاماته (سواء تجاه البنك نفسه أو تجاه المتعاملين معه.
- مكانة المؤسسة المفترضة في السوق بين المتنافسين.
- المركز المالي للمؤسسة وملاحتها ومدى توازن هيكلها المالي.

- حجم القرض المطلوب ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض وكذا ملائمته للغرض المعلن عنه.
- مدة القرض، فكلما قصرت المدة كلما ساعد ذلك على التقدير الأمثل للمخاطر المحيطة به.
- الضمانات المقدمة، ومدى ملائمتها وإمكانية مراقبتها..

من خلال استعراض أهداف البنك التجاري نلاحظ وجود تعارض كبير وواضح بينها فالاحتفاظ بالسيولة المعطلة يؤثر على الربحية، كما أن السعي لتعظيم الربح يقود البنك إلى المخاطرة، وهو ما يدمر هدف الأمان، لذلك يسعى البنك دائما إلى التوفيق بين هذه الأهداف، والذي ينعكس من خلال الدور الفعال للإدارة البنكية.

4- التعارض بين أهداف البنوك التجارية

يشكل التعارض الكبير بين أهداف البنوك التجارية المتمثلة في الربحية، السيولة، والأمان المشكلة الرئيسية في إدارة البنك فمثال ال يستطيع البنك أن يحقق أقصى درجة من السيولة من خلال احتفاظه بموارده المالية في صورة نقدية فهذا يؤثر سلبا على الربحية.

في حين يمكن للبنك أن يوجه أمواله نحو استثمارات تحقق له أرباحا مرتفعة غير أن هذه الاستثمارات عادة ما تواجه مخاطر كبيرة قد ينجم عنها خسائر رأسمالية لا يستطيع البنك تحملها، لذلك فالبد على البنك العمل على تحقيق التوليفة المثلى أهدافه الثالثة.

ويرجع التعارض بين هذه الأهداف إلى تعارض أهداف المالك والمودعين:

- فالمالك يهدفون إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح وهو ما يؤثر سلبا على السيولة ومن ثم درجة الأمان لدى المودعين؛
- في حين المودعين: يأملون في أن يحتفظ البنك بقدر كبير من الأموال السائلة وأن توجه موارد البنك إلى استثمارات تنطوي على حد أدنى من المخاطر وهو ما يؤثر سلبا على الربحية. (**جلدة، 2009، ص31**)

وعلى هذا الأساس فإن أهداف البنك التجاري تتمثل في: الربحية، السيولة، والأمان، إلا أن هناك تعارض بين هذه الأهداف، وهو ما يشكل المشكلة الأساسية في إدارة البنوك التجارية، بحيث أنه يمكن للبنك أن يحقق أقصى درجة من السيولة في حالة احتفاظه بموارده المالية، أو الجانب الأكبر منها في صورة نقدية، إلا أن هذا يترك أثرا سلبيا على الربحية. **(هندي، 1996، ص12)**

المبحث الثالث: ميزانية البنوك التجارية والمبادئ التي تحكمها

يتم التعبير عن التزامات البنك التجاري أو خصومه من خلال موارده، ويبين جانب الأصول كيفية توظيف هذه الموارد، حيث توزع موارد البنك على قائمة من الاستخدامات تتدرج تنازليا حسب سيولتها، وسيتم تصنيف موارد البنك واستخداماته من خلال هذا العنصر.

المطلب الأول: موارد البنوك التجارية

تتمثل موارد البنك التجاري في كل من رأس المال المدفوع، الأرباح المحتجزة والتي تمثل الموارد الداخلية بينما الودائع والقروض من البنك المركزي والبنوك الأخرى تمثل الموارد الخارجية، حيث يمثل رأس المال المبلغ الذي يبدأ به البنك العمل عند تأسيسه كأي مشروع استثماري ويمثل مساهمات المساهمين في إنشاء البنك ويعد رأس المال ضمانا لحقوق المودعين فإذا حقق البنك خسارة فإن المساهمين ال يحصلون على رأس مالهم إلا بعد أن يحصل أصحاب الودائع على حقوقهم. **(قابل، 2015، ص 215)**

1- **الموارد الذاتية (الداخلية)**: يشمل:

- **رأس المال**: يتكون من الأموال التي دفعها أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الأسمى للبنك، وهو لا يشكل إلا نسب ضئيلة من إجمالي الخصوم وأنه بمثابة حساب مدين للمؤسسين. **(رمضان، 1997، ص 28)**

ومع ذلك فهو يعتبر نموذجا لمتانة المركز المالي للبنك، وعادة تفرض التشريعات البنكية حدودا دنيا على رأس المال ولا تمنع من زيادته بعد التأسيس، ولكنها تحول دون سحبه إلا في حالة إشهار الإفلاس أو مواجهة خسارة ما لتلبية غرض استثماري معين. **(مبارك، 2003، ص247)**

- **الأرباح المحتجزة:** هي المبالغ التي يتعمد البنك إلى عدم توزيعها من إجمالي أرباحه، وهي جزء من حقوق المساهمين وتتخذ الأرباح المحتجزة أشكالا عديدة:

أ- **المخصصات:** تتمثل في أي مبلغ يخصم من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة وال يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، والمخصص عبء يجب تحميله على الايراد سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق، مثل مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص مواجهة الانخفاض المتوقع في محفظة الأوراق المالية، وانخفاض أسعار العملات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك التجاري، بالإضافة إلى مخصص لمواجهة مخاطر البنك التي يتعرض لها نتيجة ممارسة عمله والتي ينجم عنها خسائر. **(بن حبيب، خالدي، 2015، ص 166)**

ب- **الاحتياطيات:** وهي عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من أرباح البنك خلال سنوات عمله وتقسم إلى قسمين

- **الاحتياطي القانوني:** وهو ما يلزم به البنوك التجارية باحتجازه كنسبة معينة من الأرباح سنويا لتكوينه.
- **الاحتياطي الخاص:** ويحدده مجلس إدارة البنك، وهو نسبة من الأرباح السنوية، ويحتفظ به لتدعيم المركز المالي أو لمواجهة خسارة غير متوقعة. **(حشيش، 2004، ص210)**

2- **الموارد غير الذاتية (الخارجية)** وتشمل:

- **الودائع:** ويمثل هذا القسم من الحسابات أكبر مبلغ من خصوم البنك، ويتكون من المبالغ يودعها العملاء في الحسابات الجارية، وحسابات الودائع التي يحصل منها البنك على فوائد وحسابات التوفير.
- **ودائع البنوك الأخرى:** وهي عبارة عن التزامات البنك تجاه البنوك الأخرى سواء كانت بنوك محلية أو أجنبية، وهي مصدر هام من المصادر التي تحصل منها البنوك على الموارد المالية.
- **الودائع الجارية:** تسمى أيضا الودائع تحت الطلب، وهي ودائع العملاء من الافراد والمنظمات الأخرى سواء كانت حكومية أو قطاع خاص والتي يحق لهم سحبها في الوقت والكمية التي يقررونها بموجب قرار من المودع إلى البنك نقدا أو بشيك، وتوفر الودائع الجارية مصدرا ماليا أساسيا للبنوك وفي الوقت نفسه تعد حسابات جاهزة وآمنه للعملاء، وتقبل الودائع النقدية

أو بشيكات أو كمبيالات مخصومة وهي ذات سيولة عالية جدا، ولا يتم دفع فوائد على هذه الايداعات من قبل البنك. (**آل شبيب، 2018، ص61**)

- **الودائع الاجل**: هذا النوع من الودائع يقوم أصحابها بإيداعها لفترات زمنية يتفق عليها البنك مع المودع، وبذلك فإن هذه الودائع تعتبر التزاما على البنك شأنها في ذلك شأن الودائع الجارية، إلا أن البنوك التجارية في هذه الحالة تقوم بدفع فائدة على هذه الودائع، وهذا النوع من الودائع يستطيع العميل سحبها عند حلول آجالها. (**السيد متولي، 2010، ص61**)
- **ودائع التوفير**: تمثل ودائع التوفير اتفاقا بين البنك والعميل، حيث يودع بموجبه العميل مبلغا من المال لدى البنك مقابل حصوله على فائدة وقد تكون هذه الفائدة ثابتة أو عائمة حسب أسعار الفائدة السائدة في السوق، على أن يكون للعميل الحق في سحب جزء من الوديعة في أي وقت يشاء، ولذلك تضع معظم التشريعات في البنوك حدا أقصى للمبلغ الذي بمكن للمودع سحبه في الشهر الواحد، وذلك حماية للبنك من التعرض لمخاطر العسر المالي، وأحيانا تتجاوز بعض البنوك عن تطبيق ذلك رغبة منها لتشجيع الادخار وتنمية الموارد المالية للبنك، ومن ضمن ودائع التوفير، ودائع التوفير الخاضعة لإشعار بمعنى يحق للعميل سحب الوديعة كاملة ولكن يجب أن يقدم مذكرة أو طلب أو إشعار ليعلم البنك بذلك قبل فترة متفق عليها. (**العلي، 2013، ص 71**)
- **القروض من البنك المركزي والبنوك الأخرى**: كثيرا ما تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير خصوصا في الأوقات التي يزيد فيها إقبال الأفراد على الاقتراض منها. (**بن هاني، 2002، ص219**)
- **شيكات وحوالات**: واعتمادات دورية مستحقة الدفع هي عبارة عن ذمم والتزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق. (**عوض الله، 1991، ص 123**)
- **مستحق للبنوك**: يمثل التزامات البنك التجاري لبنوك أخرى محلية كانت أو أجنبية، حيث تنشأ هذه الالتزامات عند نقص السيولة. (**هاشم، 1996، ص 64**)

المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية

يقصد بها كافة حقوق البنك لدى الغير، ويعبر عن الجانب الدائن في ميزانية البنك، وتبين الاستخدامات المختلفة لأموال البنك، وهي كما يلي:

1- **الأرصدة النقدية الحاضرة (السيولة من لدرجة الثانية):** وتمثلها النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه، والتي تتخذ أساسا شكل الأوراق النقدية القانونية والنقود المساعدة، وما يكون في حيازته من عملات أجنبية، وهي تمثل خط الدفاع الأول لمواجهة طلبات السحب الفورية لعملاء البنك.

2- **السيولة من الدرجة الثانية:** وهي السيولة شبه النقدية وتتضمن الموجودات غير السائلة حاليا ولكن القابلة للتحويل إلى سيولة مطلقة مثل الكمبيالات المخصومة التي تتكون من أذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة والتي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى البنك المركزي. **(قابل، 2015، ص241)**

3- **الحوالات المخصومة:** وتعني كل ورقة قابلة للخصم لدى البنك التجاري، وهي نوعان:

- **أذونات الخزينة:** وهي عبارة عن دين قصير الجل تصدره الدولة، وذلك لتغطية نفقاتها لعدم التوافق الزمني بين الإيرادات بميزانية الدولة. وتقوم البنوك التجارية بشرائها للاحتفاظ بها حتى يحين موعد استردادها، وهذا بعد فترة قصيرة لا تتجاوز3 أشهر.
- **الأوراق التجارية:** وتشمل الكمبيالة والسند الأذني تقبل البنوك التجارية بخصمها للعملاء، وغالبا تكون هذه الأوراق مستحقة داخل الدولة، ولكنها قد تكون مستحقة الدفع في الخارج في بعض الأحيان ويتوقف حجم التوظيف على سياسة كل بنك، والموقف المنتظر لأصحاب الودائع والتقلبات التي يتعرض لها أصحاب القروض.
- **محفظة الأوراق المالية:** تتمثل محفظة الأوراق المالية في كل من الأسهم التي تصدرها منظمات الأعمال، أو السندات التي تصدرها الدولة، وتعتبر محفظ الأوراق المالية أقل سيولة إذا ما تم مقارنتها مع الأوراق التجارية المخصومة، وذلك لطول فترة تحويلها إلى نقد سائل، وتشمل هذه المحفظة كل من السندات الحكومية وأذونات الخزينة حيث تعتبر الأكثر جاذبية بالنسبة للبنوك

التجارية وذلك لانخفاض درجة المخاطرة فيها، بالإضافة إلى سندات منشآت الأعمال مرتفعة الجودة تعتبر من الأوراق المالية التي توجه البنوك التجارية استثماراتها إليها. **(شيخ السوق، 2017، ص28)**

- **القروض والسلفيات:** تستخدم البنوك التجارية جزء لا يستهان به من الودائع في عمليات الإقراض والسلفيات قصيرة الأجل بصفة أساسية والمتوسط وطويل الأجل، ولكن في الحدود التي لا تؤثر على سيولة البنك، وفي الجدول الآتي نبين العناصر الأساسية المكونة لميزانية البنك التجاري المختلفة لأموال البنك.
- **الأصول الثابتة:** تتمثل الأصول الثابتة في كل من المباني، الإنشاءات الخاصة بالبنك التجاري والمعدات التي يستخدمها، حيث تعتبر هذه الأصول من أقل أنواع الأصول سيولة، إذ يتعذر على البنك التجاري تحويلها إلى نقود سائلة في حالة ما تم تصفيته، على الرغم من الأهمية التي تلعبها الأصول الثابتة في أعمال البنوك التجارية، إلا أن دورها يعتبر ثانويا بالمقارنة مع دور
- الأصول الثابتة في باقي القطاعات. **(قارون، 2013، ص48)**

الشكل رقم (1-1): ميزانية البنك التجاري

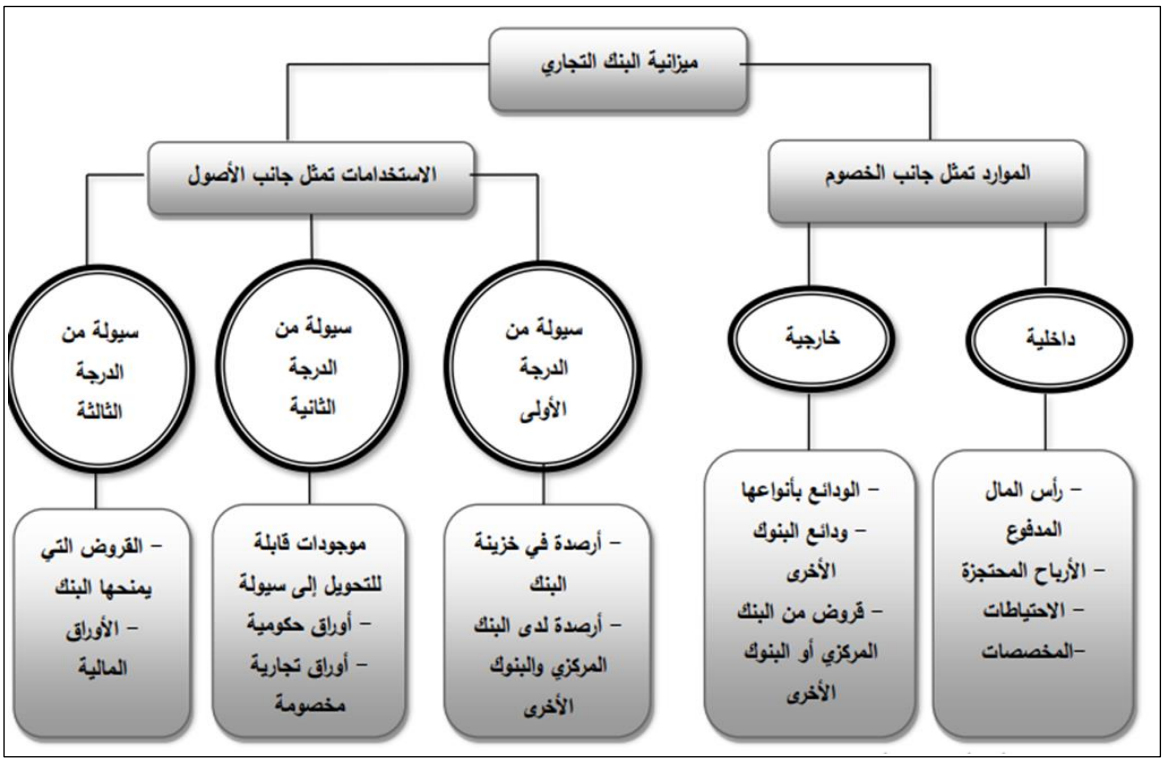

المصدر: (قابل، 2015، ص212)

المطلب الثالث: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك التجارية

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن أهم هذه المبادئ كالاتي: (**الصيرفي، 2007، ص ص22-23**)

1- السرية:

إن المعاملات بير البنك وعملائه تقوم على الثقة المطلقة فيه وفي العاملين لديه فالمودع حينما يودع أمواله بالبنك إنما يعهد إلى هذا الأخير ببعض خصوصياته التي تعد من أسراره الخاصة. فلا يجوز للبنك أن يذيعها وإلا انصرف عنه المودعون، وكذلك فإن من المقترضين من البنك يعتبرون حاجتهم إلى القرض سرا خاصا بهم، وإذاعته تضر بسمعتهم المالية وتزعزع الثقة فيهم، لهذا فان التزام البنك بالسرية في معاملاته، إنما هو التزام عام تقتضيه أصول المهنة، وظروف معاملاته التي تتسم بالحساسية فائقة الحد، ولا يجوز للبنك أن يمد أي شخص كان ببيانات عن أحد المتعاملين معه إلا بإذن من هذا الأخير، ويستثنى الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانا عن أحد المتعاملين مع البنك.

2- حسن المعاملة:

إن المعاملة الحسنة التي يلقاها عميل البنك من العاملين فيه، هي الأساس في تحويل العميل العرضي إلى عميل دائم، وهى التي تجتذب العميل إلى التعامل مع بنك بذاته ما دامت الخدمات البنكية التي تقدمها كافة البنوك واحدة وواجب البنك أن يعنى عناية فائقة باختيار العاملين فيه، ويعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه، ويجب أن يكون البنكي صريحا وحازما في تقريره للأجور، متقد الذاكرة وقوى الملاحظة حتى يستطيع أن يحكم بسرعة على أحوال العميل، ويجب أن يتصف بالشجاعة التي تجعله يقول " لا " دون حرج، مهما كانت العلاقة الشخصية التي تربطه بالعميل، ويجب أن يتسم بالبشاشة التي تحبب الناس إليه، كذلك فإن نبرة الإخلاص في صوت البنك، وما يبديه من شعور بالحرص على مصلحة عملائه لها أثر خاص على العميل.

3- الراحة والسرعة:

إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك، يغريه على كثرة التردد عليه، لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة للعملاء، من إعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار، فضلاً عن استخدام أجهزة تكييف الهواء وليس معني العمل على راحة العملاء أن يتقاعس العاملون في البنك عن تلبية طلباتهم بالسرعة الواجبة، فالمتردد على البنك يهمه أن ينصرف في أسرع وقت مهما كانت الراحة التي يتمتع بها أثناء الانتظار، لهذا يجب أن توضع الإجراءات الروتينية للعمل داخل البنك ، بحيث تكفل الخدمة السريعة للعملاء دون تعقيد أو تسويف.

ومما يساعد على السرعة في إنجاز الأعمال بالبنك استخدام الأجهزة الآلية الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في لحظات، وتحقق الدقة في تلك البيانات وتساعد على حفظ المستندات بالأسلوب السليم مما يمكن من استخراج ما يلزم في أقصر وقت، وتتيح الاتصالات السريعة مع الفروع أو المراسلين.

4- كثرة الفروع:

إن البنوك عامة والتجارية خاصة تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطه، وكثرة الفروع وانتشارها في مناطق جغرافية مختلفة تعود على البنك بفوائد كثيرة مثل:

- تيسير على عملاء البنك إجراء معاملاتهم وذلك بعدم الانتقال إلى إدارة البنك وما يترتب على ذلك من وقت ومال.
- البنك ذا الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عنده الاحتياطي النقدي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع.
- توزيع المخاطر التي يوجهها البنك على جهات مختلفة فإذا كسدت صناعة ما في منطقة جغرافية فإن هذا الكساد لن يؤثر إلا على الفرع الموجود بهذه المنطقة وحده، ويمكن تعويض خسارة هذا الفرع بالأرباح الناتجة عن عمليات فروع أخرى.
- السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى، وذلك بعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عمولات عن عمليات التحويل.

خلاصة الفصل:

يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية، حيث يستعرض نشأتها وتعريفها باعتبارها مؤسسات مالية تسهم في الوساطة بين المودعين والمقترضين. يتطرق الفصل إلى أنواع البنوك التجارية، مثل البنوك العامة والخاصة والإسلامية، وخصائصها، إضافة إلى علاقتها بالبنك المركزي، الذي يوجه عملها من خلال الرقابة والسياسات النقدية.

كما يوضح وظائف البنوك التجارية التقليدية، مثل قبول الودائع ومنح القروض، والحديثة التي تشمل تقديم خدمات الاستثمار والتمويل الإلكتروني. يبرز أيضًا الأهداف الأساسية للبنوك التجارية، مثل تحقيق الربحية، دعم الاقتصاد الوطني، وتوفير رأس المال اللازم للنمو.

فيما يتعلق بميزانية البنوك التجارية، يتناول الفصل مواردها التي تشمل الودائع ورأس المال، واستخداماتها كالقروض والاستثمارات. كما يناقش المبادئ التي تحكم عمل البنوك، مثل مبدأ السيولة لتلبية التزامات العملاء، مبدأ الأمان لتقليل المخاطر، ومبدأ الربحية لضمان استمرارية العمل. بشكل عام، يوضح هذا الفصل دور البنوك التجارية كعنصر أساسي في النظام المالي ودعم التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: الإطار الفكري لنموذج CAMELSوتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى استعراض الإطار الفكري لنموذج CAMELS الذي يستخدم لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية. يتناول المبحث الأول عملية تقييم الأداء المالي للبنوك، موضحًا مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه، وكذلك الجهات المستفيدة من هذا التقييم. أما المبحث الثاني فيتناول نموذج CAMELS من حيث تعريفه، نشأته، أهميته، مقوماته، بالإضافة إلى مميزاته وعيوبه. وفي المبحث الثالث، يتم التركيز على الأسس المستخدمة لتقييم وتصنيف البنوك التجارية باستخدام هذا النموذج، مع التركيز على جوانب مثل كفاية رأس المال، جودة الإدارة، الربحية، السيولة، وحساسية المخاطر. وللإلمام بهذا الفصل تم تقسمه إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: لمحة عن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

المبحث الثاني: مدخل نظري إلى نموذج CAMELS

المبحث الثالث: أسس استخدام نموذج CAMELS في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وتصنيفها

المبحث الأول: لمحة عن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

يعد تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من العمليات الأساسية لتحليل كفائتها في استغلال الموارد لتحقيق الأهداف، فيتأثر هذا الأداء بعدة عوامل تؤثر على كفاءة العمليات البنكية لتحقيق الاستقرار المالي. يهدف هذا المبحث الى تقديم لمحة عامة عن هذه العملية من خلال استعراض مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة الى توضيح مفهوم التقييم والجهات المستفيدة منه. كما يتناول مراحل التقييم والموارد اللازمة لتنفيذه بكفاءة، وذلك عبر ثلاثة مطالب رئيسية.

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

إن تحديد تعريفات دقيقة ومتفق عليها للمصطلحات يعتبر من الأهداف التي يصعب تحقيقها، لاسيما في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية. ومن بين المصطلحات التي لم تحظ بتعريف موحد وشامل هو مصطلح "الأداء". حيث يستخدم أحيانا مصطلحات أخرى مثل الكفاءة والفعالية، والإنتاجية كبديل له، وهو أمر غير دقيق في مجالات التسيير والاقتصاد. لذلك لا يكفي الاعتماد على تعريف واحد فقط للوصول الى مفهوم واضح للأداء، بل يتطلب الأمر استعراض مجموعة من التعريفات المختلفة لاختيار الأنسب الذي يتوافق مع رؤية الباحث واحتياجاته.

أولا: تعريف الأداء المالي

في هذه الدراسة نتناول الاداء المالي، ويمكن عرض بعض التعاريف

تقديم حكم ذو فعالية حول إدارة الأموال الطبيعية والمادية والمالية متحدة، ومدى قدرة ادارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة. (**فرحات، 2000، ص20**)

يعرف بأنه الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة والمتمثلة في تكاليف مختلف الأنشطة. (**دادان، حفصي، 2014، ص25**)

هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية، بأقل التكاليف المالية. (**الحيالي، 2007، ص142**)

Miller et bramily: فقد قدما تعريفا له يتوافق مع أهداف المنظمة ومؤسسات الأعمال حيث عرف انه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".

وما يلاحظ من هذا التعريف انه حصر الأداء المالي في كلمتين هما الفعالية والكفاءة فكثير من الباحثين انه أضفى الطابع الاستراتيجي على هذا المفهوم ببعديه الكفاءة والفعالية مما أعطى له مفهوما شاملا. (**صخري، 2006، ص34**)

من خلال هذه المفاهيم نستنتج أن الأداء المالي لا يكون فعالا إلا من خلال تشخيص الصحة المالية للمؤسسة، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة، ومدى قدرتها على إنشاء القيمة من خلال الاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج، الجداول الملحقة .....الخ، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة بالمؤسسة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

يشكل الأداء المالي للبنوك التجارية العمود الفقري لأي نظام اقتصادي، حيث يعكس مدى قوة واستقرار القطاع المالي للدولة. مع تصاعد التحديات الاقتصادية العالمية وتزايد أهمية التكنولوجيا والابتكار، أصبحت العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك أكثر تعقيدًا وتشابكًا. ويعد إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، مواكبة المعايير الدولية، وإدارة المخاطر من أبرز هذه العوامل. في هذا السياق، سيتم التطرق بشكل شامل ومفصل إلى هذه المحاور وأثرها على كفاءة واستدامة النظام البنكي من خلال النقاط التالية: **(بريش، 2006، ص ص40–41)**

1– أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الخدمات البنكية

إن التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والإتصال كان له الأثر الجذري على القطاع المالي بشكل عام والقطاع البنكي بشكل خاص على مدى العقود الماضية، وأصبح الآن أداة بالغة الأهمية ذات فوائد إستراتيجية للبنوك تحقق التقدم والنجاح وتقدم نوعية أفضل في الخدمات البنكية المقدمة للزبائن حيث تعتبر التكنولوجيا أحد الأركان المهمة في التعامل المالي والبنكي.

تتميز الأعمال البنكية بالاعتماد الكبير على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تطوير أساليب تقديم الخدمات للعملاء، حيث ظهرت أجهزة الصراف الآلي والبنوك والإنترنت كما تستخدم الهواتف لإجراء المعاملات على الحسابات والحسابات الجديدة للآخرين لقد أحدثت تغييرات هائلة نذكر أهمها:

- انخفاض تكاليف التشغيل.

- تتزايد أهمية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

- زيادة حجم المعاملات البنكية عبر الحدود بين عملاء البنوك والشركات التجارية من خلال التجارة الإلكترونية.

- تحرير العملاء من قيود الوقت والمكان، وظهور ما يسمى بالخدمات البنكية المنزلية أو الهاتفية؛

- تقديم خدمات لم تكن معروفة من قبل، مثل ظهور ماكينات الصرف الآلي والخدمات البنكية الإلكترونية.

- خلق البيئة القانونية والتشريعية المناسبة للمساعدة في تعزيز تطبيق تكنولوجيا الإعلام في البنوك.

- يعتبر الاهتمام بالعنصر البشري إحدى الركائز الأساسية للإرتقاء بالأعمال البنكية وتطويرها.

- تطوير تطبيقات التسويق البنكي من خلال التنويع في الخدمات البنكية.

2- مواكبة المعايير الدولية:

وهذا من خلال:

- **تدعيم القواعد الرأسمالية:** تحتل قضية رؤوس الأموال البنوك أهمية بالغة بوصفها ضمان أمان لمواجهة الصدمات والأزمات، فضلا عن أهميتها في تعزيز القدرة الاستثمارية للبنك، وتحسين نظام تقويم المخاطر، من ثم فقد اهتمت لجنة بازل بإصدار مشروعها الثاني المتعلق بالكفاية رأس المال لوضع قواعد جديدة تعكس حجم المخاطر التي يواجهها العمل البنكي في الوقت الراهن، وعلى الرغم من أن الاقتراحات الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستوى المعمول

به حاليا 8% إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال، وفي ضوء ما تقدم.

فإن البنك المركزي الجزائري ملزم بإلزام كافة البنوك الخاضعة له بزيادة معدل كفاية رأس مالها، وهي خطوة هامة على طريق مواكبة المعايير الدولية وتقوية مراكز البنوك الجزائرية، إذ يجب تعزيز هذا الاتجاه سواء عن طريق بورصة الأوراق المالية أو من خلال الاندماج.

- **تطوير السياسات الائتمانية:** حددت لجنة بازل رؤيتها الخاصة بالرقابة على المخاطر البنكية التي احتلت فيها قواعد منح الائتمان، كما اهتمت بوضع ضوابط للحد من مخاطر الاقتراض للعملاء ذوي العلاقة بالبنك.
- **الاهتمام بإدارة المخاطر:** مما لاشك فيه أن العمل البنكي يتعرض للعديد من المخاطر والمتمثلة في مخاطر الائتمان، السيولة، السمعة، الاستثمار، المخاطر الالكترونية... إلخ. ونظرا لتنوع هذه المخاطر وأهمية قياسها فإن البنوك الجزائرية ملزمة باتخاذ إجراءات لتحقيق ذلك من خلال مايلي:
  - العمل على الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال؛ العمل على حسن إدارة المخاطر من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة أنواعها وإنشاء إدارات خاصة لوضع ومتابعة السياسات المتعلقة بالمخاطر، وأخرى لمتابعة تنفيذ السياسات الائتمانية الموافق عليها وتفعيل دورها بحيث يمكنها توقع المخاطر قبل حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد الفعل؛ الأداء والتنافسية في البنوك و العوامل المؤثرة عليها تدريب الإطارات البنكية في هذا المجال؛ وضع السياسات والقواعد والإجراءات الكفيلة بإبراز جميع نواحي المخاطر التي يواجهها المصرف في عملياته وكيفية حسابها وأساليب التعامل معها.
  - وضع آلية للإنذار المبكر بالبنوك: في إطار التوجه لتدعيم سلامة النظام البنكي من قبل المؤسسات المالية الدولية ظهرت الحاجة الماسة لتنصيب خلية للتنبؤ المبكر بحدوث الأزمات البنكية بالبنوك.

ومن بين التوصيات التي وضعت، ويتوجب العمل بها عند إنشاء خلية الإنذار المبكر تتمثل فيما يلي:

- توفير نظام اتصالات جيد لجمع المعلومات وإتاحتها في الوقت المناسب وتحليلها لاتخاذ القرارات في ضوء تصور شامل للوضع داخل الجهاز البنكي، استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية التي يمكن من خلالها التنبؤ بحدوث المخاطر في ضوء ظروف كل بنك،

- التعلم من التجربة، أي الاستفادة من خرجت بها بعض الدول عند وقوعها في أزمات.

3- دور الدولة والبنك والمركزي في تطوير الجهاز البنكي الجزائري

يعد تطوير الجهاز البنكي مسألة مصيرية في مستقبل الاقتصاد الجزائري، لذا فإنه لا يمكن إغفال الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة ومؤسساتها المختلفة خاصة البنك المركزي في تفعيل هذا التطوير، وفي هذا الإطار يستلزم القيام بمايلي:

تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع المتغيرات على الساحة البنكية الدولية خاصة في ظل العولمة والتحرر خلال الاقتصادي من.

- الإسراع بإصدار القانون الموحد للبنوك الذي بهدف ضمان سلامة أداء الجهاز البنكي ومسايرة الاتجاهات العالمية على النحو الذي يؤهله لمواجهة المنافسة الخارجية؛ سن التشريعات المتعلقة بنظم الدفع الالكترونية التي تنظم العلاقة بين أطراف العملية، هذا على جانب دراسة تأسيس لجنة للإشراف على التوثيق الالكتروني وحل أي نزاعات يمكن أن تنشأ بين البنوك وعملائها.
- تطوير الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر العديدة التي أصبحت لها البنوك في ظل استخدام التكنولوجيات الحديثة (تقديم منتجات بنكية مستحدثة)، بحيث ينبغي عملية التطوير في ضوء مقررات لجنة بازل عام 1997؛
- العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك؛
- تبني أنظمة الخبرة في مجال اتخاذ القرار وذلك بالعمل على خلق خلية متخصصة لما أصبح يعرف بالذكاء الهدف منها هو جمع المعلومات (داخليا وخارجيا) ومعالجتها من أجل توضيح الرؤى وتقديم النصح لمتخذي القرار في البنوك.

4-سن التشريعات اللازمة لتسهيل انتشار الأعمال الالكترونية:

لابد من تقديم عناية خاصة لعصرنة القطاع والإرتقاء به إلى مصف النظم القضائية الحديثة وذلك بإعادة النظر في تنظيمه وإدخال التكنولوجيات الحديثة على جميع مصالحه وربط الشبكة المعلوماتية بين مختلف الجهات القضائية والتسيير المعلوماتي للملفات وخلق بوابة للقانون على شبكة الانترنت وترقيم الأرشيف القضائي. وسعياً إلى عصرنة المعاملات التجارية والمالية، لابد أن يقوم قطاع العدالة على تعديل القانون المدني بمراجعة الأحكام المرتبطة بالقانون الدولي الخاص عن طريق رفع بعض القيود التي تعيق الإستثمار الأجنبي وتكريس التوقيع الإلكتروني كوسيلة إثبات جديدة.

إن الأداء المالي للبنوك التجارية يتأثر بعوامل متعددة تشمل التكنولوجيا، السياسات التنظيمية، وإدارة المخاطر. وتظل التحديات قائمة في ظل التغيرات السريعة في السوق العالمية، ما يحتم على البنوك الاستثمار في التكنولوجيا، تعزيز الشفافية، وتطوير السياسات بما يتماشى مع المعايير الدولية لتحقيق الاستدامة والنمو.

المطلب الثاني: تعريف تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه

أصبح تقييم الأداء المالي أداة ضرورية لتحديد نقاط القوة والضعف وتوجيه القرارات المستقبلية، هذه العملية لا تقتصر على تحسين كفاءة المؤسسة فحسب، بل تلبي أيضا احتياجات العديد من الأطراف ذات صلة، مما يجعلها عاملا حاسما في تحقيق التوازن بين النمو والإستدامة.

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكما على إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة. (**دبابش، قدوري، 2013، ص7)**

كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام النموذجات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إل عناية واهتمام أكبر. **(بن نذير، شملال، 2017، ص5)**

ويمكن أن نوضح أهم الجوانب التي يتعرض لها تقييم الأداء المالي كما يلي:(**بن نذير، شملال، 2017، ص6**)

- مدى تحقيق الربحية في ظل الإمكانيات المادية والمالية المتاحة؛
- تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول وذلك يتضمن إقرار حجم ونوع الاستثمار المناسب، وتحديد الحجم المناسب من رأس المال والديون سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل؛
- مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها أي قدرتها المالية، هذا النموذج ضروري لأي مؤسسة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن وبالتالي تحقيق النمو والاستمرارية؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.

مما سبق ذكره من تعاريف يمكننا أن نعرف تقييم الأداء المالي على أنه عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز وذلك من خلال استخدام نموذجات التوازن المالي والنسب المالية، وذلك على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

ولتوضيح عملية تقييم الأداء المالي يمكن عرض الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-1): مخطط هيكلي يوضح تقييم الأداء المالي

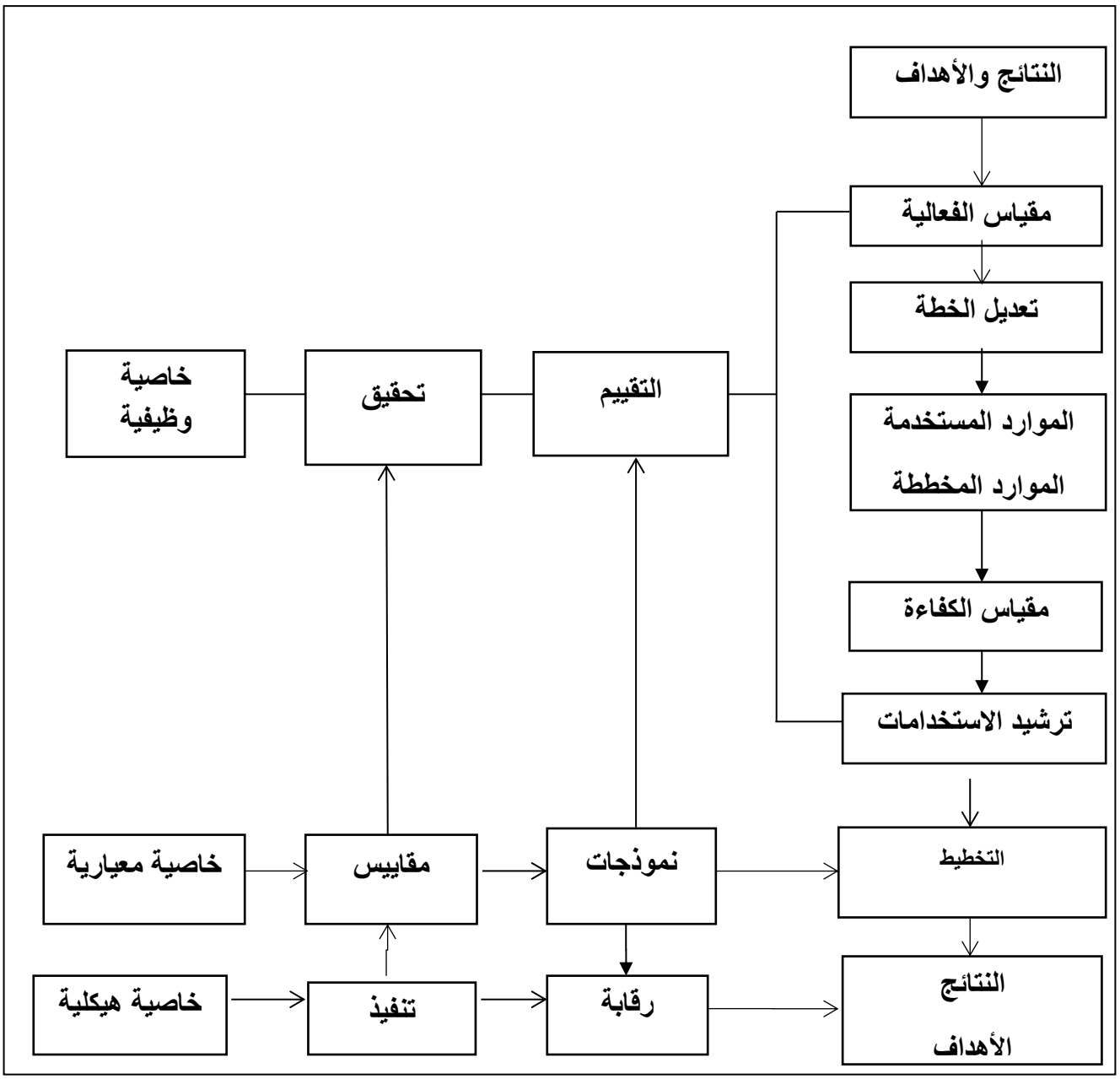

المصدر: (السعيد فرحات جمعة، 2000، ص39)

من خلال الشكل السابق يتضح أن تقييم الأداء المالي هي عملية رقابية يتم من خلالها قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية ومقارنة ما تم تحقيقه مع مكان مخطط له من أهداف هذا من جهة، ومن جهة أخرى من خلال هذه العملية يمكن الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

ثانيا: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي

هناك مجموعة من الاطراف تقوم او تطلب تقييم الاداء المالي وذلك لاستعماله في أغراض مختلفة ولاتخاذ قرارات مختلفة مبنية على تلك المعلومات، ومن هذه الاطراف نذكر ما يلي:(**خطيب، 2010، ص ص 51-52**)

1- **المستثمرون:** يهتم المساهم او صاحب المؤسسة الفردية كثيرا بالعائد على رأس المال المستثمر، القيمة المضافة والمخاطر المتعلقة بالاستثمار في المؤسسة، ومن خلال تقييم تلك الجوانب يتخذ قراره بشان الاحتفاظ او التخلي عن الأسهم التي يمتلكها.

2- **ادارة المؤسسة:** يعتبر تقييم الاداء المالي من اهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نشاط المؤسسة والتوصل الى نتائج الاعمال، وهذا التقييم يتم عرضه على اصحاب حقوق الملكية أو الجمعية العامة، بحيث يظهر هذا التقييم مدى كفاءة الادارة في اجاء وظيفتها.

3- **الدائنون:** الدائن هو الشخص المكتتب في سندات المؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض المؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسة مالية، وتختلف وجهة نظر الدائنين باختلاف مدة القرض.

ومن هنا فان اهتمامهم بتقييم الاداء المالي سيركز على معرفة القيمة الحالية للأصول الثابتة، الربحية، كفايتها في تغطية الفوائد السنوية، أي أن اهتمامهم بالأداء المالي سيركز على رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة.

4- **الموردون:** يمنح الموردون اجالا لاستفاء حقوقهم من عملائهم، ولا كن قبل ذلك التأكد يتم الأوضاع المالية وسلامة المركز المالي عندهم، ويتم اتخاذ قرار المنح من عدمه او التخفيض فيه على ضوء ذلك، ويستفيد الموردون من البيانات التي ينشرها العملاء في التحقق ما اذا كانت الآجال التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون الاخرون.

5- **العملاء:** يتطلع العملاء للحصول على افضل الشروط لأداء التزاماتهم اتجاه الموردين، ومن خلال المعلومات ينشرها المورد يمكن للعميل معرفة ما ان كانت الآجال التي يحصل عليها مماثلة او أفضل

من ما يحصل عليها لآخرون، ويتم معرفة ذلك من خلال حساب متوسط أجال الموردين باستخدام القوائم المالية.

6- **الهيئات الحكومية:** تقوم الهيئات الحكومية ممثلة في ادارة الضرائب والمصالح الأخرى بمراقبة النشاط الاقتصادي وتحصيل الضرائب المفروضة من المؤسسات الاقتصادية، لذلك يمكن القول ان اهتمام الهيئات الحكومية بتقييم الأداء المالي ذو دواعي رقابية وضريبية بالإضافة الى أهداف اخرى مثل: مراقبة الأسعار، احصاء النشاطات ...الخ.

7- **جهات اخرى:** هناك جهات أخرى مهتمة بتقييم الاداء المالي للمؤسسة مثل: الافراد والجهات المتعاملة في سوق الاوراق المالية حيث تقوم بدراسة وتحليل التغيرات السريعة في الاسعار من اجل متابعة توظيفاتها في السوق المالية.

المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي والمصادر اللازمة لها

تمر عملية تقييم الأداء المالي بمراحل متكاملة لضمان تقديم صورة واضحة عن الوضع المالي، وتستند هذه المراحل الى مجموعة من المصادر الأساسية التي تتيح تحليل البيانات واستخلاص النتائج لدعم القرارات المالية وتحقيق الكفاءة المطلوبة.

أولا: مراحل تقييم الأداء المالي

اتفق الكثير من رواد الإدارة والتسيير باختلاف مدارسهم الفكرية حول مراحل معينة لتقييم الأداء المالي نوجزها في مايأتي:(**عماري، 2015، ص ص 35_36**)

1- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والنموذجات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة من القوائم المالية، متمثلة في جدول الميزانية جدول حساب النتائج قائمة التدفق النقدي والقوائم الأخرى والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة.

2- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالنشاط: للوقوف على مدى دقة وصلاحية المعلومات والبيانات التي تدخل في حساب المعايير والنسب والنموذجات اللازمة لعملية تقييم الأداء، يتعين

توفير مستوى من الموثوقية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

3- إجراء عملية التقييم: باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الشركة، وذلك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه، على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للشركة.

4- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم (تحديد الانحرافات): وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع المخططة للشركة، وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد تم حصرها وتحديد أسبابها، وأن الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات قد اتخذت، وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط الشركة نحو الأفضل في المستقبل.

5- تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: تتم متابعة تصحيح الانحرافات من خلال تزويد الجهات المسؤولة والإدارات المختلفة بنتائج التقييم الي تمخضت عن عملية التقييم، للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

ثانيا: المصادر اللازمة لتقييم الأداء المالي

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة من مراحل عملية تقييم الأداء، ويشترط في المعلومات أن تتميز بالمصداقية والموثوقية وأن تكون في الوقت المناسب، ولقد تعددت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها تقييم الأداء، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، عامة وقطاعية وأخرى خاصة بالمؤسسة.

1- **المصادر الخارجية:**

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

أ- المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة ، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم و التدهور الاقتصادي ...الخ كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها و الوقوف على حقيقتها. **(لسلوس ، 2004، ص17)**

ب- المعلومات القطاعية: فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية : تقارير المنظمات الاقتصادية و الدولية ، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة بهدف إجراء مختلف الدراسات المالية و الاقتصادية ، حيث يتم تجميع المعلومات و تحليلها و استخراج نسب قطاعية بناءا عليها يتم إجراء المقارنة. ((**Jossette, 1999,P P10-11**

2- المصادر الداخلية:

تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق.

أ- الميزانية المحاسبية:

تعرف الميزانية المحاسبية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في زمن معين، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول (المصادر) وعناصر الخصوم (الاستخدامات). (**بوتين، 1999، ص11**)

تعبر الميزانية عن مجموعة المصادر المالية للمؤسسة (خصومها) وما تملكه المؤسسة من وسائل (أصولها)، وذلك بزمن تاريخي عادة ما يتم إعداد الميزانية في نهاية الدورة الاستغلالية. (**عدون، فتحي، 1991، ص11**)

تشتمل عناصر الأصول على جميع الموارد التي تمتلكها المؤسسة أو تستأجرها ولها قيمة اقتصادية مستقبلية يمكن قياسها، أما عناصر الخصوم فتشتمل على الأموال الخاصة والديون. (Pascal Bametogeorgorion)

عناصر الأصول:

- الأصول: تمثل الأصول (الموجودات) فهي منافع مستقبلية محتملة وبالتالي هي مملوكة للمؤسسة أو خاضعة لسيطرتها ويمكن التعبير عن هذه الأصول بالوحدات النقدية وأهميتها تأتي في كونها سائلة (نقدية) في بعض بنودها وقابلة للتمويل السريع أو البطيء إلى نقدية في المستقبل القريب أو البعيد وأنها تقوم

بتحقيق إيرادات مستقبلية للمؤسسة وتعبر الأصول بمجموعها عن استخدامات الأموال وتنقسم إلى أصول متداولة وأخرى غير متداولة (ثابتة). (**النعيمي، 2008، ص73**)

– الخصوم:

أما فيما يخص الخصوم فتوزع إلى عدة عناصر ترتب تنازليا حسب درجة استحقاقها من الأموال الخاصة ثم الديون الأطول مدة والأقصر مدة بوجودها في المؤسسة

كما تعتبر الخصوم منافع اقتصادية تضحي بها المؤسسة، ويوجد بعض هذه الخصوم سريعة الاستحقاق في الأجل القصير، وبعضها بطيئة الاستحقاق في الأجل الطويل.

وتتكون الخصوم من الأموال الخاصة والديون، الاستحقاقات طويلة الأجل. (**بن ربيع، 2002، ص73**)

ب– الميزانية الاقتصادية:

تعبر الميزانية الاقتصادية عن مجموع الاستخدامات الموجهة لدورة الاستغلال الاستثمارات الصافية والاحتياج في رأس المال، ومصادر تمويل هذه الاستخدامات (الأموال الخاصة والاستدانة الصافية) والشكل الموالي يبين بنية الميزانية الاقتصادية. (**ساسي، قريشي، 2006، ص127**)

ج– جدول حسابات النتائج:

هو القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة بحيث إذا زاد مجموع الإيرادات عن مجموع المصروفات فتكون نتيجة المؤسسة الصافية ربحا والعكس تكون النتيجة الصافية خسارة للدورة المحاسبية. (**النعيمي، 2006، ص76**)

تعبر هذه القائمة عن نتيجة المؤسسة وما تقود إليه من ربح أو خسارة، فهي قائمة تعرض فيها جميع إيرادات المؤسسة وما يقابلها من التكاليف والنفقات التي استخدمت لخلق تلك الإيرادات خلال فترة زمنية معينة، ويوضح الجدول خمسة مستويات لنتائجه وهي:

– الهامش الإجمالي: يستخدم الهامش الإجمالي بالمؤسسات التجارية التي يقتصر نشاطها على شراء وبيع البضائع الجاهزة كما يستخدم كذلك بالمؤسسات التي نشاطها صناعي، وهو الفرق بين مبيعات البضائع والبضائع 00المستهلكة. (**عدون، فتحي، 1991، ص75**)

– القيمة المضافة: ونقصد بها القيمة التي تم إنتاجها بواسطة مختلف عوامل الإنتاج فهي تمثل الفرق بين ما تم إنتاجه وما تماستهلاكه، وتحسب كذلك كما يلي:

القيمة المضافة = الهامش الإجمالي + إنتاج الدورة – (مواد ولوازم + خدمات)– نتيجة الاستغلال

وتتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

نتيجة الاستغلال = القيمة المضافة + نواتج مختلفة وتحويل تكاليف الاستغلال – (مصاريف المستخدمين +ضرائب ورسوم + مصاريف مالية + مصاريف مختلفة + مخصصات الإهتلاك والمؤونات)– نتيجة خارج الاستغلال:

نتيجة خارج الاستغلال= نواتج خارج الاستغلال – مصاريف خارج الاستغلال

نتيجة الدورة: وهي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال.

د– الملاحق:

الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة بهدف تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسابات النتائج بأسلوب آخر وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:(**عدون، فتحي، 1991، ص 84**)

– المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

– المعلومات غير الرقمية وتتمثل في التعليقات.

المبحث الثاني: مدخل نظري الى نموذج CAMELS

ينطلق هذا المبحث من مقاربة نظرية تسلط الضوء على علة نموذج CAMELS، مع التركيز على أهمية هذا النموذج ودوره في تحقيق التوازن بين الكفاءة التشغيلية والاستدامة المالية للمؤسسات البنكية، الى جانب استعراض المقومات التي يرتكز عليها لضمان دقة التقييم وفعاليته، وكذلك التعرف على مزايا وعيوب هذا النموذج.

المطلب الأول: ماهية نموذج CAMELS

أصبحت أدوات التقييم والتحليل المالي ضرورة ملحة لتقييم الأداء البنكي وتحديد مواطن القوة والضعف فيه. من بين هذه الأدوات يحتل نموذجCAMELS مكانة محورية كمنهجية معتمدة لتقييم الجوانب المختلفة لعمل البنوك، مما يساهم في تعزيز استقرارها وقدرتها على مواجهة التحديات.

الفرع الأول: تعريف نموذج CAMELS

سنذكر أهم التعاريف حول هذا نموذج:

"يعرف نموذج CAMELS بأنه عبارة عن نموذج سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني"؛(**حمودي، 2003–2009، ص6**)

"تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من النموذجات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج نموذج CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات". (**بورقبة، سنة النشر مجهولة، ص2**)

يعتبر أداة للرقابة البنكية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الريع السنوية المرسلة من البنوك للبنك لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي

النموذج CAMELS هي كفاية رأس المال، جودة المنتجات الربحية والسيولة ولا يشمل النموذج عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

الفرع الثاني: نشأة وتطور طريقة CAMELS

بدأ استخدام طريقة CAMELS في بداية 1980 من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر CAMELS، و ذلك بسبب الانهيارات البنكية التي تعرضت لها منذ 1929م، و لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف ، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف و مدى تحديد سلامتها البنكية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة ، بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق و الأسعار، و لذلك فقد طالب الكثير من الباحثين و المحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم و اختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل و الأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل نموذجCAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، و بالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة البنكية. (**gunter capelle, 2004, p78**)

المطلب الثاني: أهمية نموذج CAMELS ومقوماته

يهدف نموذجCAMELS الى تعزيز كفاءة المؤسسات وإستدامة نجاحها، معتمدا على مقومات أساسية تسهم في تحقيق التطور المنشود نستعرضها في مايلي:

أولا: أهمية نموذج CAMELS

نظام CAMELS هو أحد أهم الأنظمة المستخدمة في تقييم الأداء البنكي، حيث يهدف إلى تحقيق فهم شامل ودقيق للوضع المالي والإداري للبنوك. وتكمن أهميته في تعزيز الرقابة البنكية وضمان استقرار النظام المالي. فيما يلي تفصيل لأبرز مميزاته ودوره الحيوي:(**شريف، السنة النشر مجهولة، ص596**)

1. تصنيف موحد للبنوك

يتيح نظام CAMELS إمكانية تصنيف البنوك بناءً على معايير موحدة، مما يوفر لغة مشتركة لفهم وتحليل أداء المصارف. هذا التصنيف يساعد الجهات الرقابية والمستثمرين في الحصول على صورة واضحة عن كفاءة وإدارة المخاطر في المصارف المختلفة. كما يُسهم هذا التصنيف الموحد في تسهيل اتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيه الموارد المالية نحو البنوك الأكثر كفاءة واستقرارًا.

2. توحيد التقارير الرقابية

يساهم النظام في وضع إطار عمل مشترك لتوحيد أسلوب كتابة التقارير البنكية، مما يعزز من دقة البيانات ويقلل من تباين التفسيرات بين مختلف الأطراف. يساعد هذا التوحيد في تسهيل مقارنة أداء البنوك على المستويين المحلي والدولي، ويوفر أداة فعالة لتحليل نقاط القوة والضعف في النظام البنكي ككل.

3. تركيز الجهود وتقليل زمن التفتيش

من أهم مميزات نظام CAMELS أنه يركز على ستة بنود رئيسية فقط، وهي كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والإدارة، والربحية، والسيولة، وإدارة المخاطر الحساسة. هذا التركيز يساعد على تقليل الزمن المستغرق في عمليات التفتيش البنكي، حيث يتم توجيه الجهود نحو تقييم الجوانب الأكثر أهمية وتأثيرًا على سلامة الوضع المالي للبنك.

4. الاعتماد على التقييم الرقمي

يعتمد نظام CAMELS على التحليل الرقمي الدقيق بدلاً من الأسلوب الإنشائي التقليدي. يتم تقديم النتائج في شكل أرقام ونموذجات قابلة للقياس، مما يقلل من حجم التقارير ويزيد من دقتها ووضوحها. هذا الأسلوب يساعد على تقديم تقارير موجزة وشاملة في الوقت ذاته، مما يسهل قراءتها من قبل الجهات الرقابية والمحللين الماليين.

5. تصنيف شامل للنظام البنكي

يسمح نظام CAMELS بإجراء تصنيف شامل للنظام البنكي، ويشمل ذلك:

- التحليل الأفقي: يتم تحليل أداء كل بنك بشكل منفرد أو تصنيف مجموعة من البنوك ذات الخصائص المشتركة لتحليل أدائها الجماعي.
- التحليل الرأسي: يركز على دراسة كل عنصر من عناصر الأداء البنكي الستة بشكل منفصل، مما يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف في كل مكون من مكونات الأداء المالي والإداري.

6. تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح

يلعب نظام CAMELS دورًا محوريًا في تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح. من خلال توفير تقارير دقيقة ونموذجات قابلة للقياس، يتمكن العملاء والمستثمرون والجمهور العام من الحصول على معلومات موثوقة حول أداء البنوك. هذا يعزز الثقة في النظام البنكي ويزيد من قدرة العملاء على اتخاذ قرارات مستنيرة.

7. إتاحة المقارنة الدولية

نظرًا لاستخدامه على نطاق واسع عالميًا، يتيح نظام CAMELS مقارنة أوضاع البنوك بين الدول المختلفة من خلال الاعتماد على نموذجات ومعايير موحدة. هذا يساعد الجهات الرقابية الدولية والمؤسسات المالية الكبرى في تقييم الأداء المالي للبنوك وإجراء دراسات مقارنة على المستوى العالمي.

8. تحليل المخاطر بشكل أكثر دقة

يساعد النظام على تحليل المخاطر المالية والإدارية التي تواجهها البنوك، مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية. ويمكّن هذا التحليل من تقديم توصيات محددة لتخفيف هذه المخاطر وتعزيز استقرار البنوك.

9. دعم استقرار النظام المالي

من خلال تقديم تقييم دقيق وشامل للبنوك، يساهم نظام CAMELS في دعم استقرار النظام المالي ككل. حيث يساعد في تحديد المصارف التي تعاني من مشكلات قبل تفاقمها، مما يمنح الجهات الرقابية الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

10. تعزيز الثقة في القطاع البنكي

من خلال تقديم تقارير دقيقة وتحليلات موثوقة، يساهم النظام في بناء الثقة بين العملاء والبنوك. كما يعزز من قدرة البنوك على جذب الاستثمارات وتعزيز علاقاتها مع الجهات الدولية والمحلية.

بهذا الشكل، يُظهر نظام CAMELS أهميته كأداة رقابية وتحليلية متكاملة تسهم في تعزيز كفاءة النظام البنكي وضمان استدامته.

ثانيا: مقومات نموذج CAMELS

يعتمد نموذج CAMELS على 6 معايير أساسية، تشكل اختصارات هذه المعايير مصطلح CAMELS، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي: (**حدو، 2023، ص ص187 –188**)

1. مؤشر كفاية رأس المال capital adequacy
2. مؤشر جودة الأصول assetquality
3. مؤشر جودة الادارة management quality
4. مؤشر الربحية earnings
5. مؤشر السيولة liquidity

6. مؤشر الحساسية لمخاطر السوق sensibility

يعطي نموذج CAMELS تقييم أو تصنيف لكل نموذج من النموذجات الستة المذكورة سابقا، بدرجات تنحصر من 1 الى 5، وهذا من الأفضل الى الأسوء، تسمى هذه التقييمات بالتقييم المنفرد، وبعد انهاء التقييم المنفرد، يتم عمل تقييم شامل يسمى بالتقييم المركب لتحديد الأداء العام للبنك، والذي يقوم بالأساس على التقييم المنفرد وتفسر نتائج التقييمات كما يلي: (**العشماوي، المقصود، كاشف، 2022، ص ص 366 –367**)

الجدول رقم (2–1): يوضح تصنيف نموذج CAMELS

درجة التصنيف	وضعية البنك	الإجراء
1	**سليمة من كل النواحي**	**لا يتم اتخاذ أي إجراء**
2	**سليمة ولكن مع وجود بعض القصور**	**يتم معالجة السلبيات**
3	**تظهر عناصر الضعف والقوة**	**رقابة ومتابعة مستمرة**
4	**خطر قد يؤدي الى الفشل**	**انشاء برنامج اصلاح ورقابة ميدانية**
5	**حرج جداً**	**رقابة دائمة**

المصدر: (العشماوي، المقصود، كاشف، 2022، ص ص 366، 367)

المطلب الثالث: مميزات وعيوب نموذج CAMELS

أبرز نموذج CAMELS نفسه كآلية مهمة في تقييم أداء البنوك التجارية لما أضافه من العديد من المميزات والنقاط الحسنة ولكن بالرغم من هذا يملك نموذج CAMELS بعض النقاط السلبية التي يعاب عليها، حيث في هذا المطلب سيتم محاولة تحديد أهم النقاط المميزة لهذا النموذج وعيوبه.

الفرع الأول: مميزات نموذج CAMELS

يتمتع نموذج CAMELS بمجموعة من المميزات، يمكن حصر أهمها في النقاط التالية: (**الراشدي، 2019، ص4**)

- يعتبر نموذج CAMELS من أهم المعايير القادرة فعلاً على عزل عوامل الخطر، التي يمكن أن تجلب مشكلات للبنك في المستقبل.
- يعتبر نظام ذو تكلفة منخفضة مقارنة ببرامج الرقابة المكتبية.
- يساعد على اختصار الوقت في عملية التقييم، عبر التركيز على ستة معايير رئيسة.
- يمكن الاعتماد على نتائج النظام في عملية اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التي تعقب النظم.
- يعد مستشعر للمشكلات التي يمكن أن يعاني منها البنك.
- يعتمد هذا النموذج على الأسلوب الكمي الرقمي في عمليات الرقابة والإشراف مع تقييم وتصنيف جميع المصارف.
- يساعد متخذي القرار بتحقيق مناعة ضد ضرر المخاطر الصدمات المالية.
- يهدف إلى بناء نموذج قياسي للتنبؤ استناداً إلى بيانات المصارف المالية الأخرى.

كما يتميز أيضا هذا النموذج بكونه: (**العشماوى، المقصود، كاشف، 2022، ص364**)

- يساعد في تطبيق مبدأ الشفافية والافصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
- يصنف البنوك وفق نموذج موحد.
- يوحد أسلوب كتابة التقارير.
- عمل تصنيف شامل للنظام البنكي ككل وفق منهج موحد، وتحليل النتائج افقياً لكل بنك على حدة ولكل مجموعة متشابهة من البنوك، ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي.

الفرع الثاني: عيوب نموذج CAMELS

وبالرغم من المميزات التي يتمتع بها هذا النموذج، فهو يحمل مجموعة من العيوب والنقاط السلبية، والتي تتمثل أهمها فيما يلي: (**المحمود، 2014، ص64**)

- يعتمد نموذج CAMELS على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات، باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافاً ملحوظاً من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.
- يعتمد النموذج على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة ما حدث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة، أو على أداء النظام البنكي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير نموذجات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.
- أعطى النظام لكل العناصر أوزاناً وإنه من الصعوبة تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات، وهذا أيضاً قد يقلل من دقة النموذج وأهمية نتائجه.

المبحث الثالث: أسس استخدام نموذج CAMELS في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وتصنيفها

يعمل نموذج CAMELS على تحليل الأداء المالي للبنوك التجارية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير المهمة التي تهدف الى تفسير كافة العوامل التي يمكنها أن تؤثر على الأداء المالي للبنوك، في هذا المبحث سيتم التطرق الى كيفية استخدام معايير نموذج CAMELS وتفسير نتائجها.

المطلب الأول: قياس وتصنيف كفاية رأس المال

يعتبر مؤشر كفاية رأس المال capital adequacy من المعايير التي يستند عليها نموذج CAMELS، ولهذا سيتم في هذا المطلب التعرف على هذا النموذج، وتحديد طريقة قياسه، وتصنيف نتائجه.

الفرع الأول: مؤشر كفاية رأس المال capital adequacy

يوضح العلاقة بين مصادر رأس المال والمخاطر المحيطة بموجودات البنك، فهو يمثل نسبة رأس مال البنك إلى مخاطره، كما تعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك أي قدرته على تسديد التزاماته المختلفة في المستقبل. **(بن بعيبش، بن ساعد، 2022، ص59)**

كما تهدف كفاية رأس المال الى تحديد مدى قدرة ومتانة البنوك التجارية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية و الخسائر غير المتوقعة التي يمكن أن تنشأ في المستقبل، إن أهم العناصر التي يتم الأخذ بها عند تقييم رأس المال تتمثل في نسبة كفاية رأس المال والتأكد اذا ما كانت متوافقة مع متطلبات السلطات الرقابية مقارنة بنسبة كفاية رأس المال مع نسبة الكفاية للبنوك المشابهة. **(حدو، 2023، ص187)**

الفرع الثاني: آلية قياس مؤشر كفاية رأس المال وتصنيفه

لقد مرت آلية حساب مؤشر كفاية رأس المال بعدة طرق ومراحل حيث تم التعبير عنها بالعلاقات الرياضية التالية: **(بن بعيبش، بن ساعد، 2022، ص59)**

مؤشر كفاية رأس المال = رأس المال / مجموع الودائع

نموذج كفاية رأس المال = رأس المال / مجموع الأصول

نموذج كفاية رأس المال = رأس المال / الأصول الخطرة

نموذج كفاية رأس المال = الأموال الخاصة / مجموع الأصول

كما تصنف نتائج مؤشر كفاية رأس المال في الجدول الاتي:

الجدول رقم (2-2): نتائج مؤشر كفاية رأس المال

الفئة	أكبر من 11%	8%-11%	4%-8%	1%-4%	أقل من 1%
التنقيط	1	2	3	4	5
الحكم	قوي	ملائم	متوسط	ضعيف	ضعيف جداً

المصدر: (حدو ، 2023، ص188)

ويفسر التنقيط الذي تتحصل عليه البنوك التجارية كما يلي: **(قوال، 2017، ص ص 89-91)**

1. البنك الذي يحصل على التصنيف الأول

إذا حصل بنك تجاري على تنقيط 1 فهذه نتيجة تدل على أن البنك يملك رأس مال كافي لمواجهة المخاطر، كما أن الادارة ذات خبرة وكفاءة جيدة في متابعة الأعمال البنكية، والتعامل مع المخاطر المتعلقة بها، ضف الى ذلك النجاح في تحديد مستوى مناسب لرأس المال، والمرونة الكبيرة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح على المساهمين وتنمية رأس مال البنك في نفس الوقت، وقلة حجم الأصول المتعثرة وكفاية المخصصات المكونة لتغطيتها.

2. البنك الذي يحصل على التصنيف الثاني

يتميز هنا البنك بنفس خصائص البنك الذي يصنف رأسماله 1 حيث يحقق البنك نسبة كافية لرأس المال، بما يتماشى مع المتطلبات القانونية، ولكن البنك يحمل بعض نقاط الضعف، فمثلا قد تكون ربحية البنك قوية، وينمو بصورة جيدة، ولكن اصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبيا، فضلا عن اخفاق الإدارة في الاحتفاظ براس مال كاف لتدعيم المخاطر الملازمة لعمليات البنك، ورغم هذا يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة بدون اشراف تنظيمي مكثف.

3. البنك الذي يحصل على التصنيف الثالث

يملك هذا البنك رأس مال يتوافق مع المتطلبات التنظيمية للملاءة البنكية، ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، الأمر الذي يستدعي اشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الإدارة او المساهمين، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية راس المال، ومن أسباب التصنيف أيضا وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال، فضلا عن ضعف ربحية البنك و ضعف نمو اصوله، فهي في حد ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلبا على قدرة البنك و المساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم البنك.

4. البنك الذي يحصل على التصنيف الرابع

هذا البنك يواجه مشاكل حادة بسبب عدم كفاية راس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لعمليات البنك اليومية، حيث يكون لدى البنك مستوى عال في القروض المتعثرة، والتي تتجاوز اكثر من نصف اجمالي رأسماله، كما يعاني البنك من خسائر كبيرة في معاملاته البنكية، والعمليات الائتمانية، أو تحقيق نتائج سلبية في ما يخص الربحية، فقد يعاني البنك أو لا يعاني في تلبية المتطلبات التنظيمية، ولكن من الواضح عدم وجود كفاية راس المال، فاذا لم تتخذ الإدارة او المساهمين إجراءات فوريا لتصحيح الاختلالات فانه يتوقع الاعسار الوشيك للبنك مما يتطلب وجود اشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة، والمساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين الوضع المالي للبنك.

5. البنك الذي يحصل على التصنيف الخامس

يعاني هذا البنك من ضعف عام، وكبير حيث يتطلب الأمر اشرافا رقابيا قويا لمقابلة خسائر المودعين، ومختلف الدائنين، فخسائر الاستثمارات، والعمليات البنكية، وعمليات الإقراض تقارب أو تفوق رأس مال البنك، مع وجود احتمال جد منخفض بأن تتمكن إجراءات الإدارة، والمساهمين من منع الانهيار الكلي للبنك، فالبنك في هذه الحالة يحتاج الى تدخلات من الخارج.

المطلب الثاني: قياس وتصنيف جودة الاصول

تعتبر جودة الأصول من العوامل الأساسية في تقييم أداء البنوك، حيث تشكل الأصول جزءًا كبيرًا من موجودات البنك وتؤثر بشكل مباشر على ربحيته.

الفرع الأول: مؤشر جودة الأصول Assets quality

يُعتبر هذا العنصر من أهم مكونات العمل البنكي، حيث يركز على تقييم محفظة الأصول للبنك ومخاطر الائتمان المرتبطة بها. ويعتمد بشكل رئيسي على قدرة البنك في تحديد وقياس هذه المخاطر، بالإضافة إلى التحكم فيها وتخصيص مخصصات مناسبة للديون غير المنتجة، مما يعكس سلامة وجودة الأصول البنكية. **(أديب، 2024، ص 66)**

الفرع الثاني: آلية قياس مؤشر جودة الاصول وتصنيفه

تقاس جودة الأصول وفق نظام CAMELS من خلال النسب التالية:(**قوال، 2018، ص 100**)

نسبة التصنيف المرجح (WCR)= (المخصصات / (حقوق المساهمين + المخصصات)) × 100%.

تقيس هذه النسبة حجم المخصصات للديون المشكوك في تحصيلها مقارنة بحقوق الملكية والمخصصات. كلما انخفضت هذه النسبة، كان ذلك مؤشراً على:

- انخفاض حجم الديون المتعثرة لدى البنك.
- وجود ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة.
- أداء جيد لإدارة الائتمان، مما يؤدي إلى ربحية أفضل وفرص نمو قوية للبنك.

يوضح الجدول التالي تصنيف جودة الأصول وفقاً للتصنيف المرجح (WCR):

الجدول رقم (2-3): مؤشر جودة الأصول

الدرجة	التصنيف	نسبة التصنيف المرجحة WCR
1	قوية	اقل من 05%
2	مرضية	5% الى 15%
3	جيدة بعض الشيء	15% الى 35%
4	جيدة	35% الى 60%
5	غير مرضية	60% او اكثر

المصدر: (قوال، 2018، ص ص 100-101)

فيما يتعلق بأسس تصنيف جودة الأصول وفقًا لنظام التقييم البنكي CAMELS، فإن التصنيفات كما يلي: (**برودي، 2023، ص ص 55-56**)

1. البنك الذي يحصل على التصنيف الأول

البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله في الصنف 1 يتميز بالمؤشرات التالية: حجم الأصول المتعثرة لا يتجاوز نسبة محدودة من رأس المال، وجود اتجاه إيجابي وثابت في سداد القروض المتأخرة أو تلك التي تم تمديدها، إدارة جيدة لمحفظة القروض سواء للموظفين أو العملاء، واحتفاظ الإدارة بمخصصات كافية لمواجهة الخسائر المحتملة في القروض.

2. البنك الذي يحصل على التصنيف الثاني

تظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة في الصنف 1، لكنها تعاني من نقاط ضعف أو عيوب في عامل أو أكثر من العوامل الستة المكونة للمعيار. الإدارة قادرة على معالجة هذه النقاط الضعيفة بنفسها، ويكون حجم الأصول المتعثرة عادةً لا يتجاوز 25% من إجمالي رأس المال.

3. البنك الذي يحصل على التصنيف الثالث

يشير إلى توافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة البنكية، ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المكونة للمعيار، مما يتطلب إشرافًا تنظيميًا وإجراءات ضرورية لتحسين كفاية رأس المال. من بين أسباب التصنيف هو وجود مستوى مرتفع من الأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال، بالإضافة إلى ضعف ربحية البنك وضعف نمو أصوله.

4. البنك الذي يحصل على التصنيف الرابع

يظهر ضعفًا عامًا في العديد من العناصر المكونة للمعيار، مما يستدعي اتخاذ إجراءات تصحيحية من قبل السلطة النقدية لتعزيز الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين. يتميز هذا التصنيف بحجم كبير من الائتمان المتعثر، الذي قد يصل إلى 60% من إجمالي رأس المال، ورغم ذلك هناك احتمال لنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة تلك الأصول.

5. البنك الذي يحصل على التصنيف الخامس

يظهر مستوى عالٍ من الأصول المتعثرة التي تهدد رأس المال، حيث تتجاوز نسبة 60% من إجمالي رأس المال أو تسبب وجود مركز سلبي، مما يتطلب إشرافًا رقابيًا للحد من استنزاف رأس المال وتوفير الحماية للمودعين والدائنين. ورغم ذلك، فإن احتمال نجاح الإجراءات لتحسين جودة أصول البنك يبقى ضئيلاً.

المطلب الثالث: قياس وتصنيف جودة الادارة والربحية

إن استناد نموذج CAMELS على نموذج الادارة ومؤشر الربحية أمر يحسب له كنقطة ايجابية، لما تحمله هذه العوامل من أهمية في البنوك التجارية، حيث سيتم في هذا المطلب تحديد مفهوم هذه النموذجات، طرق قياسها، وكيفية تصنيف نتائجها.

الفرع الأول: قياس وتصنيف مؤشر جودة الادارة

أولا. مؤشر جودة الادارة management quality

يقوم مؤشر جودة الادارة على تحليل 5 نموذجات نوعية تتمثل أساسا في: **(حدو، 2023، ص ص 187– 188)**

- الحوكمة.
- المواد البشرية.
- المراقبة والتدقيق.
- نظام المعلومات.
- التخطيط الاستراتيجي.

تحدد هذه النموذجات مستوى، ونوعية، ومعرفة مجلس الإدارة بنشاطات البنك، وكذا مقدرة مجلس الإدارة كل حسب اختصاصه للتخطيط، والتعامل مع المخاطر، مع كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للتعامل مع جميع المخاطر من ناحية الدقة، ومن ناحية التوقيت، بالإضافة الى كفاية انظمة التدقيق، وانظمة الضبط من اجل تفعيل كفاءة العمليات، وكتابة التقارير. **(حدو، 2023، ص ص 187–188)**

حيث من خلال مؤشر جودة الادارة يمكن تحديد مدى قدرة فريق الإدارة ومجلس الإدارة على تعيين وتحديد المخاطر، وقياسها، وضبطها، وضمان التشغيل الآمن والصحي والفعال وفقا للقوانين واللوائح، فتحسين

الأداء المالي يعتمد على تقديم أفضل الخدمات بتكاليف منخفضة، لان أهم المحددات التي تواجه الأداء المالي المتميز للمؤسسة المالية هي القدرة على تحقيق المزايا التنافسية من خلال تقديم خدماتها بأقل تكلفة ممكنة مع الأخذ في الاعتبار حساب عنصر الجودة. **(بن بعيبش، بن ساعد، 2022، ص60)**

ثانيا. آلية قياس مؤشر جودة الادارة وتصنيفه

من بين النسب المتاحة لقياس مدى جودة الادارة هي: **(حدو، 2023، ص188)**

المصاريف التشغيلية / اجمالي الأصول
النتيجة الصافية / عدد العمال

كما تصنف نتائج مؤشر جودة الادارة كما يلي:

الجدول رقم (2–4): مؤشر جودة الادارة

الفئة	أقل من 5%	5%– 15%	15%– 20%	20%– 25%	25%– 30%
التنقيط	1	2	3	4	5
الحكم	جيد جداً	جيد	متوسط	ضعيف	ضعيف جداً

المصدر: (حدو، 2023، ص189)

ويفسر التنقيط الذي تتحصل عليه البنوك التجارية كما يلي: **(قوال،2017، ص ص 93–94)**

1. البنك الذي يحصل على التصنيف الأول

البنك الذي يحصل على تصنيف 1 في مؤشر جودة الادارة، دليل على امتلاك هذا البنك ادارة تتميز بالدراية والفهم الشامل للمخاطر المرتبطة بالنشاطات البنكية، اضافة الى القدرة على الاستجابة للتغيرات التي تحدث في البيئة الاقتصادية، كما يتميز البنك بقوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات، ويراعي الالتزام

بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل، أيضا دقة وملائمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي، وتغليب المصلحة العليا للبنك، واحترام ومراعاة القوانين، والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على إدارة المخاطر، كما يعمل مجلس الإدارة التنفيذية، و الهيئة العامة، والمساهمين معاً بصورة وثيقة، بما يحقق مصالح البنك الاستراتيجية.

2. البنك الذي يحصل على التصنيف الثاني

البنك الذي يحصل على تصنيف 2 في مؤشر جودة الادارة، دليل على أن البنك يمتلك ادارة لديها خصائص مشابهة للإدارة المصنفة تصنيف 1، حيث تعتبر هذه الادارة مراعية للقوانين، والأنظمة، كما أن إدارة المخاطر مرضية نسبيا، ولكن ما جعل هذه الادارة تحمل تصنيف 2 فيما يخص مؤشر جودة الادارة، هو وجود بعض العيوب، والنقائص التي يسهل تصحيحها دون اقامة رقابة تنظيمية، كما توجد بعض الإشكاليات المتعلقة بواحدة أو أكثر من المجالات المذكورة، مما يلزم الاهتمام، الحذر والاهتمام بالأوضاع المالية، والعوامل المرتبطة بالبيئة البنكية.

3. البنك الذي يحصل على التصنيف الثالث

البنك الذي يملك ادارة مصنفة تصنيف 3، دليل على وجود نقاط ضعف رئيسية في واحدة، أو أكثر من الخصائص التي تميز الادارات ذات التصنيف الأول، والثاني الأمر الذي يتطلب اقامة رقابة تنظيمية على هذه البنوك وهذا من أجل ضمان القيام بالإجراءات التصحيحية المناسبة، فالإدارة التي يتم تصنيفها تصنيف 3تتصف بكونها بالعادة تسيئ الاستخدام، بشكل واضح من قبل الموظفين، وتتجاهل المتطلبات التنظيمية، والتقييم الضعيف للمخاطر، والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال البنكية، وردود الفعل الغير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية، و الأداء الاقتصادي الضعيف.

4. البنك الذي يحصل على التصنيف الرابع

هذا البنك يملك ادارة، تعاني من ضعف عام في عدد من الخصائص، مما تبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي، خاصة إذا ما تفشت عمليات إساءة

الاستخدام من قبل الموظفين، واستمرار تجاهل المتطلبات التنظيمية، والإدارية التي قد تدمر الأداء التالي لدرجة احتمال أن يواجه المصرف الإعسار.

5. البنك الذي يحصل على التصنيف الخامس

البنك يملك ادارة غير فاعلة ابداً، ويتطلب الأمر القيام بإجراء رقابي فوري، حيث تظهر هذه الإدارة عيوب في معظم الخصائص المذكورة في التصنيفات المتقدمة، الأمر الذي ينعكس بالسلب على البنك، فالبنك يعاني من ضعف شديد في ادائه المالي، مما يستوجب على البنك المركزي، أو الهيئة العامة للمساهمين فرض الوصاية على الموجودات، وإجراء التغيير الفوري للإدارة.

الفرع الثاني: قياس وتصنيف مؤشر جودة الربحية

أولا. مؤشر الربحية earnings

إن انخفاض نسب الربحية يمكن أن يدل إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية البنوك التجارية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية عالية المخاطر، ومن بين النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، معدلات الدخل والإنفاق والنموذجات الهيكلية. **(حدو، 2023، ص188)**

فالأرباح تعكس بدقة الواقع الاقتصادي، كما أن ارتفاع نسب الربحية يعني أن الأرباح الحالية تعطي نموذجا حقيقيا على الشركة والأداء التشغيلي، يمكن استخدام الربحية للتنبؤ بالأرباح المستقبلية وقيمة الشركة. **(بن بعيبش، بن ساعد، 2022، ص60)**

ثانيا. آلية حساب مؤشر الربحية وتصنيفه

من بين النسب المتاحة لقياس الربحية هي: **(حدو، 2023، ص188)**

- العائد على الأصول ROA
- العائد على حقوق الملكية ROE

كما تصنف نتائج مؤشر الربحية كما يلي:

الجدول رقم (2-5): نتائج مؤشر ربحية

الفئة	أكبر من %22	%21- %17	%16- %10	%10- %7	أقل من 5%
التنقيط	1	2	3	4	5
الحكم	جيد جداً	مرضي	متوسط	ضعيف	ضعيف جداً

المصدر: (حدو، 2023، ص189)

ويفسر التنقيط الذي تتحصل عليه البنوك التجارية كما يلي: **(قوال، 2017، ص ص 95-96)**

1. البنك الذي يحصل على التصنيف الأول

هذا البنك يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال، وتوزيع الأرباح بصفة معقولة على المساهمين، كما يتمتع هذا البنك بسلامة أوضاع الميزانية، وكفاءة عملية التخطيط، والرقابة على بنود الدخل، والنفقات.

2. البنك الذي يحصل على التصنيف الثاني

ما يميز هذا البنك أنه يولد دخلا كافي لتغطية متطلبات الاحتياطيات اللازمة، ويوفر نمواً لرأس المال، ويوزع الأرباح بطريقة معقولة، وسليمة، ولكن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الادارة في التخطيط والرقابة على عمليات البنكية.

3. البنك الذي يحصل على التصنيف الثالث

هذا البنك يظهر جوانب ضعف أساسية، حيث قد يشهد المصرف انخفاضا في أداء الأرباح، بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها مما يعيق تكوين الاحتياطيات اللازمة، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة لأنسب القرارات من أجل تحسين أداء أرباح البنك.

4. البنك الذي يحصل على التصنيف الرابع

هذا البنك يعاني من مشاكل حادة في الربحية، وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب ويتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسارة برأس المال، ويجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل، والرقابة على النفقات، كما يلزم من البنك المركزي، أو الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها، وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية ومجلس المساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة البنكية، حيث أنه بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسائر بصورة تهدد الملاءة البنكية.

5. البنك الذي يحصل على التصنيف الخامس

هذا البنك يعاني من خسائر ومشاكل كبيرة بدرجة تعرض ملاءته المالية للمخاطر، الأمر الذي يتطلب القيام برقابة تنظيمية، لتنفيذ الاجراءات التصحيحية، فبدون اجراء آني وفوري فإن الخسائر ستتسبب بالإعسار المالي الكبير للبنك.

المطلب الرابع: قياس وتصنيف سيولة البنوك وحساسيتها لمخاطر السوق

تعتبر السيولة لدى البنوك من أكثر العوامل تأثيرا وحساسية لنشاط البنك، وهذا راجع لطبيعة أعمال البنوك التجارية، كما أن المنافسة والتغيرات المفاجئة والغير المفاجئة في الأسواق بكافة أنواعها تخلق تحديات ومخاطر كثيرة، حيث في هذا المطلب سيتم تحديد مفهوم مؤشر السيولة، ومؤشر حساسية البنك لمخاطر السوق الذي استند عليهما نموذج CAMELS وطرق قياس هذه المعايير وتصنيف نتائجه.

الفرع الأول: قياس سيولة البنوك وتصنيفها

أولا. مؤشر سيولة البنوك liquidity

السيولة في البنك هي مقياس لقدرته على العثور بسهولة على النقد الذي قد يحتاج إليه، للوفاء بالالتزامات التي عليه، ويمكن أن تأتي السيولة من ما يحوزه البنك من نقديات، أو من حساب في بنك مركزي، والأكثر شيوعا أنها تأتي من الاحتفاظ بالأوراق المالية العالية السيولة، أي التي يمكن بيعها بسرعة وبأقل قدر من الخسارة هذا يعني عادة أن الأوراق المالية ذات جدارة ائتمانية بما في ذلك السندات الحكومية ذات آجال

الاستحقاق القصيرة، حيث تشير السيولة إلى قدرة البنك على أداء التزاماته في المقام الأول اتجاه المودعين. **(بن بعيبش، بن ساعد، 2022، ص60)**

لهذا وجب البنك توفير مستوى كاف من السيولة، لمقابلة الالتزامات لدى البنك و في الوقت المناسب، وأن لا يتم الاعتماد على مصادر أموال قد لا تكون متوفرة في الظروف الصعبة، وللحكم على مدى توفر السيولة لدى البنوك التجارية يتم حساب مجموعة من النسب منها نسبة القروض إلى الودائع، ونسبة السيولة الحاضرة، بالإضافة إلى نسبة القروض الممنوحة إلى إجمالي الأصول، ثم مقارنتها مع نسب تصنيف سيولة البنك. **(حدو ،2023، ص188)**

ثانيا. آلية قياس مؤشر سيولة البنوك وتصنيفه

من بين النسب المتاحة التي يمكنها أن تعبر عن مدى وفرة السيولة لدى البنوك هي: **(حدو، 2023، ص188)**

- حساب نسبة القروض الى الودائع.
- حساب نسبة السيولة الحاضرة.
- حساب نسبة القروض الممنوحة الى إجمالي الأصول.

كما تصنف نتائج مؤشر السيولة لدى البنوك كالآتي:

الجدول رقم (2–6): مؤشر السيولة لدى البنك

الفئة	أقل من %60	60%– %65	65%– %70	70%– %80	أكثر من %80
التنقيط	1	2	3	4	5
الحكم	قوي	ملائم	متوسط	ضعيف	ضعيف جداً

المصدر: (حدو، 2023، ص189)

ويفسر التنقيط الذي تتحصل عليه البنوك التجارية كما يلي: (**قوال، 2017، ص ص96-97**)

1. البنك الذي يحصل على التصنيف الأول

إن البنك الذي يحصل تصنيف 1 في مؤشر السيولة دليل على أنه يتمتع بدراية كاملة، و شاملة لبيان الميزانية وبيئة العملاء، والبيئة الاقتصادية من قبل الإدارة، كما أنه يمتلك الأصول السائلة لمواجهة تقلب الودائع والطلب على القروض الغير المتوقع، بالإضافة أنه لا يعتمد على الاقتراض سوق النقد لتلبية احتياجات السيولة، وإن حدث يتم الأمر في حدود معقولة، وسبب التعامل الجيد في البنك مع عنصر السيولة راجع الى الرقابة والاشراف القوي على عمليات البنك وحسن و جودة التسيير من قبل الإدارة.

2. البنك الذي يحصل على التصنيف الثاني

هذا البنك يتميز بنفس خصائص التصنيف الأول، ولكنه يحمل بعض نقاط الضعف في واحدة أو أكثر من الخصائص التي تميز بنوك التصنيف الأول، ويمكن تقوية نقاط الضعف من خلال تطبيق إطار زمني معقول دون الحاجة الى رقابة تنظيمية عن قرب فمثلا، قد يتمكن البنك من تلبية حاجياته من السيولة، ولكن تنقصه الخبرة الإدارية المناسبة أو التخطيط والرقابة والإشراف الفعال للعمليات، أو قد يشهد البنك مشكلات بشأن السيولة وقد تتخذ الإدارة رد فعل مناسب لكن قد تفشل في اتخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار تلك المشكلات، أو قد تغفل الإدارة عن بعض النقاط مثل انخفاض مستوى الأصول السائلة، أو وزيادة تقلب الودائع، أو ارتفاع درجة الاعتماد على عمليات الاقتراض بين البنوك.

3. البنك الذي يحصل على التصنيف الثالث

هذا البنك يحمل نقاط ضعف رئيسية في واحدة أو أكثر من الخصائص التي تميز بنوك التصنيف المتقدم، فهذا يشير الى انعدام الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي الى ظهور مشكلات متكررة في سيولة البنك، كما أنه من الضروري أن تدرس الإدارة الاتجاهات والنقاط السلبية بشكل فوري، لتجنب أزمات السيولة والتي تتمثل في عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته اليومية، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان ادارة الإدارة للسيولة بالشكل المناسب.

4. البنك الذي يحصل على التصنيف الرابع

هذا البنك يشهد مشاكل سيولة حادة الأمر الذي يستدعي اقامة رقابة تنظيمية فورية وقوية، لهذا يجب أن تتخذ إجراءات سريعة لتقوية مركز السيولة لدى البنك، لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية من السيولة كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.

5. البنك الذي يحصل على التصنيف الخامس

هذا لبنك يحتاج الى المساعدة من البنك المركزي، أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة، وهذا من أجل منع انهيار البنك وافلاسه بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات السحب.

الفرع الثاني: قياس حساسية البنوك لمخاطر السوق وتصنيفها

أولا. مؤشر الحساسية لمخاطر السوق sensibility

تعرف أنها الدرجة التي يمكن أن تؤثر بها التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار السلع أو أسعار الأسهم بشكل سلبي على أرباح البنك، وبالتالي على صحته المالية فبنسبة الى العديد من البنوك التجارية فإن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر السوق السائدة التي يواجهونها، كما يقاس هذا العنصر بنسبة مجموع محفظة الأوراق المالية إلى مجموع الأصول حيث تعكس هذه النسبة قدرة البنك على المخاطرة وهي سياسة يتبعها البنك لتحقيق أرباح كبيرة بمخاطر عالية أو أرباح قليلة بمخاطر منخفضة ، كما يقترح معلومات حول فرص الاستثمار البديلة التي يمكن الوصول إليها لأن إبقاء السوق في عين الاعتبار يتطلب أن تغير البنوك نفسها يوما بعد يوم وفقا لذلك. **(بن عيبش، بن ساعد، 2022، ص61)**

تتعلق درجة الحساسية لنموذجات المخاطر السوقية بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات البنكية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية، وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصي خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة. **(بن عمر، نصير، 2017، ص35)**

ثانيا. آلية قياس مؤشر حساسية البنوك لمخاطر السوق وتصنيفه

من بين النموذجات المتاحة التي يمكنها أن تعبر عن حساسية البنك لمخاطر السوق هي: (**حدو، 2023، ص188**)

- قياس درجة حساسية ايرادات البنك ورأس ماله لتغيرات المعاكسة في سعر الفائدة وسعر الصرف.
- تقييم مخاطر التركيز الائتماني.
- تقييم المخاطر القانونية ومخاطر السمعة.
- تقييم مخاطر السوق.

كما تصنف نتائج مؤشر حساسية البنك لمخاطر السوق كما يلي:

الجدول(2-7): مؤشر حساسية البنك لمخاطر السوق

الفئة	أقل من %25	26%- %30	31%- %37	38%- %42	أكثر من %43
التنقيط	1	2	3	4	5
الحكم	قوي	ملائم	متوسط	ضعيف	ضعيف جداً

المصدر: (حدو، 2023، ص189)

ويفسر التنقيط الذي تتحصل عليه البنوك التجارية كما يلي: (**قوال، 2017، ص ص 98-99**)

1. البنك الذي يحصل على التصنيف الأول

حصول هذا البنك على تصنيف 1 دليل على أنه يتمتع بقدرة كبيرة في التحكم بمخاطر السوق، وقدرة عالية على مواجهة التغيرات العكسية في أسعار الفائدة، عن طريق صافي أرباح البنك كما أنه يتمتع بإدارة تسير اصول البنك بشكل جيد، هذه البنوك تمتع بوجود نسبة أرباح وملاءة راس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.

2. البنك الذي يحصل على التصنيف الثاني

هذا البنك يملك نفس خصائص بنوك التصنيف الأول، ولكن يملك بعض نقاط وأوجه الضعف في واحدة أو أكثر من الخصائص التي تتمتع بها بنوك التصنيف الأول.

3. البنك الذي يحصل على التصنيف الثالث

يعاني هذا البنك من انخفاض درجة التحكم بمخاطر السوق، حيث يحتاج إلى عملية تحسين، كما أن صافي أرباح البنك غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، يعاني هذا البنك من مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستدعي وجود اقامة رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو الملاك الإجراءات التصحيحية المناسبة.

4. البنك الذي يحصل على التصنيف الرابع

يعاني هذا البنك من ضعف عام في عدد من العوامل مما يدل على الحاجة بضرورة القيام بإجراء تصحيحي ضروري من قبل البنك المركزي خاصة إذا كانت هناك مشكلة حقيقية في التحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباح البنك الغير حساسة الى مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، كما أنه يواجه مشاكل في الممارسات الإدارية بالإضافة الى ان مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قويين لمواجهة مخاطر السوق.

5. البنك الذي يحصل على التصنيف الخامس

يعاني هذا البنك من مشاكل كبيرة في التحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباح المصرف الغير الحساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، كما أنه يعاني من الممارسات الإدارية بالإضافة الى أن مستوى الأرباح، وملاءة رأس المال ضعيفان في مواجهة مخاطر السوق مما يعني أن جميع تلك العوامل غير فعالة على الاطلاق وتتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية وإلا فان البنك قد يتعرض إلى خسائر فادحة قد تتسبب بإفلاس البنك.

خلاصة الفصل:

بعد التطرق في هذا الفصل إلى الشق النظري للأداء المالي وعملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وتناول مختلف الأساسيات النظرية المتعلقة نموذج CAMELS باعتباره كأحد الآليات التي يمكن الاعتماد عليها في تحليل وتقييم الأداء المالي في البنوك، توصلنا في هذا الفصل إلى الأهمية البالغة لعملية تقييم الأداء المالي، لما تحمله هذه الأخيرة من تصحيحات للأخطاء ونقاط الضعف لدى البنوك التجارية، كما تم ابراز دور نموذج CAMELS في هذه العملية بناءا على المعايير والتصنيفات التي وضعها.

الفصل الثالث:

الجـــانب التطبيقـــي

تمهيد:

بعد استعراض الجانب النظري للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالبنوك التجارية والأداء المالي، سيتم في هذا الفصل تطبيق هذه المفاهيم على الواقع العملي من خلال دراسة حالة بنك الأردن. وتحليل البيانات المالية للبنك وتقييم أدائه المالي خلال فترة زمنية محددة. ولتحقيق ذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: عموميات حول بنك الأردن

المبحث الثاني: تقييم أداء بنك الأردن بإستخدام نموذج CAMELS

المبحث الأول: عموميات حول بنك الأردن

يعد بنك الأردن احد البنوك الرائدة في المملكة الأردن الهاشمية، يساهم في تعزيز القطاع البنكي ودعم الاقتصاد الوطني، يتمتع البنك بشبكة فروع واسعة داخل الأردن وخارجه، ويقدم مجموعة متكاملة من الخدمات البنكية للأفراد والشركات، بما في ذلك الحسابات، القروض، التمويلات، والخدمات الرقمية المتطورة. كما يسعى البنك إلى الابتكار والتوسع المستمر لمواكبة احتياجات عملائه، مما يعزز مكانته كأحد البنوك الموثوقة في المنطقة.

المطلب الأول: لمحة عن بنك الأردن

يعتبر بنك الأردن واحدًا من أكبر البنوك في الأردن من حيث الأصول والقيمة السوقية، وللتعرف عليه اكثر من خلال نشأته وهيكله التنظيمي.

الفرع الأول: نشأة بنك الأردن

تأسس البنك التجاري الأردني عام 1977 بإسم بنك الأردن والخليج، ومع مرور الوقت تمكن من تطوير أعماله ليحقق هذه المكانة المرموقة في القطاع البنكي في المملكة، وقد تمت إعادة هيكلة البنك عام 2004 تحت إسم البنك التجاري الأردني والذي يرمز الى الهوية البنكية والعمل المستمر لتقديم المنفعة لأصحاب المصلحة، ونحن نفخر بقدرتنا على التكيف مع التطورات والتغيرات المستمرة في القطاع وتقديم الحلول والخدمات المبتكرة التي تلبي احتياجات عملائنا.

ينصب تركيزنا الأساسي على تقديم حلول مالية مخصصة وبأسعار تنافسية، ونحن نفخر بتقديم مجموعة واسعة من الخدمات البنكية الشاملة والمتكاملة المصممة لتلبية المتطلبات المالية الفريدة للعملاء في مختلف القطاعات، كما نهدف إلى تقديم خدمات مالية تتميز بجودة استثنائية وأسعار تنافسية لتلبية احتياجات العملاء من الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملاء التجزئة والأفراد الباحثين عن حلول استثمارية، ومما يدفعنا إلى تطوير الخدمات والمنتجات المبتكرة بشكل مستمر.

ويدرك البنك لأهمية الدور المتنامي للتكنولوجيا المعلومات في مجال الخدمات البنكية ، ولذلك استثمر في البنية التحتية الرقمية وقام بإطلاق تطبيق "تجاري موبايل"، وهو تطبيق للهاتف المحمول يمكن

تحميله مجانًا، ويتميز بسهولة الاستخدام، ويتيح للعملاء إتمام مجموعة من المعاملات البنكية ، كالاستفسار عن الرصيد، وإجراء التحويلات المالية، ودفع الفواتير، ويعمل البنك على إجراء تحسينات مستمرة للتطبيق ليشمل المزيد من الميزات والخدمات الحصرية. (**التقرير السنوي، 2023، ص 8**)

ويعمل البنك أيضًا على زيادة إمكانية وصول العملاء للخدمات المالية، وفي هذا السياق قام بتركيب مجموعة من أجهزة الصراف الآلي خارج الفروع، والتي تشمل حاليًا 43 موقعًا في جميع أنحاء المملكة، بما يلبي الطلب المتزايد على الخدمات البنكية الذاتية. وعلاوة على ذلك، توجه البنك الى زيادة عدد فروع »تجاري اكسبرس« لتصبح تسعة فروع، مما يتيح سهولة وسرعة وصول العملاء إلى الخدمات البنكية.

يلتزم البنك بالمسؤولية المجتمعية، ويتجسد ذلك في رعاية مختلف المبادرات والقضايا الاجتماعية، وتشمل برامج الرعاية المؤسسات التعليمية والاجتماعية والمؤتمرات والندوات والمناسبات الثقافية والاقتصادية، حيث يسعى البنك إحداث تأثير دائم في المجتمعات الأقل حظًا وتمكينها على المدى الطويل. (**التقرير السنوي، 2022، ص 5**)

الجدول رقم (3–1): أماكن الشركة الجغرافية

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الادارة العامة	505	فرع الهاشمي الشمالي	2
الفرع الرئيسي	12	فرع الجبيهة	7
فرع ضاحية الياسمين	3	فرع الفحيص	6
فرع اكسبرس ضاحية النخيل	3	فرع شارع وصفي التل	6
فرع اكسبرس ابو السوس	2	فرع السلط	5
فرع مرج الحمام	4	فرع معدي	7
فرع المدينة الرياضية	5	فرع الزرقاء	7
فرع المجمع التجاري	5	فرع الرصيفة	4
فرع جبل عمان	5	فرع ام اذينة	12
فرع جبل الحسين	7	فرع مأدبا	8
فرع جبل اكسبرس شغا بدران	2	فر العقبة	7
فرع الشميساني	7	فرع الكرك	7
فرع الإذاعة والتلفزيون	6	فرع اربد	15
فرع مركا	6	فرع اكسبرس الحي الجنوبي	2
فرع اكسبرس طبربور	1	فرع اكسبرس الحي الشرقي	3
فرع اكسبرس العبدلي	3	فرع الرمثا	8
فرع اكسبرس عبدون	2	فرع المفرق	9
فرع اكسبرس ابن سينا	1	فرع اكسبرس الزرقاء الجديدة	2
المـــــجموع		696	

المصدر: (التقرير السنوي، 2023، ص29)

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الأردن

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لبنك الأردن

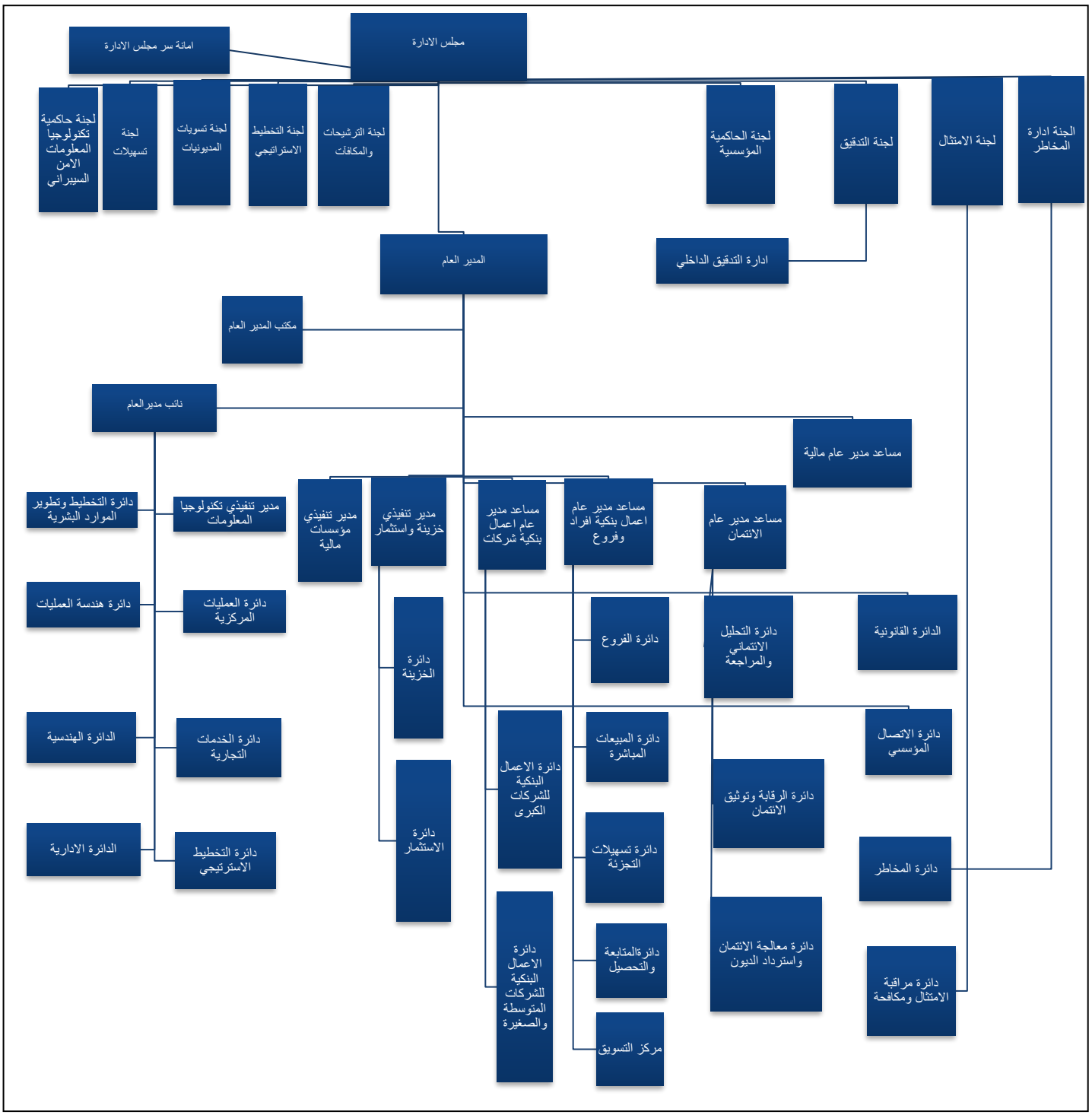

المصدر: (التقرير السنوي، 2023، ص 45).

المطلب الثاني: الأنشطة والانجازات المحققة

سنقدم لمحة عامة عن الأنشطة والانجازات التي حققها بنك الأردن، والتي تبرز إنجازاته خلال السنة المالية 2023.

الفرع الأول: قطاعات الأعمال

- **قطاع الشركات:** يساهم قطاع الشركات بشكل رئيسي وفعال في تحقيق الإيرادات والأرباح للبنوك، وفي استقطاب الودائع ومنح التسهيلات، كما ويعتبر قطاع الشركات بكافة مكوناته (الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات متناهية الصغر) المحرك الاول للاقتصاد الوطني، ويساهم بالنسبة الأكبر من الناتج المحلي، ويشغل عددًا كبيرًا من الايدي العاملة، ورغم ان قطاع الشركات يأتي في المرتبة الثانية من جهة المودعين، إلا أنه يعتبر القطاع الأكثر استخداما لهذه الودائع من خلال منح التسهيلات. وفيما يتعلق بالبنك التجاري فقد أولى البنك هذا القطاع العناية والاهتمام، وحرص على تقديم الخدمات والمنتجات التي يحتاجها عملاؤه.

ومن ابرز الانجازات التي حققها قطاع الشركات خلال العام 2023:

- بلغت نسبة نمو المحفظة الائتمانية المباشرة حوالي 15% والذي يدل على سياسة البنك الهادفة في تعظيم العائد على الموجودات.
- بلغت نسبة النمو في ودائع وحسابات الجارية والتوفير للعملاء حوالي 13.5% مقارنة بالعام 2022.
- استقطاب ومنح عدد من الشركات القيادية في السوق وضمن عدة قطاعات اقتصادية حيوية منوعة، مما ساهم في رفع جودة المحفظة الائتمانية للقطاع.
- منح تسهيلات ضمن برامج تمويل من مصادر منخفضة الكلفة، مع الاستمرار بسياسة البنك الرصينة بالخروج من مصادر الأموال ذات الكلف العالية، والبحث عن مصادر أموال أقل كلفة وأيضا من خلال الحسابات الجارية وحسابات التوفير وزيادة قاعدة العملاء على نطاق اوسع بهدف تعميق الشراكة مع العملاء وتمكينهم من إدارة أعمالهم بشكل أكثر كفاءة، قامت دائرة إدارة المطلوبات والنقد بإطلاق عدة مشاريع لتطوير وتحديث أنظمة البنك الخاصة بالعملاء وذلك

ضمن استراتيجية البنك في التحول الرقمي، والتنوع في قنوات التواصل مع العملاء، إضافة الى طرح العديد من الخدمات الجديدة لتلبية احتياجاتهم بشكل أشمل.

- قامت الدائرة بتوقيع اتفاقيات شراكة مع عدد من مزودي الخدمات لتوسيع نطاق خدمات إدارة النقد التي يقدمها البنك لعملائه، ورفع الميزة التنافسية للبنك مقابل البنوك الأخرى العاملة في المملكة.

الفرع الثاني: قطاع الأفراد

لقطاع الأفراد دور أساسي في زيادة قاعدة عملاء البنك، وتخفيض مخاطر الائتمان وزيادة الأرباح، وذلك من خلال استقطاب ودائع عملاء الأفراد، وحسابات التوفير قليلة الكلفة، وتوظيفها على شكل منتجات ائتمانية متعددة كالقروض الشخصية والعقارية والمركبات والبطاقات الائتمانية، والتي تستهدف قطاعات مختلفة وشرائح واسعة من المجتمع.

كما يعتبر قطاع الأفراد من أكثر القطاعات مرونة في تلبية احتياجات العملاء من خلال تقديم منتجات بنكية جديدّة ومبتكرة، بالإضافة إلى السعي المستمر نحو التحول الرقمي من خلال التطوير والتحديث على الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء، والتي تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في السوق البنكي محليًا وعالميًا على حد سواء.

ومع نهاية عام 2023، تمكن قطاع الأفراد من النمو في محفظة الودائع بنسبة 4.7% عن عام 2022 الا ان محفظة التسهيلات انخفضت بنسبة -4.41% مقارنة بالعام السابق ويعود ذلك الى ارتفاع أسعار الفوائد بشكل مضطرد بالإضافة الى صدور تعليمات جديدة من البنك المركزي بتخفيض مدة سداد القروض الشخصية من 10 سنوات الى 8 سنوات مما كان له الأثر السلبي على عبء الدين للعملاء. بالإضافة إلى ذلك، تم رفع نسبة التحصيل للأقساط المستحقة على القروض والبطاقات بنسبة 3% مقارنة بالعام السابق.

وساهمت ثقافة التحول الرقمي وتوفير العديد من الخدمات البنكية إلكترونيًا في زيادة كبيرة في عدد مستخدمي تطبيق تجاري موبايل بحيث حقق نمو بمقدار 30% عن العام السابق، ونمو بمقدار 4% على استخدام أجهزة الصراف الآلي وزيادة بنسبة 25% على استخدام خاصية الإيداع النقدي الفوري على

أجهزة الصراف الآلي عن العام السابق والذي ساهم إيجابيًا بانخفاض عدد الحركات المالية التي تتم من خلال الفروع بنسبة 21% عن عام 2022.

ومن أهم الإنجازات الرئيسية للدوائر والمراكز التابعة لقطاع الأفراد خلال عام 2023 ما يلي:

1- **مركز دعم الفروع:**

- افتتاح فروع: إكسبرس الزرقاء الجديدة، واكسبرس الحي الجنوبي/إربد، وفرع جامعة ابن سينا داخل حرم الجامعة.
- إغلاق فروع: رفع كفاءة شبكة الفروع من خلال اغلاق فرع شارع الحصن ودمج أعماله مع فرع إربد، وإغلاق فرع شارع مكة ودمج أعماله مع فرع أم أذينة.
- عقد دورات تدريبية لجميع موظفي الفروع في عدة محاور وعلى كافة المستويات الوظيفية بهدف زيادة المعرفة والخبرة.

2- **مركز الخدمات الإلكترونية/وحدة الخدمة الهاتفية:** إطلاق النسخة المحدثة من تطبيق تجاري موبايل بحلته الجديدة كليًا مع تطوير خدمات جديدة ومجموعة من التحسينات على الخدمات القائمة أهمها:

- تسديد مجموعة من الفواتير دفعة واحدةMulti Bill Payment
- توفير خاصية النمط الليلي Dark Mode
- إدراج كافة الخدمات الخاصة بخدمة CliQ ضمن الخدمة نفسها مثل (إدارة الاشتراك، تعديل بيانات المشترك، إدارة المستفيدين).

3- دائرة تسهيلات الأفراد:

- إطلاق نظام قروض الأفراد (LOS) على البيئة الحية للقروض الشخصية والبطاقات الائتمانية.
- إطلاق سياسة الاحتفاظ بالعملاء (Retention Procedures) والتي تهدف إلى الحفاظ على العملاء القائمين والتقليل من قروض Buy-Out.

4- **مركز التسويق**: المساهمة والمشاركة في برامج الرعايات والمسؤولية المجتمعية من خلال:

- إطلاق العديد من الحملات التسويقية التي تشمل جميع منتجات وخدمات البنك لتعزيز الصورة الذهنية للبنك وسعيًا لزيادة الوعي لعالمته التجارية.
- المشاركة في نشاط مدرسة اليوبيل وجامعة الشرق الأوسط.
- إطلاق الحملات الخاصة في شهر رمضان وعيد الأم (زيارة دار الضيافة للمسنين).
- إطلاق حملة توعية في اليوم العالمي للسرطان.
- انتاج فيديوهات لمناسبات وطنية وقومية وخاصة مثل عيد الاستقلال، زفاف ولي العهد "نفرح بالحسين"، عيد الأضحى المبارك.
- إطلاق فعالية التبرع بالدم.
- إطلاق حملة تبرعات "لاجلك يا غزة".

الفرع الثالث: قطاع الدعم والمساندة

1- دائرة التخطيط وتطوير الموارد البشرية:

تلتزم دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية بدورها الاستراتيجي المتعلق بتخطيط القوى العاملة، واستقطاب الكوادر المؤهلة من خلال اتباع سياسة الاختيار والتعيين القائمة على تكافؤ الفرص، اضافة الى اهتمامها بتأهيل وتطوير الموظفين ومنحهم فرص التطور والتقدم الاستلام الوظائف الشاغرة ذات المهام الإدارية والإشرافية من خلال تطبيق خطط الاحلال والتعاقب الوظيفي، واعتماد مبدأ الكفاءة والأفضلية في ملئ هذه الشواغر، وفي هذا السياق تم ترقية 47 موظف وموظفة الاستلام وظائف أعلى، مما يسهم في تحقيق الاهداف الخاصة بالموظفين والخطط التشغيلية للدوائر وبما ينعكس على تحقيق الاهداف الاستراتيجية للبنك.

2- دائرة التخطيط الاستراتيجي:

تقوم دائرة التخطيط الإستراتيجي وبالاسترشاد بتوجهات الإدارة العليا، ولجنة التخطيط الاستراتيجي في البنك وبالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية، بأعداد الخطة الإستراتيجية للبنك وتحديد الاهداف التي تضمن تحقيق رؤية وتوجهات الادارة، وذلك من خلال تقييم وتحليل البيئة التي يعمل فيها البنك داخليا

وخارجيا، حيث يتم من خلال تحليل البيئة الداخلية تقييم امكانيات البنك الداخلية، والعمل على تعزيزها او توفيرها، وتحديد نقاط الضعف ومعالجتها، كما يتم من خلال التحليل الخارجي تحديد وتقييم الفرص المتوافرة في السوق واستكشافها، كون توفر الفرص واستغلالها هي الأساس لتحقيق النمو المستقبلي، ويتم ذلك عن طريق تقديم خدمات ومنتجات جديدة والتميز في تقديم المنتجات والخدمات القائمة للعملاء، وبما يمكن البنك من احتلال موقع منافس في السوق البنكي.

كما يتم عند وضع الخطة الاستراتيجية في البنك تحديد فرص النمو الطبيعية وتحديد خيارات النمو غير الطبيعية واختيار ما يتلاءم منها مع توجهات البنك، كما تقوم الدائرة بمتابعة تنفيذ التوجهات والقرارات الاستراتيجية بشكل دوري من خلال التقارير التي يتم إعدادها، ومن خلال عقد الاجتماعات، ورفع التوصيات الى الجهات المعنية لاتخاذ ما يتناسب معها مع اجراءات.

خلال العام 2023 قام البنك ومن خلال (دائرة التخطيط الاستراتيجي) وبالتعاون مع كافة دوائر البنك بمراجعة الخطة الاستراتيجية الخمسية للبنك (2018 – 2023) وبيان أبرز ما قام به البنك من منجزات استراتيجيه وتشغيلية في سبيل تحقيق هدفه الاستراتيجي خلال الفترة (اعداد البنك ليكون مهيأ لنمو).

المطلب الثالث: أهداف الخطة المستقبلية لبنك الأردن

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة، يعتبر بنك الأردن رائدًا في مجال الخدمات البنكية، ويهدف إلى تعزيز مكانته كشريك موثوق ومتميز في الأردن.

- **الأهداف الاستراتيجية العامة للعام 2024**

تحقيق نمو في الموجودات يساهم بنقل البنك من الفئة الثالثة، ليكون من أفضل بنوك الفئة الثانية على مستوى القطاع البنكي الأردني وضمن توجهات ومقترحات الإدارة العليا .
تعزيز الصورة الايجابية السم وسمعة البنك لدى المتعاملين، وتقديمه كبنك له هويته وصورته المميزة .
الاستمرار بالتحول الرقمي، والتركيز على هذا التوجه في السنوات القادم. (**التقرير السنوي، 2023، ص 58**)

- **المحاور الأساسية للإستراتيجية**

للوصول إلى تحقيق الاستراتيجية العامة للبنك، يتم التركيز على المحاور التالي: (**التقرير السنوي، 2023، ص 59**)

1. المحور المالي :

- بناء مركز مالي قوي، وتحقيق نمو مستدام في الأرباح التشغيلية وفي الأنشطة، وبما يضمن رفع تصنيف وفئة البنك في القطاع البنكي .
- تحسين نموذجات قياس الاداء في البنك وخاصة في نموذجات الربحية والنمو "ضمن فئة البنوك المشابهة " أو ضمن "القطاع البنكي" بشكل عام .
- تحسين نوعية وجودة محفظة التسهيلات والودائع وبما يضمن تحسين العائد وخفض الكلف وزيادة معدل الهامش .

2. محور الخدمات البنكية:

- التركيز على الخدمات الرقمية، والخدمات الموجه للقطاعات والفئات المستهدفة ومن خلال القنوات المناسبة ، مع الاستمرار بتقديم الخدمات بالطرق التقليدية .
- استهداف الفئات التي هي بحاجة الى خدمات بنكية، وتزويدها بالخدمات البنكية التي تحتاجها (الشمول المالي).
- استمرار خطة التفرع المدروس للبنك في المناطق ذات الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي، مع التركيز على فروع اكسبرس .

3. محور الكادر البشري:

- الاهتمام بالكادر البشري ، ورفده بالكفاءات البنكية اللازمة، وبما يساهم في تطوير الاداء في خدمة العملاء، ورفع جودة تقديم المنتجات والخدمات .
- دعم الموظفين وتقديم المزايا والمنافع والخدمات الملائمة لهم، لرفع معدل الرضا الوظيفي، وبما يساهم بجعل البنك من "الجهات المفضلة للتوظيف".

4. محور الأعمال :

- الاستمرار بتطوير منظومة التكنولوجيا، وتضمين استراتيجيات البنك باستراتيجيات وآليات التحول الرقمي وتوفير البنية التحتية اللازمة لهذا التحول .
- العمل على أتمتة الخدمات والانظمة والانشطة للوصول الى الأتمتة الشاملة لكافة الخدمات والانشطة في البنك .

- المراجعة المستمرة لإجراءات العمل وسياسات البنك وتحديثها وتوثيقها، بما يتوافق مع أفضل الممارسات المطبقة في السوق البنكي.

- **الأهداف التشغيلية المتوافقة مع الخطة الاستراتيجية 2024: (التقرير السنوي، 2023، ص 59)**

- الاستمرار بتطبيق خطة التوسع والانتشار لتغطي مختلف مناطق المملكة من خلال افتتاح فروع تقليدية، أو فروع تجاري إكسبرس، او الصرافات الآلية .
- الاستمرار بتحديث وتطوير الفروع القائمة وفق رؤية بنكية عصرية، وذلك من خلال دراسة أماكن الفروع القائمة والخدمات المقدمة فيها، ودراسة مدى مناسبتها لعملاء البنك، ومدى قرب هذه الفروع من النشاط الاقتصادي والسكاني مع العمل على تغييرها في حال عدم تناسبها .
- دراسة احتياجات العملاء من الخدمات والمنتجات وطرحها، او تطوير المنتجات القائمة لتلبي هذه الاحتياجات، مع التركيز على الخدمات الالكترونية وزيادة الإقبال عليها .
- تحديد الفئات المستهدفة للبنك والعمل على استقطابها (بالوسائل الملائمة) وبما يتوافق مع سياسيات البنك وتوجهاته الاستراتيجية (للودائع والتسهيلات).
- العمل على رفع جودة محفظة التسهيلات من خلال التركيز على المنح الجيد وخفض الديون غير العاملة، كذلك رفع جودة محفظة الودائع بالتركيز على الودائع الجيدة والمستقرة ومنخفضة التكلفة .
- تطوير منظومة التكنولوجيا، والاستمرار بأتمتة البرامج والأنظمة، اضافة الى تطوير نظام المعلومات الإدارية .
- متابعة متطلبات الجهات الرقابية القائمة والمستحدثة، والعمل على الالتزام بها .
- اتخاذ االجراءات الضامنة لاستمرار اعمال البنك، مع تركيز الجهود على المحافظة على موظفي البنك وعملائه في مختلف الظروف .
- مراقبة وادارة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمصاحبة للعملية البنكية، سواء القائمة أو المتوقع حدوثها .
- العمل على تعزيز الصورة الذهنية الايجابية للبنك، وتقديمه كبنك يقدم كافة الخدمات البنكية وضمن صورة ورؤية عصرية مميزة له.

المبحث الثاني: تقييم أداء بنك الأردن بإستخدام نموذج CAMELS

يعتبر نموذج CAMELS نموذجا دوليا لتقييم الأداء المالي للبنوك ويعد الأداة الأمثل لتقييم أداء بنك الأردن، هذا النموذج يغطي ستة مجالات رئيسية، كفاية رأس المال، جودة الأصول، وسلامة الإدارة، الربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق باستخدام مجموعة من النموذجات المالية والنسب المالية والمحاسبية لتحليل الأداء المالي للبنك.

المطلب الأول: تقييم أداء بنك الأردن باستخدام مؤشر كفاية رأس المال، جودة الأصول، وسلامة الإدارة

في هذا المطلب، تم تقديم ملخصًا شاملاً للنتائج من خلال تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها في الأجزاء السابقة.

الفرع الأول: من حيث مؤشر كفاية رأس المال

يعتبر كفاية رأس المال أحد المكونات الأساسية لاستقرار البنك، حيث يعمل كهامش أمان لمواجهة المخاطر المحتملة. ويهدف إلى توفير الحماية اللازمة للمودعين والمقرضين، وضمان استقرار البنك في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة.

تتولى البنوك اهمية كبيرة لمؤشر كفاية رأس المال، وذلك لمواجهة أي مخاطر مستعملة يمكن ان يتعرض لها البنك، والجدول الموالي يحدد نسبة كفاية رأس المال لبنك الاردن خلال الفترة الممتدة [2019-2023] كمايلي:

الجدول رقم (3-2): تقييم كفاية رأس المال لبنك الأردن

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة كفاية راس المال	11.16	11.43	11.78	13.29	13.41
التصنيف الفردي	1	1	1	1	1
متوسط التصنيف	1				

المصدر: (من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بالبنك خلال الفترة [2019-2023])

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البنك قد تحصل على التصنيف "1" ضمن عنصر كفاية رأس المال حسب نموذجCAMELS خلال الفترة الدراسة، وهذا يشير إلى ان بنك الأردن يملك قوة كبيرة في قاعدة رأس المال، مما يعكس قدرة عالية على امتصاص الخسائر المحتملة ومواجهة مختلف أنواع المخاطر، خاصة تلك المرتبطة بالائتمان والسوق والتشغيل .هذا التصنيف يُعد دلالة على التزام البنك بالمعايير الرقابية المعتمدة، كما يعكس سياسة تمويلية متوازنة وهيكلًا ماليًا مستقرًا، يدعم النمو المستدام ويعزز الثقة لدى المتعاملين والمستثمرين. كما أن الحفاظ على هذا المستوى من الكفاية يمنح البنك مرونة أكبر في التوسع دون تعريض استقراره المالي للخط بشكل عام، يعكس هذا التصنيف أداءً قويًا وكفاءة عالية في إدارة رأس المال بما يتماشى مع أفضل الممارسات البنكية.

الفرع الثاني: من حيث جودة الأصول

تعد جودة الأصول أحد المكونات الأساسية في نشاط البنك، حيث تمارس دورًا حاسمًا في تحقيق الإيرادات. فكلما كانت الأصول ذات جودة عالية، زادت فرص البنك في توليد دخل أكبر وتحقيق تقييم أفضل لسيولته وإدارته ورأسماله.

نوضح في الجدول الموالي تقييم الاصول لبنك الاردن خلال الفترة 2019-2023:

الجدول رقم (3-3): تقييم الاصول لبنك الاردن

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
WCR	%0.98	%0.59	%0.60	%0.54	%0.73
التصنيف الفردي	2	2	2	2	2
متوسط التصنيف	2				

المصدر: (من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بالبنك خلال الفترة [2019-2023])

نلاحظ من الجدول أعلاه ان حصول البنك على التصنيف "2" ضمن مكون جودة الأصول في نموذج CAMELS، يعني استقرارًا نسبيًا في نوعية الأصول، وإن كانت هناك بعض النموذجات التي تستدعي المتابعة.

ويُستند في هذا التقييم إلى نسبة التصنيف المرجح، التي تمثل أحد النموذجات الكمية المهمة لقياس مدى تعرض محفظة البنك للمخاطر الائتمانية. تشير هذه النسبة إلى أن بنك الاردن يحتفظ بمستوى مقبول من الأصول المنتجة، إلا أن وجود نسبة من الأصول ذات المخاطر المتوسطة قد يفرض على الإدارة اتخاذ إجراءات تحسينية، كتعزيز سياسات الائتمان وإدارة الضمانات. كما يُعد التصنيف "2" نموذجا على سلامة عامة في محفظة القروض، لكنه يوصي بمراقبة مستمرة لتجنب تدهور محتمل في جودة الأصول مستقبلاً.

وعليه، يمكن القول إن البنك يتمتع بجودة أصول "مرضية"، ولكن هناك هامش للتحسين، لا سيما في ظل تقلبات الأسواق وضرورة التقييم المستمر للمخاطر الائتمانية.

الفرع الثالث: من حيث سلامة الإدارة

يحرص البنك التجاري الأردني على سلامة أوضاعه وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز البنكي الأردني ككل والذي هو أحد أعضائه والتزامًا بالمعايير الدولية للممارسات البنكية السليمة يدرك البنك أن ذلك يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في التحكم المؤسسي التي تتطلب أن تتم إدارة البنك بمؤسسية وامتثال للقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية وكذلك تطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الصادرة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموارد البشرية، التخطيط الاستراتيجي.

1- الحوكمة: هي مجموعة العلاقات ما بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والمساهمين والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالبنك، وهي تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف البنك والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، بالتالي فإن الحاكمية للبنك الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة البنك، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد البنك على استغلال مواردها بكفاءة.

بالإضافة إلى أنه النظام الذي يبين الكيفية التي تتم به ممارسة الصلاحيات في البنك واتخاذ القرارات، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية. (**التقرير السنوي، 2020، ص 189**)

أ- **مجلس الإدارة:** بموجب النظام الأساسي للبنك والقوانين والتشريعات ذات العلاقة وتعليمات البنك المركزي، فإن مجلس الإدارة يقوم بممارسة المهام والالتزام بمسؤولياته والتي تتضمن ما يلي: (**التقرير السنوي، 2020، ص 191**)

- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية التي تلتزم الإدارة التنفيذية بالبنك العمل بمقتضاها وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
- اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.

- الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته، وعليه؛ اعتماد سياسات وخطط وإجراءات مناسبة لإشراف والرقابة على أداء البنك.
- اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع نموذجات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف البنكية.
- التأكد من شمول السياسة الائتمانية لتقييم نوعية الحاكمية البنك للعملاء من الشركات، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعًا لممارستهم في مجال الحاكمية، بالإضافة إلى تحديد أسس وشروط منح الائتمان وأسس الاستثمار.
- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك وأنها شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام، ومراقبة تنفيذ السياسات والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.
- تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الاخلاقية والنزاهة والسلوك المهني إداري البنك، واعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.

ب- رئيس مجلس الإدارة: على رئيس المجلس أن يتأكد كحد أدنى من الأمور التالية: **(التقرير السنوي، 2020، ص 193)**

- الحرص على إقامة علاقة بنّاءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
- خلق ثقافة – خلال اجتماعات المجلس- تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، وتشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى أعضاء المجلس والمساهمين في الوقت المناسب.
- التأكد من توفر معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

- التأكـد مـن استلام جميـع أعضـاء المجلس لمحاضـر الاجتماعات السـابقة وتوقيعهـا، واستلامهم جـدول أعمـال أي اجتمـاع قبـل انعقـاده بمـدة كافية، على أن يتضمـن الجـدول معلومـات مكتوبة كافية عـن المواضيـع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكـون التسليم بواسـطة أميـن سـر المجلس.
- ضمان وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
- مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
- التأكـد مـن تزويـد كل عضـو مـن أعضـاء المجلس عنـد انتخابـه بنصـوص القوانيـن ذات العلاقة بعمـل البنـوك وتعليمـات البنـك المركـزي ذات العلاقـة بعمـل المجلس والتعليمـات المتصلة بالحاكمية البنك، وبكتيّب يوضـح حقـوق العضـو ومسـؤولياته وواجباته، ومهـام وواجبـات أميـن سـر المجلس.
- تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
- التـداول مـع أي عضـو جديـد بمسـاعدة المستشـار القانوني للبنـك حـول مهـام ومسـؤوليات المجلس وخاصـة مـا يتعلـق بالمتطلبـات القانونيـة والتنظيميـة لتوضيـح المهـام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصـة بالعضوية ومنهـا فترة العضوية، ومواعيـد الاجتماعات، ومهـام اللجـان، وقيمـة المكافـآت، وإمكانيـة الحصـول علـى المشـورة الفنيـة المتخصصـة المستقلة عنـد الضـرورة.
- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلبًا على ملائمة أي من أعضائه.
- تلبيـة احتياجـات أعضـاء المجلس فيمـا يتعلـق بتطويـر خبراتهـم وتعلمهـم المستمر، وأن يتيـح للعضـو الجديـد حضـور برنامـج توجيه (Orientation Program) بحيـث يراعـي الخلفيـة البنكيـة للعضـو والالتحاق بـدورات تدريبيـة حـول أسـس وتطبيقـات حوكمـة الشـركات، وتزويـده بالبنيـة التنظيميـة للبنـك، والحاكميـة البنكيـة، وميثـاق قواعـد السـلوك المهنـي والأهـداف وخطـة البنـك الاستراتيجية وسياسته المعتمدة بما فيها سياسة ملائمة أعضاء مجلس الإدارة، والأوضاع المالية للبنـك، وهيـكل مخاطـر البنـك وإطـار إدارة المخاطـر ومواثيـق اللجـان المنبثقـة عـن المجلس.

ج- **لجنة التدقيق**: تتكـون غالبيـة أعضـاء اللجنـة مـن أعضـاء مجلس الإدارة المستقلين بمـن فيهـم رئيس اللجنـة، ولا يكـون رئيس اللجنـة هـو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنـة أخـرى منبثقـة عـن

المجلس، وتم إعادة تشكيل اللجنة لتصبح مكونه من خمسة أعضاء ثالثة مستقلين، ويتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمؤهلات والمعرفة والفهم الكافي للمعايير والمبادئ المحاسبية الدولية اللازمة والمالية وأي من التخصصات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك بالإضافة الى المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، ويلتزم البنك بعدم دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق، وتتولى اللجنة في البنك ممارسة المهام والصلاحيات التالية: (**التقرير السنوي، 2022، ص ص 179– 180**)

- التوصية بترشيح مدققي الحسابات للتعيين أو إنهاء خدماتهم والتأكد من استيفائهم للشروط المطلوبة في تعليمات هيئة الاوراق المالية.
- مراجعة أتعاب مدققي الحسابات والتوصية بتحديد قيمتها العادلة في ضوء نطاق التدقيق المطلوب منهم.
- التوصية بتعيين أو إنهاء خدمات كبار موظفي إدارة التدقيق الداخلي وفي العموم تقييم عمل التدقيق الداخلي والخارجي ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والنظر في سبل تطويرها، مع إظهار الدعم اللازم لعناصر التدقيق الداخلي الرئيسية لتكريس استقلاليتهم والعناية بأوضاعهم الوظيفية.
- قرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك بعد التشاور مع مدققي الحسابات على طبيعة ونطاق التدقيق المطلوب بما يضمن التنسيق اللازم بين نشاط التدقيق الداخلي ومراجعات المدقق الخارجي من اجل تغطية واسعة لتدقيق أنشطة البنك ودوائره وفروعه بأقل ازدواجية ممكنة.
- الموافقة على أي خروج عن خطة التدقيق الداخلي السنوية أو أي تعديل أو تأجيل فيها.
- فحص ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي ومدققي حسابات البنك ومفتشي البنك المركزي أو خلافه من تقارير التدقيق الأخرى التي يخضع لها البنك من وقت لآخر والوقوف على

نتائجها وملاحظاتها وتوصياتها مع النظر في ردود الإدارة على كل منها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشان كل ذلك.

- تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها وذلك وفقًا لما هو منصوص في ميثاقها .

د- اللجنة التنفيذية: تتمثل مسؤوليات ومهام اللجنة التنفيذية كالآتي: (**التقرير السنوي، 2023، ص 228**)

- توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وادارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتمادا على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (17024 ISO/IEC) أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه وبما يتفق مع سياسات البنك وبرفد الموظفين ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف البنكية، وتوفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة.
- تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.
- تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية (Integrity Completeness, Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير،

بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT – Enabling Information).

توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

2- **الموارد البشرية:** يعتبر البنك موارده البشرية أساسا لتكامل العملية البنكية وتطويرها، فالموارد البشرية ركن اساسي في العملية البنكية ولا تتم العملية البنكية بدونهم، وبالتالي انصب اهتمام البنك وتركيزه على هذا المورد من خلال التدريب والتوظيف.

- **التوظيف:** قام البنك بتطوير وتقديم العديد من الخدمات للموظفين، كما قام باستمرار بدراسة احتياجات الموظفين لتقديم أفضل الخدمات لهم وزيادة المزايا التي يستفيد منها الموظفون، ومن الأمثلة على ذلك توفير مواقف سيارات للموظفين (ممن ليس لديهم مواقف)، وتوسيع شبكة أطبائه المعتمدين لمعالجة الموظفين وأسرهم وغيرها، كما يقوم البنك وبشكل منتظم بدراسة الأجور والمزايا التي يقدمها للموظفين ومقارنتها بما هو مطبق في القطاع البنكية لردم وتحسير اي فجوة في الفروقات بين موظفينا وموظفي القطاع البنكي، وذلك امتثالا للإستراتيجية البنك في جانب الموارد البشرية " بان يكون بنكنا من أفضل البنوك للجهات طالبة التوظيف".

- بلغ عدد موظفي بنك الأردن خلال فترة الدراسة كالتالي:

الجدول رقم (3–4): عدد الموظفين لبنك الاردن

السنوات	2019		2020		2021		2022		2023	
دكتوراه	**1**	**%12**	**0**	**%0**	**0**	**%0**	**0**	**%0**	**0**	**%0**
ماجستير	**76**	**%877**	**69**	**982 %**	**71**	**1009 %**	**66**	**969 %**	**59**	**%848**
دبلوم عالي	**3**	**%35**	**3**	**%43**	**3**	**%43**	**3**	**%44**	**2**	**%29**
بكالوريوس	**579**	**6678 %**	**467**	**6643 %**	**478**	**6790 %**	**468**	**6872 %**	**492**	**7069 %**
دبلوم سنة	**70**	**%807**	**62**	**882 %**	**52**	**739 %**	**45**	**661 %**	**43**	**%618**
دبلوم سنتين	**18**	**%208**	**11**	**156 %**	**10**	**142 %**	**9**	**132 %**	**8**	**%115**
ثانوية عامة	**25**	**%288**	**21**	**299 %**	**24**	**341 %**	**27**	**396 %**	**28**	**%402**
دون الثانوية	**95**	**1096 %**	**70**	**996 %**	**66**	**938 %**	**63**	**925 %**	**64**	**%919**
المجموع	**867**	**1000 %0**	**703**	**1000 %0**	**704**	**1000 %0**	**681**	**1000 %0**	**696**	**10000 %**

المصدر: (من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بالبنك خلال الفترة [2019–2023])

- **برامج التدريب:** تماشيا مع سياسة البنك الرامية لرفع مهارة وكفاءة كادره الوظيفي، يركز البنك وبشكل استثنائي على عملية التدريب والتطوير سواء من خلال مركز التدريب الخاص بالبنك، او من خلال معاهد التدريب المعروفة والمختصة، او من خلال منصة التدريب الالكترونية "سلالم". وخلال العام 2023 بلغ متوسط عدد الدورات التدريبية لكل موظف 14.6 دورة قدمت من خلال 310 نشاط تدريبي. **(التقرير السنوي، 2023، ص23)**

- كانت برامج التدريب الخاصة بفترة الدراسة مفصلة كالتالي:

الجدول رقم (3–5): برامج التدريب لبنك الأردن

موقع الدورات	2019	2020	2021	2022	2023
معهد الدراسات البنكية	99	8	60	55	61
معاهد تدريب (دورات، مؤتمرات، الندوات، شهادات مهنية داخل الأردن	77	164	128	98	362
الدورات التدريبية الداخلية (مركز التدريب)	785	829	1086	1982	4002
الدورات التدريبية (خارج الأردن)	1	0	0	0	1
مؤتمرات و الندوات خارج الأردن /داخل الأردن الادارة العليا	–	1	3	0	0

المصدر: (من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بالبنك خلال الفترة [2019–2023])

3- **التخطيط الاستراتيجي**: تقوم دائرة التخطيط الإستراتيجي وبالاسترشاد بتوجهات الإدارة العليا، ولجنة التخطيط الاستراتيجي في البنك وبالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية، بأعداد الخطة الإستراتيجية للبنك وتحديد الأهداف التي تضمن تحقيق رؤية وتوجهات الإدارة، وذلك من خلال تقييم وتحليل البيئة التي يعمل فيها البنك داخليا وخارجيا، حيث يتم من خلال تحليل البيئة الداخلية تقييم إمكانات البنك الداخلية، والعمل على تعزيزها او توفيرها، وتحديد نقاط الضعف

ومعالجتها، كما يتم من خلال التحليل الخارجي تحديد وتقييم الفرص المتوافرة في السوق واستكشافها، كون توفر الفرص واستغلالها هي الأساس لتحقيق النمو المستقبلي، ويتم ذلك عن طريق تقديم خدمات ومنتجات جديدة والتميز في تقديم المنتجات والخدمات القائمة للعملاء، وبما يمكن البنك من احتلال موقع منافس في السوق البنكي.

- **رؤية البنك:** يتم عند وضع الخطة الإستراتيجية في البنك تحديد فرص النمو الطبيعية وتحديد خيارات النمو غير الطبيعية واختيار ما يتلاءم منها مع توجهات البنك، كما تقوم الدائرة بمتابعة تنفيذ التوجهات والقرارات الإستراتيجية بشكل دوري من خلال التقارير التي يتم إعدادها، ومن خلال عقد الاجتماعات، ورفع التوصيات الى الجهات المعنية لاتخاذ ما يتناسب معها مع إجراءات.
- **رسالة البنك:** خلال العام 2023 قام البنك ومن خلال (دائرة التخطيط الاستراتيجي) وبالتعاون مع كافة دوائر البنك بمراجعة الخطة الإستراتيجية الخمسية للبنك (2018 – 2023). وبيان أبرز ما قام به البنك من منجزات إستراتيجية وتشغيلية في سبيل حقيق هدفه الاستراتيجي خلال الفترة (إعداد البنك ليكون مهيأ لنمو).

خلال العام 2023 أيضًا قام البنك بإعداد تقرير الاستدامة بالتعاون بين دائرة التخطيط الاستراتيجي والدوائر المعنية في البنك وبالاسترشاد بتعليمات الإدارة العليا ومعايير إعداد تقارير الاستدامة العالمية واستشعارا من البنك بأهمية قضايا الاستدامة وأثرها على رفاهية المجتمع والأفراد ودورها في الحفاظ على مواردنا الطبيعية، وامتثالا لطلب الجهات الرقابية في الأردن بإعداد تقرير الاستدامة عن العام 2022 والذي أظهر مدى التزام البنك بأهداف التنمية المستدامة وتضمين العديد من هذه الأهداف في أعمال وسياسات البنك، وقد تم نشر التقرير على موقع البنك الالكتروني. **(التقرير السنوي، 2023، ص 55)**

من خلال تحليل العناصر السابقة اتضح حصول البنك على التصنيف "1" في عنصر سلامة الإدارة وفق نموذج CAMELS أداءً إداريًا متميزًا ومستوى عالٍ من الكفاءة في تسيير مختلف الجوانب التشغيلية والرقابية لبنك الاردن. ويُعتبر هذا التصنيف نموذجاً واضحاً على فعالية القيادة العليا في وضع وتنفيذ استراتيجيات واضحة، واتخاذ قرارات مستنيرة مدعومة بأنظمة رقابة داخلية قوية .

كما يدل هذا التصنيف على قدرة الإدارة على التكيف مع المتغيرات التنظيمية والاقتصادية، وعلى الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية في إدارة المخاطر، والموارد، ورأس المال البشري. ويعكس كذلك وجود ثقافة مؤسسية قائمة على الامتثال، الشفافية، والمساءلة، مما يساهم في ترسيخ الثقة لدى أصحاب المصلحة ويعزز الاستقرار المالي للبنك.

المطلب الثاني: تقييم أداء بنك الأردن باستخدام مؤشر الربحية

سيتم في هذا المطلب تقييم أداء البنك من خلال تحليل نموذجين ماليين رئيسيين، وهما معدل العائد الأصول والعائد على حقوق الملكية.

تعتبر الربحية من أهم النموذجات المالية التي تساعد على قياس أداء البنوك وجودتها في تحقيق الأرباح وكذا تقييم أدائها المالي بشكل أفضل ، ومن خلال الجدول أدناه نقوم بتحليل ربحية بنك الأردن باستخدام نسبتين وهما نسبة العائد على الأصول ROA ونسبة العائد على حقوق الملكية ROE كما يلي:

الجدول رقم (3–6): تصنيف نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
ROA	%0.38	%0.04	%0.5	%0.81	%0.84
التصنيف الفردي	4	5	3	2	2
متوسط التصنيف	3				
ROE	%3.68	%0.37	%4.89	%7.33	%6.94
التصنيف الفردي	4	5	4	3	3
متوسط التصنيف	4				

المصدر: (من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بالبنك خلال الفترة [2019–2023])

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ حصول البنك على التصنيف 3 في عنصر الربحية (E) وفقًا لنموذج CAMELSيشير إلى أن أداء البنك من حيث تحقيق الأرباح يُعد مرضيًا إلى حد ما.

اذ تدل نسبة العائد على الأصول (ROA) المصنفة ضمن هذا المستوى على أن البنك قادر على توليد أرباح إيجابية من أصوله، وإن لم تكن عند المستوى الأمثل الذي يُعزز القدرة التنافسية والاستدامة المالية . هذا التصنيف يعكس وضعًا متوسطًا: لا يُعد مثاليًا لكنه لا يُثير القلق الفوري، إلا أنه يُبرز الحاجة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز إدارة التكاليف، بهدف رفع الربحية إلى مستويات أعلى (تصنيف 2 أو 1) .وبالتالي، يُنصح البنك بتطوير استراتيجيات تسويقية ومالية تُسهم في زيادة الإيرادات وتنويع مصادر الدخل، مع الحفاظ على جودة الأصول وضبط النفقات التشغيلية، بما يعزز من العائد المستقبلي على الأصول ويُحسن تصنيفه ضمن النموذج الرقابي.

أما من ناحية أخرى نلاحظ حصول البنك على التصنيف 4 في عنصر الربحية (E) وفقًا لنموذج CAMELSنتيجة لعائد ضعيف على حقوق الملكية (ROE) يشير إلى ضعف كبير في قدرة البنك على تحقيق عوائد مرضية لمساهميه، مما قد يؤدي إلى انخفاض جاذبية البنك لدى المستثمرين .

هذا التصنيف يشير إلى مستوى ضعيف من الأداء الربحي ويعد بمثابة إنذار مبكر بضرورة إعادة تقييم السياسات المالية والتشغيلية للبنك. قد تكون الأسباب الرئيسية لهذا الأداء الضعيف ناتجة عن ارتفاع التكاليف التشغيلية، ضعف كفاءة استخدام رأس المال، أو محدودية مصادر الدخل .يجب أن تركز إدارة البنك على تحسين كفاءة استخدام رأس المال عبر تقليل التكاليف غير الضرورية وتحسين إدارة الأصول، كما يجب زيادة التوسع في الأنشطة ذات العوائد العالية وتحقيق استقرار في الإيرادات عبر التنوع في المنتجات والخدمات .إذا استمر الوضع الحالي، فإن ذلك قد يؤثر سلبًا على استدامة البنك على المدى الطويل وقدرته على جذب المزيد من الاستثمارات أو الحفاظ على استقرار أسواقه المالية.

المطلب الثالث: تقييم أداء بنك الأردن باستخدام مؤشر السيولة

تمثل السيولة احد اهم العوامل الحاسمة لنجاح آليات البنك في الأصول على الاموال اللازمة لتلبية التزاماته المستحقة في الوقت المحدد ولتحليل سيولة بنك الاردن تم استخدام الجدول التالي:

الجدول رقم (3–7): نسبة وتصنيف مؤشر السيولة

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي القروض / الودائع	%72.40	%68.75	%71.61	%71.7	%7.54
التصنيف الفردي	3	2	3	3	1
متوسط التصنيف	2				
إجمالي القروض / إجمالي الأصول	%48.25	%52.80	%53.56	%51.45	%53.16
التصنيف الفردي	2	2	2	2	2
متوسط التصنيف	2				

المصدر: (من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بالبنك خلال الفترة [2019–2023])

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ حصول البنك على التصنيف (2) في مؤشر السيولة وفقًا لنموذج CAMELS إلى مستوى جيد من الكفاءة في إدارة السيولة، ويعكس قدرة مقبولة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل. كما يدل هذا التصنيف على وجود سياسات وإجراءات فعالة لإدارة الأصول والخصوم، مما يُسهم في تعزيز الاستقرار المالي والمرونة التشغيلية للبنك. ورغم أن التصنيف لا يُعد في أعلى درجات الأداء، إلا أنه يُظهر أداءً مطمئنًا ويشكل قاعدة متينة لتحسين التصنيف مستقبلًا نحو المستوى الممتاز.

المطلب الرابع: تقييم أداء بنك الأردن باستخدام مؤشر الحساسية لمخاطر السوق

يختلف تقييم الحساسية لمخاطر السوق عن العناصر الأخرى لنموذج CAMELS، حيث لا يعتمد على نسب أساسية محددة. بدلاً من ذلك، يركز هذا التقييم على مكونات الميزانية العمومية وأنشطة البنك التي تتضمن مخاطر سوقية محتملة.

الجدول رقم(3-8): نسب وتصنيف حساسية لمخاطر السوق

التسهيلات الائتمانية	2019	2020	2021	2022	2023
ارصدة وايداعات لدى البنوك والمؤسسات مصرفية	36642539	79318273	46289112	54106136	68716784
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	71264135	96851544	90710577	71440168	68319687
مجموع الموجودات الحساسة للفائدة	107906674	176169817	136999689	125546304	137036471
ودائع العملاء	836698393	935686966	969388894	896800727	967495655
ودائع البنوك والمؤسسات البنكية	87386747	102670901	111313080	82143414	48428024
مجموع الالتزامات الحساسة للفائدة	924085140	1038357867	1080701914	978944141	1015923679
الفجوة بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة	(816178460)	(862188050)	(943702225)	(853397837)	(878887208)
التصنيف	4				

المصدر: (من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بالبنك خلال الفترة [2019-2023])

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ حصول البنك على التصنيف الرابع في مؤشر حساسية مخاطر السوق وفقًا لنموذج CAMELS يُعد إشارة واضحة إلى ضعف قدرة البنك على التعامل مع تقلبات السوق والحد من آثارها السلبية، سواء فيما يتعلق بأسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو تحركات السوق المالية بوجه

عام. ويعكس هذا التصنيف وجود فجوات محتملة في استراتيجيات إدارة المخاطر، ويؤكد الحاجة الملحة إلى تطوير إطار حوكمة المخاطر وتعزيز أدوات التحليل والتنبؤ، بما يساهم في تحسين القدرة على الصمود أمام الصدمات السوقية والحفاظ على متانة المركز المالي للبنك.

خلاصة الفصل:

في إطار الدراسة لبنك الأردن، تم القيام بإعطاء نظرة شاملة حول الأداء المالي للبنك، وذلك من خلال تقييمه باستخدام نموذجCAMELS ، وقد أوضحت النتائج أن البنك يحقق نسبًا مالية جيدة فيما يتعلق برأس المال، ويملك أصول جيدة تتيح له مواجهة المخاطر المترتبة عليه،كما أن إدارة البنك فاعلة وذات فعالية عالية.

من ناحية أخرى، فيما يتعلق بالربحية، يظهر أن البنك يحقق أرباحًا جيدة، مما يجعله يتحصل على الدرجة 1 والتصنيف معقول. اما عن السيولة مستوى جيد من الكفاءة في إدارة السيولة، ويعكس قدرة مقبولة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل.

أخيرًا، فيما يتعلق بالحساسية المالية لمخاطر السوق تم استنتاج ضعف قدرة البنك على التعامل مع تقلبات السوق والحد من آثارها السلبية، ، ويؤكد الحاجة الملحة إلى تطوير إطار حوكمة المخاطر وتعزيز أدوات التحليل والتنبؤ.

الخـــاتمة

أظهرت هذه الدراسة الأهمية البالغة لنموذج CAMELS كأداة متكاملة لتقييم أداء البنوك التجارية، وتمت مناقشة هذا الموضوع من خلال الفصلين النظري والتطبيقي.

ويرتكز نموذج CAMELS على ستة محاور حيوية تشمل: كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، مستوى الربحية، مرونة السيولة، والحساسية تجاه مخاطر السوق، مما يجعله نظاماً شاملاً لتشخيص الوضع المالي للبنوك وقياس درجة استقراره.

وخلال التطبيق العملي على بنك الأردن، برهن النموذج عن جدارته كأداة رقابية فاعلة في التقييم الميداني والرقابة البنكية، كما أظهر قدرة استباقية في رصد المؤشرات المبكرة للأزمات المالية، مما يمكن الجهات المعنية من اتخاذ إجراءات وقائية قبل تفاقم المخاطر.

1- اختبار صحة فرضيات الدراسة:

❖ **الفرضية الأولى** التي فحواها" مكونات نموذج CAMELS تشكل إطارًا مرجعيًا متكاملًا يساهم بفعالية في قياس وتقييم الأداء المالي لبنك الاردن" تم تأكيد صحتها، حيث أثبت الدراسة أن نموذج CAMELSيقيم البنك من خلال 6 مؤشرات متكاملة (كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق)، ويكشف بوضوح نقاط القوة (رأس المال والإدارة) ونقاط الضعف (الربحية والحساسية السوقية) في بنك الأردن، فإن هذا يؤكد شموليته وفعاليته. وبالتالي هذا النموذج وفر تقييمًا متوازنًا ومنهجيًا للأداء المالي، مما يثبت صلاحيته كأداة تحليل.

❖ **الفرضية الثانية** والتي نصها" كفاية رأس المال وجودة الأصول تلعبان دورًا محوريًا في تعزيز قدرة بنك الأردن على تحقيق الاستقرار المالي في ظل التحديات البنكية. تبين من خلال الاختبار أن كفاية رأس المال تأخذ التصنيف 1 (ممتاز) و جودة الأصول تصنف في الدرجة 2 (جيدة) ، وهذا يعني أن الفرضية صحيحة جزئيًا .لان رأس المال القوي عزز الاستقرار المالي، لكن جودة الأصول، رغم كونها جيدة، لا تزال بحاجة إلى تحسينات (كوجود بعض القروض المتعثرة)، مما يعني أن التأثير إيجابي، ولكن ليس مثاليًا .

❖ **الفرضية الثالثة** المتعلقة بـ" جودة الإدارة تمثل عاملًا فاصلًا في رفع كفاءة الأداء المالي للبنك ." اتضح من الاختبار ان جودة الإدارة تصنف (1) أي ممتازة، وهذا يعني ان الفرضية صحيحة لان الإدارة تتمتع بقدرة عالية على اتخاذ قرارات فعالة والتكيف مع بيئة العمل، ما ينعكس على كفاءة التسيير ومرونة البنك، ويدعم هذه الفرضية بشكل قوي.

❖ **الفرضية الرابعة** فحوها" مؤشرات الربحية والسيولة تعكس بدرجة عالية مدى نجاعة وفعالية الأداء المالي لبنك الأردن"، بعد الاختبار اتضح ان معدل العائد على الأصول يصنف في (3) ومعدل العائد على حقوق الملكية يأخذ تصنيف (4). أما بالنسبة لسيولة فتصنف في (2)، أي انها غير صحيحة بالكامل. وهذا يعني أن الربحية ضعيفة وتعكس عدم كفاءة في تحقيق العوائد، بينما السيولة في مستوى مقبول لكنها ليست ممتازة. إذن المؤشرات لا تعبر حاليًا عن نجاعة مالية قوية، ما يضعف صحة هذه الفرضية.

❖ **الفرضية الخامسة** وتنص على" ارتفاع درجة الحساسية تجاه تقلبات السوق يؤثر سلبًا على استقرار الأداء المالي لبنك الأردن، اتضح ان :الحساسية لمخاطر السوق تصنف في (4) أي أنها ضعيفة، وهذا يعني ان الفرضية صحيحة، أي أن البنك معرض بشدة لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة وسعر الصرف، ما يؤدي إلى تذبذب الأداء المالي.

2- نتائج الدراسة:

❖ أكدت الدراسة فعالية نموذج CAMELS كأداة شاملة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث مكّن من تحليل مختلف الجوانب المالية والإدارية لبنك الأردن بشكل منهجي ودقيق.

❖ تبيّن أن البنك يتمتع بملاءة مالية جيدة من خلال قدرته على تغطية التزاماته ومواجهة المخاطر، مما يعكس كفاية مناسبة لرأس المال تسهم في تعزيز الاستقرار المالي.

❖ أظهرت جودة الأصول مستوى مقبولًا من السلامة المالية، ما يدل على إدارة فعّالة للمخاطر الائتمانية، رغم وجود بعض المؤشرات التي تتطلب تعزيزًا في إدارة المحفظة الائتمانية لتقليل المخاطر المحتملة.

❖ كشفت الدراسة عن كفاءة عالية في الإدارة، حيث يتميز بنك الأردن بقدرة واضحة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة، وتنظيم العمليات التشغيلية بشكل فعّال يدعم الأداء المالي العام.

❖ أوضحت مؤشرات الربحية أن البنك يعاني من ضعف نسبي في تحقيق العوائد، سواء على الأصول أو على حقوق الملكية، وهو ما يعكس تحديات في استغلال الموارد وتحقيق أداء مالي مستدام.

❖ تبين أن وضعية السيولة لدى البنك مستقرة نسبيًا، مما يدل على قدرة مناسبة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، مع الحاجة إلى تعزيز بعض أدوات إدارة السيولة لمواجهة أية ضغوط محتملة.

❖ أظهرت الدراسة أن البنك لا يزال معرضًا لتقلبات السوق، مثل أسعار الفائدة وسعر الصرف، بشكل يؤثر على أدائه المالي، ما يعكس أهمية تقوية إدارة المخاطر السوقية.

❖ خلصت الدراسة إلى أن نموذج CAMELS يتيح تقييمًا متوازنًا ومتكاملًا، مما يجعله أداة فعّالة لتحديد نقاط القوة والضعف وتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية.

3- اقتراحات الدراسة:

❖ ضرورة تعزيز جودة الأصول من خلال تطوير آليات الرقابة على الائتمان، وتحسين سياسات منح القروض، والتركيز على تنويع المحفظة الائتمانية لتقليل مخاطر التعثر.

❖ العمل على رفع مستوى الربحية عبر تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتوسيع قاعدة العملاء، وتطوير المنتجات البنكية بما يتلاءم مع احتياجات السوق والمنافسة.

❖ تعزيز أدوات إدارة السيولة لضمان قدرة البنك على مواجهة أي التزامات مفاجئة، من خلال تحسين مزيج الأصول والخصوم وزيادة الاستثمار في الأصول السائلة ذات العائد الجيد.

❖ تقوية إدارة مخاطر السوق بوضع خطط تحوّط واضحة ضد تقلبات أسعار الفائدة وسعر الصرف، وتفعيل دور لجان المخاطر بشكل أكبر في المتابعة اليومية للتقلبات الاقتصادية والمالية.

❖ مواصلة الاستثمار في تنمية الكفاءات الإدارية عبر برامج تدريبية مستمرة في مجالات الحوكمة والرقابة والمخاطر، لضمان استمرار التميز في التسيير والتخطيط المالي.

❖ تشجيع البنك على الاستفادة الدائمة من أدوات تقييم الأداء كنموذج CAMELS بشكل دوري، لتحديد نقاط الضعف والعمل على تصحيحها في الوقت المناسب.

❖ التنسيق مع البنك المركزي الأردني لاعتماد آلية تقييم دورية باستخدام CAMELS كأداة إشراقية رقابية على البنوك العاملة في السوق، بهدف تعزيز الشفافية والانضباط البنكي.

4- أفاق الدراسة:

❖ أثر تطبيق مقررات بازل على نتائج نموذج CAMELS في تقييم البنوك الأردنية.

❖ مدى ارتباط نتائج نموذج CAMELS بالمؤشرات السوقية لأداء البنوك المدرجة في البورصة.

❖ ملاءمة نموذج CAMELS لتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة تحليلية.

❖ تصميم نموذج CAMELS معدل لقياس الأداء المصرفي في ظل التحول الرقمي والحوكمة.

❖ أثر كفاءة الأداء المالي للبنوك حسبCAMELS على الاستقرار المالي في الاقتصاد الكلي.

❖ فاعلية نموذج CAMELS كأداة رقابية لدى البنوك المركزية: دراسة مقارنة بين الدول العربية.

❖ تحليل العلاقة بين جودة الإدارة المصرفية والأداء المالي باستخدام مؤشراتCAMELS .

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. أسعد حميد العلي،"**إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**"، عمان، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2013.
2. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى 2016.
3. إسماعيل محمد هاشم، **مذكرات في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية للطبع والنشر، بيروت، 1996.
4. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر، الطبعة2، الأردن، 2006.
5. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
6. الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.
7. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010.
8. عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والبنكي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
9. بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، دار هومة، الجزائر، 2002.
10. دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، الإصدار الطبعة الثانية، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2018.
11. رانية زيدان، وشحادة العلاونة، "**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**"، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأول 2016.
12. زياد سليم رمضان، **إدارة الأعمال البنكية**، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، الطبعة السادسة، 1997.

13. زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية، بيروت، 1991.
14. سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**،الإصدار الطبعة الأولى، عمان، الأردن: دار البداية 2008
15. عدنان تايه النعيمي، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة2، 2008.
16. عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة4، 2006.
17. لسلوس مبارك، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2004.
18. متولي عبد القادر، **"اقتصاديات النقود والبنوك"**، عمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى 2010.
19. محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، 2008.
20. محمد الفاتح محمود بشير الغربي، **النقود والبنوك**، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة مصر، الطبعة الاولى، 2018.
21. محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
22. محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
23. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد اسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، 2010.
24. محمد يونس عبد المنعم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
25. منير ابراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، الإصدار الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، المكتب العربي الحديث.
26. منير شاكر محمد، **التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات**، دار وائل للنشر، الطبعة2، عمان، 2005.
27. ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر، 1991.

28. هيل عجمي جميل الجنابي، **إدارة البنوك التجارية والأعمال البنكية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2015.

29. ويد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، من المنشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

1. احمد قارون، **مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،1 سطيف، الجزائر، 2013.
2. بدر وليد بدر الراشدي، **اختبار سلامة القطاع البنكي التجاري باستخدام نظام CAMELS دراسة مقارنة في عدد من الدول العربية لمدة 2013–2017**، رسالة الديبلوم العالي التخصصي في العلوم المالية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2019.

3. بريش عبد القادر، **التحرير البنكي ومتطلبات تطوير الخدمات البنكية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 2006.
4. حسين المحمود، **امكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية**، رسالة لنيل درجة الماجستير في المصارف والتأمين، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014.

5. دادان عبد الغاني، **قياس وتقيم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية نحو ارسال نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
6. عماري سليم، **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات**، رسالة الماجستير، دراسة حالة عينة الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال 2009-2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015.
7. قوال زواوية ايمان، **تقييم اداء البنوك الجزائرية باستخدام معيار CAMELS**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.

ثالثا: المجلات والدوريات العلمية

1. اسماعيل اديب عبد الهادي، **نظام التصنيف المصرفي CAMELS كنموذج فعال لتقييم أداء القطاع المصرفي الإسلامي في سورية (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية المدرجة في سوق الأوراق المالية خلال الفترة 2013–2022)**، مجلة جامعة البعث سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية، المجلد 46، العدد 71، عام2024.
2. العربي نعيمة، **الاتجاهات الحديثة لوظيفة البنوك والمؤسسات المالية وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية 2008**، مجلة دراسات اقتصادية، لجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2012.
3. بن بعيبش سلمان، بن ساعد عبد الرحمان، **محددات الربحية في البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS**- دراسة على عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال فترة 2012-2019، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، العدد01، 2022.
4. بنابي فتيحة، **علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية**، مجلة معارف، الجزائر،المجلد 12، العدد 22، 2017.
5. برودي نعيمة، **تقييم الاداء المالي لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2014–2019 باستعمال معيار CAMELS**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، مخبر النقود والمؤسسات المالية في دول المغرب العربي، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، المجلد 17، العدد 1، 2023.
6. حدو آمال، **تقييم اداء البنوك باستخدام نموذج التقييم الامريكي CAMELS في ضل جائحة كورونا** –دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري وبنك الخليج الجزائر–، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 01، 2023.
7. دادان عبد الغاني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد4، 2006.
8. شريف أحمد يحي، **تطبيق نظام camles في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والإتفاقيات الدولية**، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الإسماعيلية، العدد2، سنة النشر مجهولة.

9. شوقي بورقبة، **طريقة camles في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، تفرغ علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، سنة النشر مجهولة.
10. عبد القادر زيتوني، **دراسة النموذجات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**، (دراسة تطبيقية)، 2009
11. عبد الوهاب دادان رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بإستخدام طريقة التحليل التميزي 2006-2011**، جامعة ورقلة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات7، العدد2، 2014.
12. علي عبد الرضا حمودي، **نموذجات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ بالأزمات** (دراسة تطبيقية حالة العراق)، 2003-2009.
13. عمار زعبي، آمنة سلطاني، **دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2020.
14. فشار جميلة، **البنك المركزي**، مجلة آفاق للعلوم، الجزائر، المجلد 01، العدد 03، 2016.
15. قوال زواوية ايمان، **تحليل مكونات نموذج التقييم الامريكي CAMELS**، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، المجلد 16، العدد 02، 2017.
16. كموم عبد القادر، **تسويق الخدمات البنكية الالكترونية**، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، المجلد 18، العدد 01، 2018.
17. محمد البشير بن عمر، احمد نصير، **تقييم اداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة 2014-2015**، مجلة اضافات اقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2017.
18. محمد عبد الفتاح العشماوى، محمد عبد المقصود احمد، سارة يوسف على كاشف، **دور نموذجات CAMELS في تقييم الأداء البنكي** دراسة حالة على بنك الاهلي المصري، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد 01، 2022.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1. أمية طوقان، **دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية**، مؤتمر "مستجدات العمل البنكي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية" 2005.

2. بن نذير نصر الدين، شملال أيوب، **حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع**، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول الى الدكتورة تواتي مريم، جامعة البليدة2، الجزائر، 2017/04/25.

3. محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-2013/05/06.

خامسا: التقارير

1. بنك الاردن، **التقارير الاستدامة**، (2022-2023).
2. بنك الاردن، **التقارير السنوية**، (2019-2023).

II. باللغة الاجنبية:

1. Abdellatif Khemakhem, la dynamique du contrôle de gestion, Dunod, 2ed, paris, 1976 Bonita.
2. gunter capelle-blancard, thierychauveau, l'apport de modèle quantitatifs à la supervision bancaire en Europe, revue française d'Economie, vol 19 N1, 2004
3. Jossette peyrad ; Analyse Financer, Librarievùbret- 8eèdition paris, 1999.